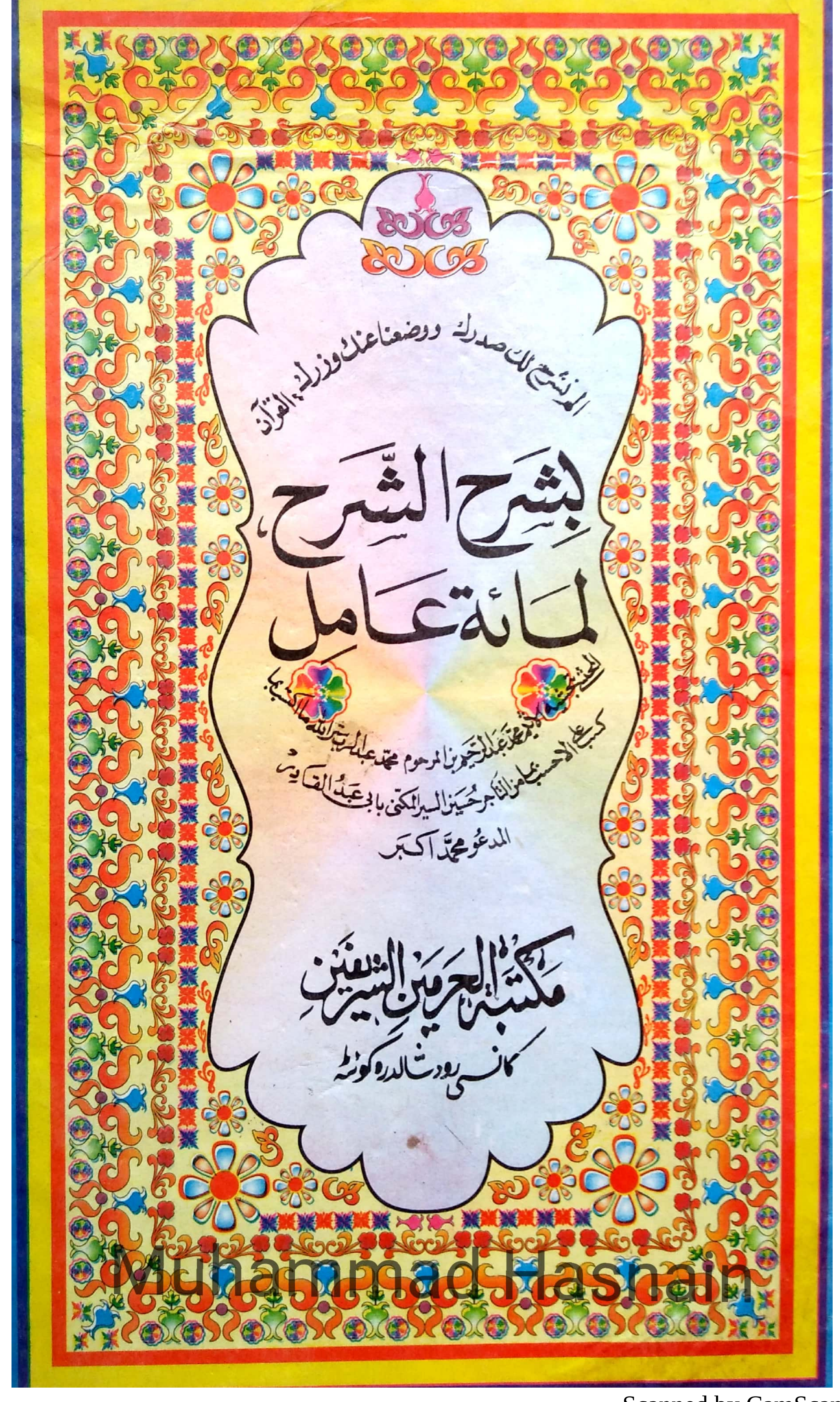
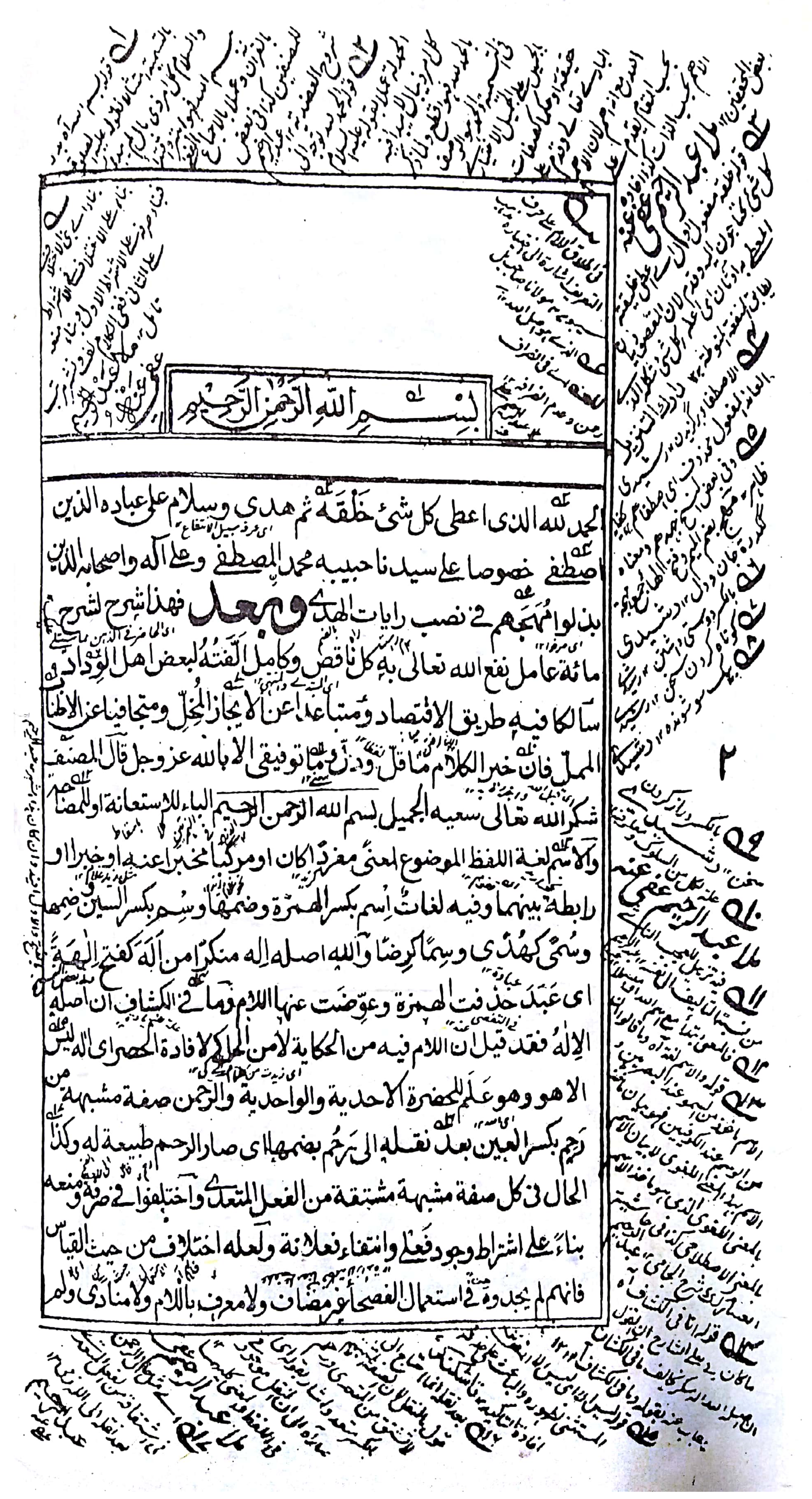

الم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك القرآن
بشرح الشرح
لمائة عامل
المدعو محمد اكبر
مكتبة الحرمين الشريفين
كانسی روڈ شالدرہ کوئٹہ



مکتبۃ الحرمین الشریفین
کانسی روڈ نزد مسجد نور کوئٹہ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وسلام على عباده الذين
اصطفى خصوصا على سيدنا حبيبه محمد المصطفى وعلى آله واصحابه الذين
بذلوا مهجهم في نصب رايات الهدى **وبعد** فهذا شرح لشرح
مائة عامل نفع الله تعالى به كل ناقص وكامل الفته لبعض اهل الوداد
سالكا فيه طريق الاقتصاد ومتباعدا عن الايجاز المخل ومتجافيا عن الاطناب
الممل فان خير الكلام ما قل ودل وما توفيقي الا بالله عز وجل قال المصنف
شكر الله تعالى سعيه الجميل بسم الله الرحمن الرحيم الباء للاستعانة او للمصاحبة
والاسم لغة اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مخبرا عنه او خبرا او
رابطة بينهما وفيه لغات اسم بكسر الهمزة وضمها وسم بكسر السين وضمها
وسمى كهدى وسما كرضا والله اصله اله منكرا من اله كفتح الهمزة
اى عبد حذفت الهمزة وعوضت عنها اللام وما في الكشاف ان اصله
الاله فقد قيل ان اللام فيه من الحكاية لا من الحاكي لافادة الحصر اى لا اله ليس
الا هو وهو علم للحضرة الاحدية والواحدية والرحمن صفة مشبهة من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها اى صار الرحم طبيعة له وكذا
الحال في كل صفة مشبهة مشتقة من الفعل المتعدي واختلفوا في صرفه ومنعه
بناء على اشتراط وجود فعلى وانتفاء فعلانة ولعله اختلاف من حيث القياس
فانهم لم يجدوه في استعمال الفصحاء غير مضاف ولا معرف باللام ولا منادى ولم

يحتثروا على تركيب هو فيه يستحق التنوين على ما قيل والرحيم فعيل للمبالغة
كعليم او صفة مشبهة ككريم بالتوجيه المذكور في رحمن **فان قلت** لا
حاجة الى ذلك فان الرحمة على ما في الصحاح هي الرقة والتعطف **قيل** لم تستعمل
الرحمة الا متعديا فمعناها الرقة لاحد لا الرقة مطلقا على انه قال في التاج
الرحم والرحمة والمرحمة بخشودن الحمد لله معناه على ما ذكره الفاضل اللاري قدس
سره ان كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ثابت له تعالى فالتعميم الاول
ماخوذ من اللام وكذا الاخيران فان اختلاف الاوقات والفاعلين يستلزم اختلاف
الحمد فان الصادر من شخص في وقت غير الصادر من شخص آخر ومنه في وقت آخر وتعميم
الاوقات من اسمية الجملة الدالة على الدوام وتعميم الحامدين من ترك ذكر الفاعل
فان تخصيص البعض ترجيح بلا مرجح فيحمل في المقام الخطابي على الاستغراق والحمد
ان حمل على المعنى العرفي فوجه الاختصاص انه المنعم الحقيقي ومن عداه كالواسطة
في ذلك لان ذات النعم ووجودها والقدرة على ايصالها والداعية الباعثة
عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوى التي بها يحصل الانتفاع الى غير ذلك
من خلقه تعالى لا يقدر عليها احد غيره تعالى قال الله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله وكذا ان حمل على المعنى اللغوي اذ ما من كمال الا حمد فضيلة كانت
او فاضلة الا وهو مولاه **فان قيل** فكيف يصح قوله على نعمائه مع ان الحمد
قد يكون على صفاته الذاتية **قلت** ان الاخبار بان جميع المحامد ثابت له تعالى
حمد مخصوص فيجوز ان يكون قوله على نعمائه قيدا لهذا الاخبار فان القيود في الجملة
قد تكون قيودا للمضمون وقد تكون قيودا للخطاب بها ذكره الشيخ ابن الحاجب في
ايضاح المفصل مثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار
سرا وعلانية فلهم اجرهم الآية ومثال الخطاب بها قولك ان اكرمتني اليوم اكرمتك
امس والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة كقولهم فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم
هو مضمون الجملة مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها ان يكون الاعلام

بها هو المشروط لا مضمونها ثم المراد بالحمد على النعماء الحمد على الانعام بها لان المحمود
عليه يجب ان يكون من افعال المحمود على ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح
الكشاف حيث قدر الموصوف في قولهم هو الثناء على الجميل الفعل وبالجملة الحمد على
الاوصاف امكن في القلب من الحمد على آثارها والنعماء بفتح النون والمد و
النعيم اسما جمع للنعمة وليسا بجمعين فان فعلاء وفعيلا ليسا من ابنية الجمع
ومن قال انهما جمعان فلعله اراد الجمعية المعنوية والنعمى بالضم والقصر
اسم جنس يقع على القليل والكثير الشاملة اى لكل نوع من انواع خلقه قال الله تعالى
حكاية عن كليمه صلوة الله تعالى على نبينا وعليه ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه
ثم هدى فقوله خلقه اما مفعول ثان لاعطى او مفعول اول له فعلى الاول معناه
اعطى كل شئ من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له والمنفعة
المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق
الاستماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء وعلى الثاني اعطى خليقته كل شئ يحتاجون
اليه ويرتفقون به ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى ويتوصل به الى بقائه وكماله
اختيارا وطبعا ونقل السيد قدس سره لتفسير هذه الكلمة في شرح المفتاح فارسية
من شرح الكشاف لمولانا قطب الدين وهي هذه يعني راه نمود وراه كيفيت استعمال
الات در تحصيل كمالات ولك ان تقول في معنى قوله الشاملة اى الشاملة لنا بشراشرنا
حتى ان ما من جزء منا وجوهر فينا الا ولله تعالى عليه نعمة بل هو نعمة اية نعمة
فيكون فيه رمزا الى مضمون البيت الذي كتبه السيد السند قدس سره في
منهيات حاشية شرح المطالع بيت من شكر چون كنم كه بهر نعمت توام ؛ هر نعمت چه گونه شكر كنم
بزبان خويش * الشمول فرا گرفتن چيزے را وبهمه رسيدن من باب علم يعلم على
اللغة المشهورة وجاء كنصر ينصر ايضا كذا في شرح صحيح مسلم للنووي والآلاء جمع
الى بكسر الهمزة وفتحها وهو والنعمة مترادفان ولا حاجة الى تخصيص احدهما بالظاهر
والآخر بالباطن فان وصف احدهما بالشمول والآخر بالكمال يدفع وصمة التكرار

مع حصول التقابل فى الكلام وانما خصت النعمة بالباطن والالى بالظاهر فى قول
صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من الائك ونشكرك والشكر من نعمائك
لانه لما عد الحمد من الالاء ولا شك ان مورده اعنى اللسان نعمة ظاهرة وعد الشكر
من النعماء وكان اشرف موارده اعنى القلب نعمة باطنة ناسب ان يفسر الالاء
بالنعم الظاهرة والنعماء بالباطنة رعاية للمقابلة ولا داعى فيما نحن فيه الا لنكتة
مناسبة الشمول مع الظاهر والكمال مع الباطن فيخص الالاء بالباطنة والنعماء
بالظاهرة على عكس ما فى المطالع الكاملة المراد بها الفضائل التى خص الله تعالى بها
نوع الانسان فيكون رمزا الى تفضيل البشر على غيره من المخلوقات قال الله تعالى
ولقد كرمنا بنى آدم ولك ان تريد بالشاملة الشاملة لنوع الانسان وبالكاملة
ما خص بها كمل افراده فيكون اشارة الى التفاضل الذى بين افراد الانسان قال الشاعر
ولم ار امثال الرجال تفاوتت — فى المجد حتى عد الف بواحد
ولا يبعد ان يقال اراد بالشاملة النعم الدنيوية العامة للمؤمنين والكافرين
وبالكاملة النعم الاخروية المختصة بالمؤمنين فان نعم الدنيا جليلة وحقيرة
ونعم الآخرة كلها جسام فيكون فى الفقرتين اشارة الى الرحمانية والرحيمية
ويحتمل ان يراد بالشاملة الكمالات الاول لكل نوع وبالكاملة الكمالات الثوانى
له وتحقيق ذلك فى الكتب الحكمية ولك ان تقول وصف النعماء بالشمول
باعتبار المجموع لا باعتبار كل واحدة وما من موجود الا وعليه نعمة منه تعالى ولا
اقل من الوجود ووصفها بالكمال باعتبار ان كلا منها على قدر استعداد المنعم عليه
والصلوة على سيد الانبياء وسيد القوم رئيسهم وسيد القوم خادمهم الذى يحمل
اذاهم فعلى الاول فيه اشارة الى مسئلة كلامية وهى ان نبينا افضل الانبياء
صلوات الله تعالى عليه وعليهم اجمعين وعلى الثانى فيه تلميح الى الاخبار الدالة
على شفاعته عليه السلام للامم السابقة وبالجملة فى هذه الفقرة تلميح الى قوله

عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر مبنياً على ما قيل ان ولد آدم صار في العرف بمعنى نوع الانسان محمد عطف بيان لا نعت لان العلم لا ينعت به وانما سمي عليه الصلوة والسلام بهذا الاسم الشريف وباسم احمد لوفور محامده قبل البعث وبعده

شعر

ان الرسالة باهت اذ به نسبت

والحمد خمد لما اشتق منه سمه

وهما اسمان من اسمائه لم يسم بهما احد قبله المصطفى اعلم انه يجوز قصر الممدود للضرورة لا مد المقصور الا نادرا فلو قصر قولنا الانبياء لازدواج المصطفى كما صرف سلاسلا لازدواج اغلالا وحذف ياء الداعي لاجل جمع ديجور لازدواج الهواجر في ديباجة التلويح واميل سجي لموافقة قلى قال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ونظائره كثيرة لم يبعد فان الضرورة وان كانت في الشعر لكن النثر ربما يرد على لغة الشعر اذ الشاعر قد يقع في النثر فيما تمرن لسانه في الشعر ومن ههنا قال من قال في توجيه سلاسلا واغلالا انه ورد على لغة الشعر وفي الرضي اواخر الآي تعتبر بتوافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع وعلى آله في الصراح آل اهل عيال وپيروان فهو اسم جمع واسماء الجموع بعضها واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضها يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا ولعل الآل من القبيل الثاني حيث ذكر وصفه وهو قوله المجتبى هو والمصطفى مترادفان بمعنى المختار وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب غير عزيز على ما صرح به السيد السند قدس سره في الحاشية الصغرى وتخصيص احدهما بما عند الحق تعالى والآخر بما عند الخلق قصور من غير قاصر وتقصير في مقام المدح بلا قاسر وتوهم المساواة بعيد فان للاصطفاء مراتب شتى وشتان ما بينهما اعلم ان العوامل جمع عامل ويجوز في فاعل اذا كان وصفا لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا على ما في شرح المفصل تقول في خيل ذكور روافس من الرفس وهو الضرب بالرجل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من الذكور يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وذكر في

شرح النقاية عن بعض النحاة جواز جمع الفاعل الوصف مطلقا على فواعل وقيل انما
جمع على هذا الوزن بعد جعله اسما لما اوجب آخر الكلمة على وجه مخصوص
والفاعل الاسمي يجوز جمعه على فواعل ككاهل وكواهل او ما قيل انه جمع عاملة
باعتبار ان موصوفه الكلمة او الامور فيرد على الاول انه يخرج العوامل
المعنوية فانها ليست بكلمات الا ان يقدر الموصوف الآلة او يعتبر العامل المعنوي
كلمة حكمية وعلى الثاني انه يلزم ان يكون احاد العوامل جماعة جماعة من العوامل
ولا يناسب قول المصنف فيما بعد مائة عامل في النحو اي المعتبرة في النحو المذكورة
في كتبه وفيه اشارة الى ان العامل في الحقيقة هو المتكلم لانه المحدث للمعاني
المقتضية ولعلاماتها والعوامل آلات لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة
للمعاني وعلاماتها فسموها عاملة لكونها كالسبب للعلامة وللمعنى المعلم بها ولذا
قال الشيخ ابن الحاجب العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب نظرا الى ان
المسمى عاملا في عرف النحاة الآلة والمقوم هو المتكلم على ما اي بناء على الفه
يريد ان كون العوامل مائة مبني على الفه وفي عدها اختلاف فان من
العوامل عند الشيخ ما ليس بعامل عند غيره وبالعكس فكان اللائق ذكر هذا
القيد بعد قوله مائة عامل لكنه قدم للاهتمام ببيان ان هذا الحكم ليست
فيه الا ناقلا فيما يرد عليه من المناقشات يحمل عنه الشيخ وستطلع على بعض الاختلاف
وعلى ما يرد على الشيخ في المواضع اللائقة بذكرها ان شاء الله تعالى والمراد بما
الفه الكتب التي الفها الشيخ كرسائله الثلث المسماة بالمائة والجمل والتتمة
والتاليف ايقاع الالفة بين الشيئين او الاشياء فمعنى الفت الكتاب اوقعت الفة
بين الفاظه واحكامه بحيث جرت على سنن التناسب وقيل معنى قوله على ما
الفه بناء على جزئيات العوامل التي الفها وجمعها الشيخ وتذكير الضمير باعتبار
لفظ الموصول ويجوز ان يجعل ما مصدرية والضمير المنصوب راجعا الى
العوامل بتاويل الجمع او ذلك المذكور كما حكي ان ابا عبيدة قال لرؤبة حين انشد

هذا الشعر + فيها خطوط من سواد وبلق + كانه في الجلد توسيع البهق +
ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت ذلك
يعني انه اعاد الضمير الى الخطوط وهي مؤنثة بارادة ذلك المذكور والبلق بفتحتين
سواد وبياض وتوسيع البهق استطالته والبهق بالفتح بياض يعتري الجلد
يخالف لونه ليس من البرص يصف البقرة بان فيها خطوطا من هذين اللونين
كان تلك الخطوط بهق مستطيل وما قيل في توجيه تذكير الضمير انه راجع الى
العامل المفهوم من العوامل وان اللام الجنسية ابطلت معنى الجمعية ففيه
ان تعلق التاليف باياه فانه لا يتعلق الا بمتعدد الاجزاء فتامل ولك ان تقول
ان ما عبارة عن التاليف وضمير الفه راجع اليه على انه مفعول مطلق اي
بناء على تاليف الف ذلك التاليف وهذه طريقة مستمرة للاخفش في ما
المصدرية حيث يجعلها كناية عن المصدر ويلتزم العائد في صلتها راجعا اليها
فمعنى قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون عنده بتكذيب كانوا
يكذبونه اي ذلك التكذيب على انه مفعول مطلق والجمهور لا يجعلون ما
المصدرية كناية عن المصدر بل يجعلون الفعل الداخلة هي عليه بمعنى المصدر
الشيخ في الصراح پير وخواجه واكثر ما يقع الشيخ في كتب النحو والبيان يراد به هذا
الامام كما يراد به ابو علي بن سينا في كتب الحكمة وابو الحسن الاشعري في كتب
الكلام الامام من يؤتم به اي يقتدى وليس المراد بامامته امامته في العلوم
الدينية فانه كان من متعصبي علماء المعتزلة بل اكثر ائمة النحو كانوا كذلك
كسيبويه واخفش وابن جني وابي علي الفارسي والزمخشري وغيرهم ولا يوجب
ذلك عدم الاعتماد على رواياتهم كيف والكذب عندهم موجب للخلود في النار
كالكفر اعاذنا الله تعالى منه بل المراد امامته في علم النحو فانه قد قيل ختم به الامامة
في النحو ولم يات بعده من يعتد به قال السكاكي هو الامام الذي ينور القلوب
بمستودعات لطائف انظاره ولا يالو تعليما وارشادا افضل علماء الانام

اى فى علم الادب لما عرفت وهذا اما ادعاء منه ترويجا لكلامه وترغيبا
للطالبين الى اصغاء كلامه او المراد افضلهم فى زمانهم او بلده عبد القاهر
المكنى بابى بكر اخذ النحو من ابى الفتح بن جنى وهو اخذ النحو من ابى سعيد
السيرافى وعلى المازنى وقيل ان العلامة التفتازانى اخذ النحو من الشيخ عبد
القاهر بست وسائط بينهما ابن عبد الرحمان اذا وقع ابن صفة بين
العلمين لا يكتب الفه تخفيفا نحو هذا زيد بن عمرو بخلاف ما اذا كان
خبرا للمبتدأ نحو زيد ابن عمرو الجرجانى بالرفع او الجر صفة للابن او للاب
فان جرجان كان مولدهما وهو معرب گرگان بالكاف الفارسية بلدة من
بلاد خوارزم او من توابع الاسترآباد او قرية من قرى الشيراز سقى الله ثراه
السقى آب دادن والثرى بالفتح خاك نمناك والمراد به القبر والمعنى جعل
الله تعالى قبره مكان الاستراحة فان صلى الارض يورث استراحة لسكانها
فيه تلميح الى حديث القبر روضة من رياض الجنان او حفرة من حفر النيران
وهذا دعاء للشيخ على خلاف اعتقاده فان المعتزلة ينكرون عذاب القبر و
ثوابه لكنهم يعترفونه بعد الموت حين يرونه راى العين ولك ان تريد
بسقى الثرى الرحمة فالمعنى رحمه الله تعالى لانه من آثارها وهو المتعين لان
فى عبارة المصباح فان صاحبه كان معتزليا متعصبا فكيف يراد بكلامه
ما يخالف مذهبه وقيل المراد المعنى الحقيقى فان سقى الثرى يوجب انبات
النباتات والنباتات النابتة على القبر تستغفر لصاحبه على ما جاء فى الآثار
وجعل الجنة مثواه الثواء بالفتح والمد والثوى بالضم والقصر بودن بجاى
من باب علم يقال ثويت البصرة وثويت بها اذا اقمت بها واثويت بها
لغة فى ثويت واثويت غيرى ايضا لازم ومتعد فعلم انه يجوز فى المثوى
فتح الميم وضمها وفى هذا الدعاء اشارة الى عدم تكفير المعتزلة فان المذهب
ان لا يكفر اهل القبلة والمسئلة مبسوطة فى علم الكلام على اصله

مِائِي على وزن عِنَب فحذفت الياء وعوض عنها التاء فصار مائة على وزن
عدة وكان القياس ان يكتب بالياء بدون الالف هكذا مية فان الهمزة
المكسورة ما قبلها تكتب بصورة الياء نحو مِئَر لكن زادوا الفا قبل الياء في
الخط لئلا يلتبس في الكتابة بصورة منه ثم قوله عامل مما لا حاجة اليه
لان مائة وقع خبرا للعوامل فيستغني عن ذكر تمييزه لكن ذكر تاكيدا
والتمييز وان كان وضعه لرفع الابهام لكنه ربما يورد للتاكيد قال الله تعالى
ذرعها سبعون ذراعا وقال الشاعر تزود مثل زاد ابيك فينا + فنعم الزاد
زاد ابيك زادا + وهذا كمجي الحال في قم قائما كذا في الرضي فان قلت كيف
يصح الخبر عن العوامل بانه مائة والجمع المعرف باللام يكون بمعنى كل فرد
لا بمعنى مجموع الافراد على ما صرح به العلامة التفتازاني وقال في مواضع
من تصنيفاته انه مما يتفق عليه علماء النحو واللغة والتفسير وخطاء الخطيب
في ادعائه خلاف ذلك قلت هذا ليس بكلي فانه قد يكون بمعنى المجموع
ايضا نحو هذه الخشبة يحملها الرجال صرح بذلك الفاضل السمرقندي الليثي
وعليه حمل بعضهم قوله تعالى لا تدركه الابصار فليكن ما نحن فيه من هذا
القبيل لفظية ومعنوية خبر مبتدأ محذوف اى بعضها لفظية وبعضها
معنوية والتانيث باعتبار المضاف اليه نحو سقطت بعض اناملة او مبتدأ
الخبر محذوف اى منها لفظية ومنها معنوية وليس بدلا من قوله مائة
عامل اذ الاخبار بكون العوامل مقصود بالافادة بدليل تقييده بقوله على ما
الفه الشيخ فان كون العوامل لفظية ومعنوية مما اتفق عليه الكل الا ان يقال
احترز به عن قول من قال بان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعامل
الرفع في المضارع حروف المضارعة فليس عنده عامل معنوي اصلا اعلم ان
العامل اللفظي ما يتلفظ به او بما يدل عليه فيشمل العامل اللفظي المذكور
وهو ظاهر والمحذوف فانه مما يتلفظ به في بعض الاحيان ومعنى الفعل المستفاد

من اسم الاشارة او حرف التنبيه العامل في الحال في نحو هذا زيد قائما فانه
وان لم يتلفظ به نفسه لكن يتلفظ بما يدل عليه وانما ادرجناه في تعريف العامل
اللفظي مع ان صاحب اللباب عده في العوامل المعنوية حيث قال العامل المعنوي
صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره لدلالته عليه والثاني ما ليس بمعنى
الفعل وانه اثنان عند سيبويه وثلثة عند الاخفش اذ هو ليس بداخل في
العامل المعنوي عند الشيخ لانحصاره في المبتدأ وعامل المضارع عنده ولانه عرف
المص العامل المعنوي في آخر الكتاب بما يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ
فادرج لفظ الحظ ونكره للاشارة الى انه لا يتلفظ به ولا بما يدل عليه فلا
تغفل فاللفظية منها اي من المائة على ضربين الضرب النوع كونه سماعية
وقياسية بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف وبالجر على البدلية لا بالنصب
على تقدير اعني فانه يختص بمقام المدح والذم والترحم **فان قلت** من
شرط البدل صحة قيامه مقام المبدل منه وههنا لا يصح اذ لا معنى لقولنا
فاللفظية على سماعية وقياسية **قلت** لا نسلم ذلك الاشتراط الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله و
شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن قال في المصباح اللفظي ضربان قياسي وهو ما صح ان يقال فيه كل ما
كان كذا فانه يعمل كذا كقولنا غلام زيد لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته قست عليه نحو دار بكر وثوب عمرو وسماعي وهو ما يقال فيه هذا يعمل
كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه كما تقول ان الباء تجر ولم تجزم انتهى
كلامه وفي هذا المقام كلام تستجد الاذهان لكن اختصار الرسالة يابى عن ذكرها
كلها فلنكتف بذكر بعضها منها انه ليس كل ما يصح ان يقال كل ما كان كذا
فانه يعمل كذا عاملا قياسيا الا ترى انه يصح ان يقال كلما وضع لافضاء الفعل
او معناه الى ما يليه فانه يجر وكل اسم يكون بمعنى الفعل الماضي فانه يرفع مع انه

الحروف الجارة واسماء الافعال قد عدوها من العوامل السماعية بل الضابطة
ان كل ما لا يمكن تعيينه الا بالمفهوم الكلي لتعذر ضبط جزئياته الغائبة
للحصر فهو قياسي وما يمكن تعيينه باشخاصه فهو سماعي وان امكن ضبطه
بالمفهوم الكلي فان التعيين بالاشخاص اسهل للمبتدي من التعيين بالمفهوم الكلي
الذي بما يسكب العبارات في تصحيح جمعه ومنعه كما لا يخفى ومنها ان بعض
افراد العوامل القياسية لما امتازت من بينها باحكام خاصة ادرجوها في العوامل
السماعية ليتمكنوا من البحث عن الاحوال المختصة بتلك الافراد باشخاصها
كافعال المدح والذم مثلا فانها وان كانت داخلة في الفعل المطلق الذي هو من
العوامل القياسية لكن لما امتازت من بين الافعال بكون فاعلها اسم جنس
معرفا باللام او مضافا اليه والتزام ذكر المخصوص بعدها وغير ذلك من الاحكام التي
ستطلع عليها عدوها من العوامل السماعية وكذا اسماء الاعداد المركبة نحو احد
عشر الى تسعة عشر فانها وان كانت داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع عن
الاضافة على ما ستعرفه لكن لما كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى
غيره وامتازت من بين الاسماء التامة ببعض الاحكام عدوها من السماعية
وهذا معنى ما ذكر في ضوء المصباح من الحروف فهي الاصل في العوامل السماعية
اذ لم يوجد فيها الاطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال هذا ولا يخفى انه كان ينبغي
ان يعد فعلا التعجب ايضا من العوامل السماعية لاختصاصهما ببعض الاحكام على ما عرف
في موضعه وايضا لا يظهر وجه عد اسماء الاعداد المركبة من السماعية وعدم عد
اسماء الاعداد التامة بشبه نون الجمع منها كعشرين وثلاثين واخواتهما وكذا لا
يظهر وجه عدم عد نحو ثلثة الى عشرة الداخل في المضاف الذي هو قياسي من العوامل
السماعية مع كونها منحصرة في عدد معلوم وممتازة من بين المضاف باحكامها
كاسماء الاعداد المركبة من بين الاسماء التامة ومنها ان افعل التفضيل ينصب الحال و
المفعول فيه والتميز مطلقا ويرفع الفاعل الظاهر بالشرائط المذكورة في مسئلة

الكحل فهو عامل قياسي لصحة دخول كل عليه وعدم انحصاره في عدد معلوم مع انهم لم يعدوه من العوامل القياسية واعتذر عنه بعضهم بانه اما التفضيل الفاعل نحو اضرب او لتفضيل المفعول نحو اشهر او لتفضيل الصفة المشبهة نحو احسن فيكون ملحقا باحد الثلثة على ان اصل عمله وهو العمل في الفاعل الظاهر ليس بقياسي بل هو مقصور على ما سمع وهو مسئلة الكحل لا غير وعمله في غيره قياسي فتردد بين النوعين فلم يذكروه في واحد منهما مع ان عمله ليس باعتبار الصيغة فان صيغته الحقت بصيغة الجوامد ولهذا لا يطابق الموصوف ان استعمل بمن ويكون مفردا مذكرا لا غير ولا باعتبار معنى الفعل لدلالته على الزيادة بل باعتبار تضمنه معنى احد الامور الثلثة المذكورة فلا حاجة الى ان يذكر علىحدة ولا يخفى برودة الاعذار المذكورة ومنها ان صحة دخول كل على الابتداء مثلا وعدم تعلق السماع بنفسه وكذا على عامل المضارع ربما يوهم كون العامل المعنوي قياسيا والنظر الى ان تعدد الابتداء مثلا انما هو بالنظر الى المعمولات فان الابتداء في زيد قائم غير الابتداء في بكر قاعد وهذا التعدد لا يكفي في قياسية العامل اذ يصح ان يقال كل باء تجر نظرا الى ان الباء في بزيد غير الباء في بعمرو وبخالد وكون الشيء سماعيا لا يقتضي تعلق السماع بنفسه اما تسمعهم يقولون الحذف سماعي مع ان الحذف نفسه ليس مسموعا ربما يرجح كون العامل المعنوي سماعيا فتردد بين النوعين وبالجملة التقسيم الى القياسي والسماعي لا يجري في العامل المعنوي فان كون احد العاملين المعنويين قياسيا والآخر سماعيا ليس اولى من العكس فلهذا خص المص هذا التقسيم باللفظي ولم يقسم المعنوي اليهما ولا مطلق العامل لئلا يتوهم كون كلا قسميه منقسما اليهما وهذا القدر من العذر كاف لتخصيص التقسيم باللفظي ولا حاجة الى العذر البارد الذي ذكر في بعض شروح المائة من ان تقسيم اللفظي القسم من مطلق العامل تقسيم لمطلق العامل فالسماعية منها اي من اللفظية احد وتسعون هذا بنا على ان اسماء الاعداد المركبة عدت عاملا واحدا ولو عد كل عدد مركب عاملا



عليحدة يزيد عدد العوامل السماعية على ذلك عاملا وقع تاكيدا كما عرفت

والقياسية منها اى من اللفظية سبعة هذا مبنى على عدم عد اسم التفضيل منها

كما عرفت والا كانت ثمانية عوامل ادخال التاء فى سبعة يدل على ان العوامل

جمع عامل لا عاملة والا لقال سبع بدون التاء فان تانيث اسماء الاعداد وتذكيرها

انما هو بالنظر الى مفرد الجمع الذى وقع تمييزا لها والمعنوية منها اى من المائة عددان

اى اثنان فجمع المعنوية لتناسب اللفظية كما قيل فى جمع المجرورات وما قيل

انه باعتبار الجزئيات فيابى عنه قوله عددان ثم هذا مبنى على ان معنى الفعل

الماخوذ من غيره لدلالته عليه ليس عاملا معنويا كما عرفت فى قوله عددان

اشارة الى ان الواحد لا عدد وقال بعضهم انه ليس بعدد والنزاع راجع الى تفسير

العدد كما عرفت فى موضعه واعلم ان ما ذكرنا من جعل الضمير فى منها تارة الى

المائة وتارة الى اللفظية هو المسموع من الاساتذة مد الله ظلالهم ويجوز ان

يجعل الضمير فى الكل الى المائة لكن الالصق بالقلب هو التوزيع والسماعية تتنوع

التنوع تفعل للتكرار گونه گونه شدن كالتجرع بمعنى الشرب جرعة جرعة على ثلثة

عشر نوعا وذلك التنوع بملاحظة توافقها عملا واسمية وفعلية وحرفية

ومن حيث اسمية مدخولها وفعليته مثلا فالجازم نوع والناصب نوع آخر

لاختلافهما عملا والحروف الجازمة نوع والاسماء الجازمة نوع آخر وان اتفقا

عملا لاختلافهما حرفية واسمية والحروف الناصبة للاسم نوع والحروف

الناصبة للفعل نوع آخر وان اتفقا عملا وحرفية لاختلاف مدخولها فعلية

واسمية وتشتمل عليه جميع انواع اسماء الافعال فان كون بعضها رافعة و

بعضها ناصبة يقتضى كونها نوعين لكنهم لاشتراكها فى كونها اسماء الافعال

جعلوها نوعا واحدا وفى بعض النسخ لم يذكر كلمة على فى قوله على ثلثة عشر نوعا

فهو منصوب بتضمين معنى الصيرورة او الجعل والمعنى تصير او تجعل السماعية

حال كونها متنوعة ثلثة عشر نوعا وتنوع السماعية صائرة او مجعولة

ثلثة عشر نوعا وتصير السماعية بالتنوع ثلثة عشر نوعا فان قلت كيف يصح الاحتمال الاخير وقد ذكروا ان للتضمين طريقين جعل الفعل المذكور حالا وللمضمن اصلا وعكسه قلت ذكر العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان للتضمين طرقا اشيعها ما ذكروه طريق آخر نحو احمد اليك الله اى انهى اليك حمده وفى الغالى شرح اللباب ان الى فى قوله تعالى لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم بمعنى الغاية باعتبار التضمين اى لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم وما نحن فيه كذلك الا انه مفعول بواسطة اعلم ان كون انواع السماعية ثلثة عشر مبنى على انهم لم يعدوا لا النافية للجنس نوعا علىحدة بل ذكروها فى نوع ما ولا المشبهتين بليس مع ان للا وجها آخر وهو انها ينصب الاسم ويرفع الخبر فذكروها فى هذا النوع تبعا وتطفلا تقليلا للعوامل بقدر الامكان ومحافظة على عدد المائة ونظرا الى انه حرف واحد بالشخص فلا يحسن عدها نوعا اذ لا بد فى النوع من اشتمال الكثرة اللهم الا ان يجعل نوعا منحصرا فى فرد فعلم انه كان على المص ان يذكرها فى النوع الثالث بطريق التطفل كما ذكرها صاحب المفتاح لكن تركه مقتفيا اثار الشيخ فتامل النوع الاول حروف تجر الاسم فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى انته والفاء للتحسين وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا جررت بها الاسم فقط وهو اما متعلق بقوله تجر اى فانته من ان تجعلها عاملة غير عمل الجر او بقوله الاسم اى فانته عن ان تجر بها الفعل او بهما معا وهو افيد وتسمى حروفا جارة وحروف الجر ايضا اما لانها تجر مدخولها كما سميت الحروف التى تجزم مدخولها حروفا جازمة وحروف الجزم او لانها تجر معانى الافعال وما يشبهها وتفضى بها الى ما يليها وكما سميت الحروف التى تنفى مدلول مدخولها بالحروف النافية وحروف النفى وتسمى هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف وتوصل معانى متعلقاتها الى مدخولاتها او لان بعضها تقدم عند اضافة فسمى الجميع بها تسمية الكل باسم الجزء وهذا الوجه لا يجرى على مذهب الشيخ فانه

لا يقول بتقدير الحروف عند الاضافة تحرزا عن لزوم بناء اجل المضافين بتضمنه
معنى الحروف وهي الضمير راجع الى قوله حروف تجر الاسم لا الى قوله حروفا جارة فان
المراد به اللفظ لوقوعه مفعولا لتسمى سبعة عشر حرفا ادخل التاء في سبعة لان الحرف
مذكر وفي شرح الكافية ان من قال ان الحروف مؤنثة سماعية اخرف لان المؤنثة
هي حروف الهجاء واما حروف المعاني فتذكيرها وتانيثها بملاحظة تاويلها باللفظة و
اللفظة وكم من اشتباه منشاه اشتراك اللفظ الباء ذكر بعض الحروف باسمائها
وهي خمسة الباء واللام والكاف والواو والتاء وبعضها باعيانها وهي ما عدا
الخمسة كمن وفي وغيرهما لعدم اشتهارها بالاسم بان يعبر عن من بالميم والنون
وعن في بالفاء والياء كما يعبر عن ال التعريفية بالالف واللام وقد استمرت
عادتهم بان المعبر عنه ان كان حرفا واحدا يعبرون عنه باسمه فيقولون في المتصل
في ضربت التاء فاعل ولا يقولون ت فاعل وكذا تقول الواو حرف عطف ولا تنطق
بلفظها وان كان على حرفين ينطق به فيقال قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام
فعلى هذا قولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بها الخليل وسيبويه
كذا في المغني ثم الظاهر ان قوله الباء مع ما عطف عليه من قوله واللام ومن والى
وحتى الى آخرها بدل من قوله سبعة عشر حرفا والجمل الواقعة بين المعطوفات
معترضات لبيان معاني الحروف وبعض احكامها فعلى هذا قوله للالصاق خبر مبتدأ
محذوف اي هي للالصاق يدل على ذلك ما سياتي من قوله ومن وهي لابتداء
الغاية لكن ترك ذكر الواو العاطفة في بعض الحروف وهو قوله الكاف للتشبيه والقسم
على ما ذكر في بعض النسخ اما سهو من النساخ او محمول على حذف حرف العطف
هذا وههنا احتمالات اخر اللصوق واللزوق والسوق برچسپيدن والالصاق
متعد منه والمفهوم من تاج البيهقي ان الالصاق جاء لازما ومتعديا وكلا
المعنيين صحيحان الارادة ههنا اي الباء لافادة لصوق امر بمدخولها وذلك الامر
الذي افادت الباء لصوقه بمدخولها اما الفعل الذي تعلقت به الباء او غيره

الثانی نحو قولک به داء فان معناه علی ما فی شرح اللباب التصق به داء
وخامره ای خالطه وانما جعل لالصاق الداء مع انه یمکن ان یکون لالصاق
الفعل العام الذی تعلق به قوله به لان تقدیر ذلک الفعل لیس الا رعایة امر
لفظی وهو انه لابد للظرف مما یتعلق به من فعل او شبهه والا فصحة المعنی لا
یقتضی ذلک فان الالصاق نسبة لا یقتضی الا ملصقا وملصقا به فالملصق
هو الداء والملصق به هو مرجع الضمیر فی قوله به ولا حاجة الی اعتبار امر اخر وکذلک
الظرفیة فی قولک زید فی الدار وزید عندک نسبة تقتضی ظرفا ومظروفا ولا
حاجة الی اعتبار امر اخر ولذا قال بعض الکوفیین انه لا تقدیر فی قولنا زید فی الدار
وزید عندک والاول نحو قولک امسکت بزید اذا قبضت علی شیء من جسمه
فالامساک ملصق بزید وکذا فی قولک مررت بزید ای جاوزته فالباء تفید
لصوق المرور بمدخولها وان کان لصوقا مجازیا فان الالصاق نوعان حقیقی نحو
داء فان الداء یلاصقه ویخامره وکذا فی قولک امسکت بزید فانه انما تقوله
اذا قبضت علی شیء من جسمه بخلاف نحو امسکت زیدا بدون الباء فانه یطلق
علی المنع من التصرف بوجه من غیر مباشرة ومجازی نحو مررت بزید فانه لما
التصق المرور بمکان یقرب منه زید جعل کانه ملصق بزید ثم اعلم ان الباء للالصاق
قد یکون ظرفا لغوا نحو مررت بزید وامسکت به وقد یکون ظرفا مستقرا نحو
به داء ولا یکون ظرفا مستقرا الا اذا کان خبرا للمبتدأ صرح به فی بعض الحواشی وعلی هذا
ینبغی ان یحمل ما وقع فی اللباب من انه لا یکون مستقرا الا ان یکون الکلام خبرا علی
ان یراد من الکلام الجار والمجرور وحمله علی معناه اللغوی لا علی انه انما یکون مستقرا
حیث یکون الکلام خبرا لا انشاء حتی یرد علیه ما فی شرحه انه اذا جاز به داء فلا
مانع لکون الکلام انشاء بان یقال هل به داء فظهر ان ذکر المص مثالین للالصاق
اما للاشارة الی ان الملصق قد یکون الفعل المتعلق وقد یکون غیره او الی ان
الباء للالصاق قد یکون ظرفا مستقرا وقد یکون لغوا او الی نوعی الالصاق الحقیقی

والمجازي وقوله اي الصق مروري بضم الميم بمكان يقرب بضم الراء من باب شرف منه
زيد اشارة الى ان الالصاق في المثال الثاني مجازي وله وجهان احدهما ان يجعل الباء
الموضوعة للالصاق مستعملة فيما هو في حكم اللصوق من المقاربة والمجاورة والثاني ان
يجعل اللصوق حقيقيا ويرتكب التجوز في المتعلق حيث يجعل اللصوق بمكان قريب منه
لصوقا به فعلى الاول يكون مجازا في المفرد وعلى الثاني في النسبة ولا يخفى عليك انه اذا
مس بدنك المار ببدن زيد مثلا في اثناء مروره فقال مخبرا من تلك الحالة مررت بزيد
فالظاهر ان الالصاق حقيقي ولا حاجة الى ارتكاب التجوز كما في مسكت بزيد ثم في كلام المص
اشارة الى الرد على الاخفش حيث جعل مررت بزيد في معنى مررت عليه بدليل انكم لتمرون
عليهم ووجه الرد ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا ان كان مفضيا الى
نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجازي
كمررت بزيد في تاويل المص وكقوله تعالى اذ هم عليها قعود اي على موضع يدنو منها
من حافات الاخدود واذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج
عليه ومررت عليه وان جاء الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا كذا في
المغني وبالجملة ففي تخريج الاخفش يحتاج الى تصرفين جعل الباء بمعنى على وارتكاب
التجوز في الاستعلاء وفي تاويل المص يكون الباء باقية على معناها الذي لا شك في كونه
معناها وهو الالصاق حتى قيل انه معنى لا يفارقها اصلا ولهذا اقتصر سيبويه عليه
ويرتكب التجوز في تصحيح الالصاق فما اختاره المص احرى بالقبول اعلم انه اذا كانت
التسمية خارجة من الكتاب والحمد اول جزء منه تكون هي ملتصقة بالابتداء التصاق
المجاورة وهو ملتصق به التصاق مخامرة فيندفع التعارض بين حديثي الابتداء على
تقدير جعل البائين للالصاق وللاستعانة في التاج الاستعانة يارى كردن خواستن
لكن لا يخفى ان الطلب غير مستفاد من الباء فتامل اي لاستعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره وهي الباء الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم وتسمى باء الآلة
وباء الاداة وصلة الفعل والمكملة للفعل وقد يجعل الاستعانة داخلة
في معنى السببية بجعل الآلة بمنزلة السبب وقد يجعل الاستعانة شاملة

للسببية ولا مشاحة فى الاعتبارات والاظهر ذكر كل منهما على حدة وقد تكون

الباء للتعليل وهو على ما فى التاج چيزے را علت نهادن وهو فعل المتكلم وكون الباء له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة للشئ وتسمى باء السببية ايضا ومن جعل التعليل مقابلا للسببية فلعله اراد بالتعليل السببية بحسب العلم وبالسببية ما عداها ثم السببية قد تكون عادية كما فى قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وقد تكون حقيقية كما فى قوله عليه الصلوة والسلام لن يدخل احدكم الجنة بعمله فلا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملى البائين وله وجه ودفع آخر سياتى عن قريب نحو قوله تعالى قال موسى لقومه بعد ما رجع من الوعد فرأهم قد اتخذوا العجل الها ومعبودا وهو الذى صاغه السامرى من حلى القبط التى استعارها منهم بنو اسرائيل حين خروجهم من مصر يا قوم انكم ظلمتم انفسكم اى على انفسكم بان تركتم ما يوجب نجاتها الى ما يوجب هلاكها باتخاذكم العجل اى بسبب اتخاذكم العجل الها ومعبودا فبلغتم غاية الجهل والغباوة حيث تركتم عبادة خالقكم الحكيم الى عبادة البقرة التى هى مثل فى الغباوة فان من امثال العرب فلان ابلد من الثور العجل بكسر العين وسكون الجيم گوساله والمفعول الثانى للاتخاذ محذوف لتعينه وحصول الاختصار بحذفه وللمصاحبة الظاهر انه عطف على قوله للتعليل وكذا ما بعدها من المعانى فيفيد ان هذه المعانى قليلة الاستعمال بالنسبة الى المعنيين الاولين ولا ينافيه ما فى المنهل من ان الباء للظرفية كثيرة فى كلام العرب اذ الكثرة فى نفسه تجتمع مع القلة الاضافية والله تعالى اعلم بذلك ولباء المصاحبة علامتان احدهما ان يحسن فى موضعها

مع والثانية ان يغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول
بالحق اى مع الحق او محقا ويا نوح اهبط بسلام منا اى مع سلام او مسلما عليك
وكذا فى نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه او مسرجا ولذلك سميت
هذه الباء باء الحال والمفهوم من شرح الارشاد انها تسمى باء الملابسة ايضا
والمفهوم من كلام الشيخ جلال الدين السيوطى فى شرح الالفية اطلاق باء
الملابسة على باء الالصاق حيث قال باء الملابسة نوعان احدهما الباء التى
لايصل الفعل الى المفعول الا بها نحو مررت بزيد والثانى الباء التى تدخل على
المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفاعل المفعول نحو امسكت
بزيد والاصل امسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلم ان امساكك اياه كان بمباشرة
منك بخلاف امسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف
بوجه من غير مباشرة انتهى والفرق بين باء الالصاق والمصاحبة من وجوه
الاول ما يفهم من كلام الجمهور وهو ان باء المصاحبة لايكون الا ظرفا مستقرا
واقعا موقع الحال بخلاف باء الالصاق فانها وان كانت قد تقع ظرفا مستقرا
الا انها لايكون الا خبرا للمبتدأ كما عرفت وفيه انه لامانع من كون باء المصاحبة
لغوا ايضا على ما فى اللباب وشرح الرضى والثانى ما يفهم من الفوائد الضيائية
حيث قال معنى قولنا اشتريت الفرس بسرجه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس وفيه اما اولا فلان ما ذكروا من ان علامة باء المصاحبة
اغناء الحال عن مصحوبها يقتضى ان يكون الفرس مسرجا حين الاشتراء واما ثانيا
فلان دعوى استلزام الالصاق المصاحبة يقتضى صحة كون الباء فى امسكت
بزيد للمصاحبة مع انتفاء علامتها وهى صحة اقامة مع مقامها واما ثالثا
فلان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن الفرس ملصقا به والمعتبر فى الالصاق
هو لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضى ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجرورها

على ما عرفت في شرح باء الالصاق والثالث ما ذكر في بعض الحواشي ان الظاهر
ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره
والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة
ففي المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة ففي
قولنا به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق
مع المصاحبة هذا وفيه ان اقتضاء المصاحبة الشركة في المعنى الملصق انما يتم اذا
كان مقارنة معمول الفعل مع مجرور الباء مما لا يتصور بدون الشركة في المعنى الملصق
نحو جاء الامير بجيشه مثلا فان مقارنة الامير بالجيش حين المجيء لا يتحقق بدون
مجيء الجيش واما اذا لم يكن كذلك فلا الا ترى ان الحمد ليس شريكا للمخاطب في كونه
مسبحا مع انه جوز صاحب المغني كون الباء في فسبح بحمد ربك للمصاحبة حيث قال
اختلف في الباء فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي سبحه حامدا
اي نزهه عما لا يليق واثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى
الفاعل اي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح
المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى وكذا الغيب ليس شريكا للمؤمنين
في الايمان مع انهم قالوا بجواز كون الباء للمصاحبة في يؤمنون بالغيب اي يؤمنون
حال كونهم متلبسين بالغيبة عنكم لا كالمنافقين الذين اذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الى شيطينهم قالوا انا معكم والرابع ان مجرور الباء في المصاحبة
يلزم ان يكون من توابع معمول الفعل المذكور قبلها نحو قد جاءكم الرسول بالحق
ويا نوح اهبط بسلام منا واشتريت الفرس بسرجه وفسبح بحمد ربك وقد
دخلوا بالكفر وتنبت بالدهن ودخلت عليه بثياب السفر وغير ذلك
من الامثلة بخلاف مررت بزيد وامسكت به وللتعدية المراد بها التعدية
المطلقة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق وهي ان يحدث معنى التصيير في مفهوم
فيصير الفاعل مفعولا فينتقل الفعل من اللزوم الى التعدي او من التعدي الى واحد

قوله او من التعدي الى آخره تخصيص الفعل اللازم بالتعدية كما في شرح الجامي عبد الحليم

الى التعدى الى اثنين وذلك بان يدخل الباء على الفاعل نحو ذهبت بزيد والاصل
ذهب زيد ونحو صككت بالحجر الحجر والاصل صك الحجر الحجر كذا قيل وللتعدية معنى
آخر وهو ايصال معنى الفعل الى شئ بواسطة حرف الجر من غير احداث شئ فى
مفهومه ويشترك فيها جميع حروف الجر فى الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه
بالباء والالف والتشديد تقول طار به واطاره وطيره وظاهر هذا يدل على
ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن فى الرضى ان التعدية بالزيادة موكولة الى
السماع ومن تقييد التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء غير موكولة قال المبرد
ان بين التعدية بالباء والتعدية بالهمزة فرقا وهو ان الاولى يقتضى معية المفعول
مع الفاعل دون الثانية فاذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب بخلاف
ما اذا قلت اذهبته وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت بزيد واذهبته فى
جواز المصاحبة وعدمها نحو قوله تعالى مثلهم اى المنافقين كمثل الذى استوقد
نارا اى حالهم العجيبة الشان كحال من استوقد فلما اضاءت اى النار ما حوله اى
ما حول المستوقد من الاماكن ذهب الله بنورهم اى اذهب الله نار المستوقدين
التى حصل لهم بسببها النور وانما قال بنورهم ولم يقل بنارهم لانه المقصود من ايقادها
وعدل عن لفظ الضوء مع انه المناسب لاضاءت لئلا يتوهم ذهاب ما فى الضوء
من الزيادة وبقاء ما يسمى نورا والغرض ازالة النور عنهم راسا وانما شبه المنافق
بذلك المستوقد لان الله تعالى آتاه ضربا من الهدى حيث نطق لسانه بالحق فاضاعه
باستبطان الكفر ولم يتوصل به الى نعيم الابد فبقى متحيرا متحسرا مثل ذلك المستوقد
بعد ذهاب نوره وهذه الآية مؤيدة لمذهب سيبويه اذ لا يتصور مصاحبة
الفاعل تعالى مع المفعول فى الذهاب الا ان يقال ان الباء فيها للتاكيد كانه
سبحانه ذهب معه على ما فى الرضى ففى ايراد المصنف هذه الآية للتمثيل
وتفسير قوله وذهبت بزيد بقوله اى اذهبته اشارة الى اختيار مذهب
سيبويه وللمقابلة اى لافادة وقوع شئ فى مقابلة مجرورها فى التاج
المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيحان ههنا قال ابن مالك

والباء بهذا المعنى هي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو اشتريت العبد بالفرس
اى بمقابلته وتسمى باء العوض وباء البدل وهى قد تكون ظرفا لغوا كالمثال
المذكور وقد تكون ظرفا مستقرا نحو هذا بذاك في المغني ومنه ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون وانما لم يقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال
الجميع في لن يدخل احدكم بعمله لان المعطي بالعوض قد يعطي مجانا واما
المسبب فلا يوجد بدون السبب وهذا هو الوجه الموعود لدفع التعارض
بين الحديث والآية واعلم انه جعل صاحب المغني البدل عديل المقابلة
ومثل البدل بقول الحماسي شعر فليت لى بهم قوما اذا ركبوا + شدوا
الاغارة فرسانا وركبانا + ومثل المقابلة بقولهم هذا بذاك وكذا صاحب
التسهيل ومثل البدل بالماثور ليس مما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة
اى بدلها والظاهر انه تحت المقابلة وصاحب اللباب اكتفى بذكر البدل ومثله
بامثلة المقابلة كقولهم هذا بذاك وللظرفية وعلامتها ان يحسن ايراد في
في موضعها وهي كثيرة في الكلام وهي قد تكون ظرفا مستقرا نحو زيد بالبلد اى
في البلد وقد تكون لغوا نحو نجيناهم بسحر وايضا الظرفية قد تكون مكانية و
قد تكون زمانية كالمثالين المذكورين قال بعض المدققين اختار الظرفية
على ان يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها اذ جعل حرف جر بمعنى حرف جر
آخر يفيد التجوز وللقسم هكذا في بعض النسخ ولم يذكر هذا المعنى في اكثرها
فان حقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به نحو اقسمت بالله و
كثيرا ما يحذف الفعل نحو بالله لاضربن زيدا توخيا للاختصار مع كثرة
الاستعمال ودفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون مخبرا
لا مقسما وان تكون مقسما لا مخبرا والباء اصل حروف القسم ولذلك
خصت من بينها بجواز ذكر الفعل ودخولها على الضمير نحو بك
لافعلن كذا واستعمالها في القسم للاستعطاف نحو بحيوتك

اخبرنی فهو استعطاف للمخاطب ولیس بقسم علی الحقیقة والاستعطاف انما
یکون حیث یکون ما بعد القسم طلبا او مما یقتضی منه التعجب ما وقع فی بعض
شروح المائة من تمثیل الاستعطاف بقوله ارحم بزید ومزیدة هکذا فی بعض
النسخ عطف علی قوله للالصاق او علی قوله للتعلیل فیکون مرفوعا او منصوبا
وفی بعضها زائدة وذلک لان زاد جاء لازما ومتعدیا وفی بعضها للزیادة
وتوجیهها ان ایراد الحرف الزائد فی کلام العرب لا سیما فی کلام الله تعالی
وکلام حبیبه صلی الله علیه وسلم وان کان یتوصل به الی فائدة کالتاکید او
زیادة فصاحة او اقامة وزن او سجع الی غیر ذلک لکن لما لم یختل اصل المعنی
بدونه وهو المعنی بالزیادة فکان ایراده لیس الا للزیادة والا فالزیادة لیست
من الاغراض المطلوبة بالحرف الزائد فتامل وفی بعضها للمزید وهو مصدر میمی
کالمرجع وفی اکثرها وللمزیدة وکانها مصدر کالمغفرة ثم الزیادة قد تکون قیاسیة
وقد تکون سماعیة وتفصیل مواضعها فی المبسوطات وقد تکون فی الفاعل
نحو کفی بالله شهیدا وفی المبتدأ نحو بحسبک درهم وفی الخبر نحو بحسبک زید
علی قول ابن مالک حیث جعل زیدا مبتدأ مؤخرا لانه معرفة وحسبک نکرة
وفی الحال المنفی عاملها کقوله **شعر** فما رجعت بخائبة رکاب ٭
حکیم بن المسیب منتهاها ٭ وفی التوکید بالنفس والعین نحو یتربصن
بانفسهن علی ما قیل وفی المفعول وهو سماعی کثیر نحو قوله تعالی وانفقوا
فی سبیل الله ولا تمسکوا کل الامساک ولا تلقوا بایدیکم الی التهلکة الالقاء
طرح الشیء والباء مزیدة والمراد بالایدی الانفس بذکر الجزء وارادة الکل
والتهلکة والهلک والهلاک واحد ای لا توقعوا انفسکم فی الهلاک باعتبار الاسراف
وتضییع وجه المعاش او بالکف عن الغزو والانفاق فیه فانه یقوی العدو
ویسلطه علی اهلاککم او بالامساک وحب المال فانه یؤدی الی الهلاک المؤبد
وفی الآیة احتمالات اخر الاول ان یضمن تلقوا معنی تفضوا والثانی ان المراد

لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم فحذف المفعول والباء للآلة يقال
اهلك فلان نفسه بيده اذا سعى لهلاكها او المراد بسبب ايديكم كما
يقال لا تفسد امرك برأيك والثالث ان المعنى لا تجعلوا التهلكة آخذة
بايديكم مالكة لكم فانه اذا القى الشئ الى شخص يكون هو آخذا لذلك الشئ
واللام للاختصاص الاختصاص جاء لازما ومتعديا وصح ههنا ارادة كليهما
ثم انه ظن الاكثرون ان المراد به الحصر فقالوا ان قوله الحمد لله مشتمل
على حصر الحمد لله تعالى بناء على لام الاختصاص والاظهر ما عليه بعض المحققين
من ان المراد بالاختصاص اضافة وارتباط للشئ بمجروره اما بالملكية
نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد دينارا او الاستحقاق نحو
الجل بالفتح پوشش ستور للفرس او النسب نحو الابن لزيد او غير ذلك نحو الاخ
لعمرو وجعل لكم من انفسكم ازواجا فيندرج في لام الاختصاص لام الملك
والتمليك والاستحقاق والنسب وجعل هذه المعاني تحت الاختصاص اولى
من ذكرها على حدة لان فيه تقليلا للاشتراك واحالة لفهم هذه الخصوصيات
الى قرائن المقام وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول باطلاق
الاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه
دفعة واكثرهم يمنعه ومن العجائب ما في بعض شروح المائة من ان اللام في
قولنا الابن لزيد للتمليك حقيقة لقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لابيك ولم يدر ان الاستدلال بالحديث انما يتم لو كان اللام فيه للتمليك
حقيقة وليس كذلك كما لا يخفى وللزيادة نحو قوله تعالى ويقولون متى هذا الوعد
اي العذاب الموعود ان كنتم صادقين قل لهم يا محمد عليك الصلوة عسى ان
يكون اي الشان ردف لكم اي لحقكم وتبعكم بعض الذي تستعجلون حلوله
وهو عذاب يوم بدر والباقي ياتيكم بعد الموت فاللام في لكم زائدة لان
ردف يتعدى بنفسه يقال ردفه اي تبعه وقيل ضمن ردف معنى فعل



فل يتعدى باللام نحو اقترب ودنى فان قلت ذكر فى الاساس ان ردف
يتعدى بنفسه وباللام فكيف تكون زائدة قلت ذكر الرضى انه قيل فى بعض
الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا
تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك
وشكرتك وشكرت لك والذى ارى هو الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا
اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدى واللزوم انما هو بحسب
المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهى اذن زائدة كما فى ردف
لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا فى نصحت وشكرت دون ردف وان كان
تعديته بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل
كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما الى غيرها ففى نحو دخلت فى
الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديته بحرف الجر قليلا فهو
متعد والحرف زائدة كما فى قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ وردف لكم هذا
كلامه فاحفظه فانه تفصيل حسن وللتعليل اى لجعل ما بعد اللام علة
لما تعلق به ذهنا نحو جئتك لاكرامك اى لان اكرمك اولان تكرمنى
على اضافة المصدر الى المفعول والفاعل فان الاكرام علة غائية متقدمة
فى الذهن على المجئ وتقصد المجئ لتحصيله ولذلك يقال فيه ان اللام
للقصد او خارجا نحو فررت للخوف فان الخوف علة باعثة على الفرار
متقدمة عليه فى الوجود ويمكن حمل مثال المتن عليه بان يراد جئتك
لانك قد كنت اكرمتنى امس بجيئتك شكرا لذلك ثم جعل صاحب اللباب
التعليل عديل القصد فاراد بالقصد التعليل الذهنى وبالتعليل الخارجى
والعجب مما وقع فى بعض شروح المائة من جعل القصد عديل التعليل و
جعل التعليل عاما للذهنى والخارجى وللقسم ولا يستعمل الا فى الامر العظيم
الذى يستحق ان يتعجب منه ويختص باسم الله ويجب حذف الفعل

الفعل الذی یتعلق به اللام ولایستعمل فی قسم السوال نحو لله لا یؤخر
الاجل للتاخیر پس گذشتن ای لا یؤخر الاجل الذی قدره الله تعالی للاعمار
لقوله تعالی ان اجل الله اذا جاء لا یؤخر فلا یقال لله لقد طار الذباب لعدم
التعجب ولا لرب الكعبة لقعد اسم الله تعالی ولا اقسم لله بذكر الفعل و
لا لله اخبرنی عن كذا وللمعاقبة ای للدلالة علی حصول مجروره بعد
ما تعلق به من غیر ان یكون غرضا ومطلوبا منه وفی بعض النسخ وللعاقبة
وهی الموافقة بعبارتهم والمضایقة سهلة وتسمی اللام التی لهذا المعنی لام
الصیرورة ولام المآل ولام التعقیب ایضا نحو فالتقطه آل فرعون لیكون
لهم عدوا وحزنا فان كونه عدوا وحزنا لهم حصل بعد التقاطهم ایاه
ولیست للتعلیل اذ لم یكن الالتقاط لاجل العداوة والحزن بل للمحبة والتبنی
ومنه قول الشاعر + له ملك ینادی كل یوم + لدوا للموت وابنوا للخراب
فان الموت والخراب یحصلان بعد الولادة والبناء لا انهما علتان لهما
نحو لزم الشر للشقاوة اللزوم چسپیدن یقال لزمت الشیء ولزمت به اذا
لم تفارقه والشر بدی وبدیها لازم فلان الافعال القبیحة ومجالسة الشرار
فحصل له بعد ذلك الشقاوة فالشر منصوب علی المفعولیة وصحفه
بعض الطلبة فرفعوا الشر علی الفاعلیة وهو بعید عن المقصود بالف
مراحل واعلم انه انكر البصریون لام العاقبة وجعلوا اللام فی الامثلة
المذكورة للتعلیل علی طریق المجاز وبیانه انه لم یكن داعیهم الی الالتقاط
العداوة والحزن بل المحبة والتبنی غیر ان ذلك لما كان نتیجة التقاطهم
وثمرته شبه بالداعی الذی یفعل الفعل لاجله وكذا فی مثال المتن لما
كان عاقبة ملازمة الشر الدوام علیه الشقوة فكانها كانت لغرض
ومن وهی لابتداء الغایة لفظ الغایة یستعمل بمعنی النهایة وبمعنی المدی
كما ان الامد والاجل ایضا یستعملان بالمعنیین والغایة تستعمل فی الزمان

والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد
بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء انتهاية
اللهم الا ان يجعل الاضافة لادنى ملابسة تنبيها على ان من لا يستعمل
فى ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية ولذا قالوا ان علامة من الابتدائية
ان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم فان معنى اعوذ به التجئ اليه ومن ثم زيف قول سيبويه وغيره
ان من التفضيلية للابتداء اذ لا يقع بعدها الى بل هى لمجرد المجاوزة فان
معنى زيد افضل من عمرو زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو وانما لم يقع
عن مكانها الا انها صارت علما فى التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل
والا فمن اذا قصد بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبدأ
لشئ ممتد فهى للمجاوزة جاز ان يقع عن موقعها نحو انفصلت منه وعنه
ونهيت من كذا وعنه ومن هذا القبيل ما يقع فى عباراتهم عند بيان
القيود خرج منه كذا وعنه كذا وجعل ابن الحاجب نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وابن مالك نحو اخذته من زيد ايضا من هذا القبيل وانت خبير
بان اعوذ به بمعنى التجئ اليه واخذته فى معنى وصل الى او يحمل على حذف
المضاف اى ابتداء ذى الغاية للتنبيه المذكور او يرتكب القلب فى العبارة
اى الغاية هى الابتداء فان الشئ الممتد له غايتان ابتداء وانتهاء ونكتة
القلب النداء من اول الامر بالفرق بين من لغاية الابتداء وبين من لغاية
قال سيبويه تقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك
اى محلا للابتداء والانتهاء كذا فى المغنى ثم المراد بكون من لابتداء المسافة
ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى و
نحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة او يكون الفعل المتعدى اصلا للشئ الممتد نحو خرجت من الدار

الخروج ليس شيئا ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس
وقد يقال اراد بالغاية الفعل بعلاقة ان الغاية كثيرا ما تطلق ويراد
بها الغرض والمقصود والفعل كثيرا ما يكون غرضا ومقصودا لا بمعنى ان
كل فعل تعلق به من الابتدائية يكون غرضا لفاعله حتى يلزم ان لا يصح
قولنا على القعود من اول النهار الى آخره واعلم ان مذهب البصريين
ان من للابتداء في غير الزمان سواء كان في المكان نحو سرت من البصرة
بفتح النون فان نون من تكسر عند ملاقاتها كل ساكن نحو
من ابنك واما نحو قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي ؛ فمن قبيل نقل حركة
الهمزة سوى لام التعريف فانها عندها مفتوحة تحرزا عن توالي الكسرتين
فيما هو كثير الاستعمال بخلاف نون عن فانها تكسر في كل حال هذا وذكر
قوله الى الكوفة للاشارة الى علاقة من الابتدائية كما مر او غيره نحو ان حلا
منك لو تعلمتيه ؛ وقال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه
وفي الزمان ايضا نحو قوله تعالى اسس على التقوى من اول يوم وقال الفاضل
شارح اللباب اصل وضع من ان يكون للابتداء في المكان وقد ورد في البيت
والآية على خلاف اصله اما البيت فلانه قال منك وادخل من على المخاطب
فقد استعمل في غير المكان وكذا في الآية فالظاهر ان من استعير من المكان
في غيره للمشابهة في كون الشئ مبدأ فهو مجاز على الاستعارة وهذا اختيار
المص حيث قيد الابتداء بقوله في المكان على ما في عامة النسخ وقال الرضي الظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قوله نمت من اول الليل الى آخره
وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال واليه اشار المص حيث
ترك التقييد بالمكان او بغير الزمان على ما في بعض النسخ واقتصاره على
مثال المكان لشهرته وللتبعيض وتسمى المبعضة تدل على ان ما قبلها
او ما بعدها بعض من مجرورها اما مذكورا نحو اخذت شيئا من الدراهم

او مقدرا نحو اخذت من الدراهم فان المفعول الصريح لاخذت محذوف اى
اخذت من الدراهم شيئا قال الرضى اذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا
نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل
نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو
اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون
صفة شيئا فيتعلق بمقدر اى شيئا كائنا من الدراهم ويجوز اذا تقدم على النكرة
ان يكون ايضا حالا عن النكرة المتاخرة قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة
انتهى كلامه اذا عرفت هذا فما اشتهر من انه يعرف من المبعضة بامكان
سد بعض مسدها واشار اليه المصنف بقوله اى بعض الدراهم لا يصح
فى مثل قولنا اخذت من الدراهم شيئا اذ لا معنى لقولك اخذت بعض
الدراهم شيئا الا ان يقال بحالية قولنا بعض الدراهم فان البعض لتوغله
فى الابهام لا يتعرف بالاضافة فالاولى ان يقال ويعرف من التبعيضية بان
يكون هناك شئ ظاهر هو بعض المجرور بمن كما فى قوله تعالى خذ من اموالهم
صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا ويمكن ان يقال
ليس المراد من سد البعض ان يصح سده مسدها من غير تغيير فى التركيب بتقديم
او تاخير او حذف او زيادة بل المراد سده فى الجملة ولو بعد ايراد ما يقتضيه لفظ
البعض فيقال فى التركيب المذكور مثلا اخذت شيئا هو بعض الدراهم وهذا
كما قالوا فى من التبيينية ان علامتها صحة وضع الذى مكانها وارادوا به
وضعها مكانها بعد ايراد مقتضيات الموصول الا ترى انه لا يصح المفرد بعد
الذى فيذكر مبتدأ بعده وان لم يكن بعد من ثم المفهوم من التلويح ان
التبعيض المستفاد من كلمة من ينافى الكلية لكن ذهب الرضى فى التوفيق
بين قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
الى ان التبعيض المستفاد من كلمة من لا ينافى الكلية وللتوفيق وجه آخر

سيشير اليه المصنف وللتبيين اى لاظهار المقصود من امر مبهم ويعرف بصحة
وضع الموصول موضعه اي بعد ايراد مقتضيات الموصول ولا يكون الاظرفا
مستقرا اما حالا نحو قوله تعالى وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ
وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الركس والرجس والنجس
واحد مِنَ الْأَوْثَانِ اى الاصنام اى فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان
كما تجتنب الانجاس وهو غاية المبالغة فى النهى عن تعظيمها والتنفر عن
عبادتها وتصدير فاجتنبوا بالفاء اما لانه لما حث على تعظيم حرمات الله
تعالى اى احكامه وسائر ما لا يحل هتكه لزم وجوب المحافظة على حدوده
فدخل وجوب الاجتناب عن عبادة الاوثان فيه دخولا اوليا او لانه مسبب
عن قوله تعالى أُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ فانه نعمة عظيمة تستدعى الشكر لله تعالى
لا الكفر بالاشراك او صفة نحو قوله تعالى يَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ
وَإِسْتَبْرَقٍ ولم يعهد كونه خبرا نحو الرجس من الاوثان اى هو الاوثان
وانكر مجيئ من للبيان قوم وقالوا من فى من سندس للتبعيض ومن الاوثان
للابتداء فالمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها اعلم ان اظهار
المقصود من المبهم قد يكون باظهار ان المراد من ذلك المبهم امر معين كما فى الآية
المذكورة وقد يكون باظهار ان هذا المبهم جار على ابهامه واطلاقه لم يرد به
معين فالاول كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ والثانى كقولهم فى بيان اما
مهما يكن من شئ ثم الفرق بين من المبينة والمبعضة من وجوه الاول ما ذكر
فى ايضاح المفصل من ان المبعضة يصح موضعها بعض والمبينة تكون كالصفة
لما قبلها والثانى ما ذكر فيه ايضا من ان المبعضة يكون المذكور قبلها لفظا او
معنى بعضا مما بعدها والمبينة عكس ذلك ثم قال بعد ذكر الفرق بوجهين
لو قلت اخذت درهما من الدراهم فهى مبعضة على التفسير الثانى مبينة على التفسير الاول
ما ذكره الرضى وعليه التعويل من انه يعرف من البيانية بان يكون قبلها او

او بعدها مبهم يصح ان يكون المجرور من تفسيرًا له ويوقع اسم ذلك المجرور
على ذلك المبهم كما يقال للرجس مثلا انه الاوثان وللضمير في قولك عز
من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو
مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على
البعض فاذا قلت اخذت عشرين من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم
معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت
بالدراهم جنسها فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين وفي كتاب
المصاحف لابن الباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله
الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة واجرا عظيما في الطعن على بعض
الصحابة رضي الله تعالى عنهم والحق ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اي الذين هم
هؤلاء كذا في المغني على انك قد عرفت ان تبعيض من لا ينافي الكلية والزيادة
شرط الجمهور لزيادة من ثلثة شروط احدها تقدم نفي او نهي او استفهام
بهل نحو ما تسقط من ورقة الا يعلمها وفارجع البصر هل ترى من فطور وتقول
لا يقم من احد وهل من كتاب عندك والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه
فاعلا او مفعولا به او مبتدأ كما في الامثلة المذكورة وقد يقال او مفعولا
مطلقا نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء فمن زائدة وشيء في موضع المصدر
اي تفريطا وليس بمفعول به لان فرط يتعدى اليه بمعنى في وقد عدي بها
الى الكتاب وفائدة زيادة من امران احدهما التنصيص على العموم نحو ما جاءني
من رجل اذ لو لم يزد من كان الاستغراق حاصلا بطريق الظهور لا بطريق النص اذ
يصح نفي الواحد ولذلك صح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان وثانيهما تاكيد
العموم نحو ما جاءني من احد ومن ديار اذ لو لم تزد من كان الاستغراق حاصلا
قطعا لان احدا وكذا ديارا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة
اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان وعلى كلا الوجهين تسمى من استغراقية ومؤكدة

لتاكيدها الاستغراق المستفاد اما بطريق الظهور او النصوصية ومن
العجائب ما في بعض شروح المائة من تمثيل الاستفهام بقوله هل
من زيد في الدار وعمرو اللهم الا ان يحمل على تنكير العلم ومن جعل
الاستغراق مقابلا للزيادة ولم يشترط الكوفيون الشرط الاول
من الشروط الثلثة لزيادة من واستدلوا بما حكى البغادة من قول
العرب قد كان من مطر ولم يشترط ابو الحسن الاخفش الا الشرطين
الاولين من الشروط الثلثة واستدل على ذلك بما ذكره المص من قوله
نحو قوله تعالى في سورة النوح قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ أَنِ اعْبُدُوا
اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ فان من زائدة في الموجب
والمجرور معرفة والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وانما لم يحمله على التبعيض توفيقا
بينه وبين ما وقع في سورة الزمر قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ
لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ
الرَّحِيمُ وما ذكرنا من تخصيص اختلاف الكوفيين بالشرط الاول
وتعميم اختلاف الاخفش الشرطين هو المفهوم من مغني اللبيب والظاهر
من كلام الرضي خلافه حيث قال وغير الاخفش والكوفيين يشترطون فيها
شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش
لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم هذا والجواب
من جانب الجمهور اما عن قول العرب فلانه وقع على سبيل الحكاية
كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر وقد
تقرر ان المحكي عنه يبقى على حاله فكان من لم تزد الا في غير الموجب وبان
من ههنا للتبيين وامثل الكلام قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وفيه ان حذف الموصوف بالظرف قليل سيما
اذا كان فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان

الجار زائدا نحو كفى بالله شهيدا او بأن من للتبعيض وكان تامة فاعلها
ضمير راجع الى اسم الفاعل الذى يفهم منها نحو لا يزنى الزانى حين
يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اى ولا يشرب
هو اى الشارب ومن مطر حال من المستكن فى كان اى كان الكائن
حال كونه بعض مطر على انه شاذ فلا تنتهض نقضا علينا واما عن
الآية فنعم انه قد مرت الاشارة الى ان الايجاب الجزئى لا ينافى الايجاب
الكلى يمكن ان يوفق بين الآيتين بأن ما فى سورة النوح خطاب لقوم
نوح على نبينا وعليه السلام وما فى الزمر خطاب للامة المرحومة
المحمدية على نبيهم افضل الصلوات والتسليمات وبأن غفران البعض
منصرف الى من كان متلطخا بمظالم العباد فانها لا تغفر الا برضائهم
وغفران الجميع ينصرف الى من تنزه عن المظالم وبأن المراد مغفرة
جميع الذنوب التى كانت قبل الاسلام فان الاسلام يحك ما قبله
ومغفرة بعض الذنوب التى تصدر بعد الاسلام او المراد بمغفرة البعض
ترك المواخذة عليه فى الآخرة وبمغفرة الجميع ترك ما كان على الامم
السابقة من المسخ وكتب الذنوب على الجباه او المراد مغفرة البعض بلا
توبة ومغفرة الجميع معها او المراد يغفر الذنوب جميعا لمن يشاء او المراد
بمغفرة البعض ترك العذاب عليه اصلا وبمغفرة الجميع ما يعم ترك
العذاب كلا او بعضا والعصاة يعذبون لا على قدر ذنوبهم بل انقص
منها ثم يغفر الله لهم اعلم ان المخالفين من المتكلمين منهم من اوجب
العقاب على الكبائر بلا توبة ومنهم من اوجب العفو واهل الحق على
التفويض الى مشيته تع ان شاء عذب وان شاء عفى وانه واسع المغفرة
فعليك بالتامل فى تطبيق هذه الوجوه بالمذاهب وسياق الآيتين

فانه الذی یسکب فیه العبرات والی لانتهاء الغایة یعنی انه
ینتهی به الحکم لایتجاوزه او ینتهی عنده ولایصل الیه وتحقیقه ان الی
للنهایة فجاز ان یقع علی اول الحد وان یتوغل فی المکان لکن یمتنع المجاوزة
لان النهایة غایة وما کان بعده شئ لایسمی غایة فی المکان هذا فی کثیر
من النسخ ولما کان المختار عند المص ماذکره صاحب اللباب من اختصاص
من باب الابتداء فی المکان وقد ذکر النحویون ان الی معارضة لمن و
مقابلة لها زعم المصنف ان الی مختصة بالانتهاء فی المکان تحصیلا لحسن
المقابلة واستعمالها فی غیر المکان علی سبیل الاستعارة والتجوز لکن المفهوم
من کلام المحققین کالرضی وغیره انه لاخلاف لاحد فی عدم اختصاص الی
للمکان فانها تستعمل لانتهاء الغایة مطلقا اتفاقا مکانیة کانت نحو
سرت من البصرة الی الکوفة او زمانیة نحو اتموا الصیام الی اللیل او غیرهما
نحو اعطیته من مائة الی الف فعلی هذا ینبغی ان یترک قوله فی المکان کما
فی بعض النسخ وللمصاحبة قیل اراد بکونها للمصاحبة کون ما بعدها داخلا
فی ما قبلها والظاهر ان للمصاحبة معنی آخر غیر الانتهاء فان الانتهاء لابد
فیه من امتداد مسافة ما سواء کانت النهایة داخلة فی حکم ما قبلها اولا
والمصاحبة یقصد بها مجرد معیة مدخولها مع ما قبلها فی الحکم من غیر
ملاحظة امتداد المسافة نحو قوله تعالی وآتوا الیتامی اموالهم ولا تتبدلوا
الخبیث بالطیب ولا تأکلوا اموالهم ای اموال الیتامی الی اموالکم ای مع اموالکم
ای لاتنفقوهما معا ولاتسووا بینهما فهذا حلال وذاک حرام وحرمة اکل
مال الیتیم انما هو فیما زاد علی المعروف من قدر حاجته واجرة سعیه
لما روی عن النبی صلعم ان رجلا قال له ان فی حجری یتیما افآکل من ماله
قال بالمعروف غیر متأثل مالا ولا واق مالک بماله وقد یقال ان الی فی الآیة

للانتهاء والتقدير مضمومة الى اموالكم او على تضمين لا تاكلوا معنى
لا تضموا اى لا تضموا اموالهم آكلين لها الى اموالكم وقد يكون ما بعدها
داخلا فيما قبلها اى فى حكم ما قبلها او فى الحكم الذى ذكر قبلها ولا يخفى
عليك انه ان حمل قوله وللمصاحبة على ما حمله البعض من كون ما
بعدها داخلا فيما قبلها فهذا الكلام يكون بيانا لمواضع الدخول وعدم
الدخول لكن هذا البيان يقتضى ان لا يكون اموالكم فى الاية المذكورة
داخلة فى حكم ما قبلها فتامل وان اريد به ما هو الظاهر كما ذكرنا
فهذا الكلام يتعلق بقوله والى لانتهاء الغاية فان الى الانتهائية هى
التى قد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها وقد لا يكون ذكره بعد الفراغ
عن بيان معانى الى وهو اشارة الى مسئلة خلافية مشهورة ان ما
بعد الى هل يكون داخلا فيما قبلها ام لا وللنحويين فى ذلك مذاهب
الاول الدخول الا مجازا ولم يذهب اليه الا القليل من النحاة حتى قال فى التلويح
انه لم يعرف له قائل والثانى الخروج الا مجازا فدخول المرافق على هذا المذهب
يكون بطريق المجاز وفى الرضى هذا هو المذهب وفى التلويح واليه
ذهب كثير من النحاة وفى الايضاح وعليه النحويون اى جمهورهم والثالث
الاشتراك اى للدخول والخروج كلاهما بطريق الحقيقة والرابع انه لا يدل
على واحد من الدخول والخروج بل كلمتهما يدور مع الدليل وفى التلويح
عد هذا المذهب مختارا وما عداه مذاهب ضعيفة والفرق بينه و
بين الثالث ان الاشتراك ههنا معنوى وفى الثالث لفظى والمذهب الخامس
التفصيل وهو الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها يعنى ما قبل
الى يشتمل ما بعدها لو لم يذكر الى نحو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان اليد اسم للمجموع من رؤس الاصابع
الى الابط فلو لم يذكر الى المرافق يشتمل الوظيفة الكل والخروج ان لم يكن

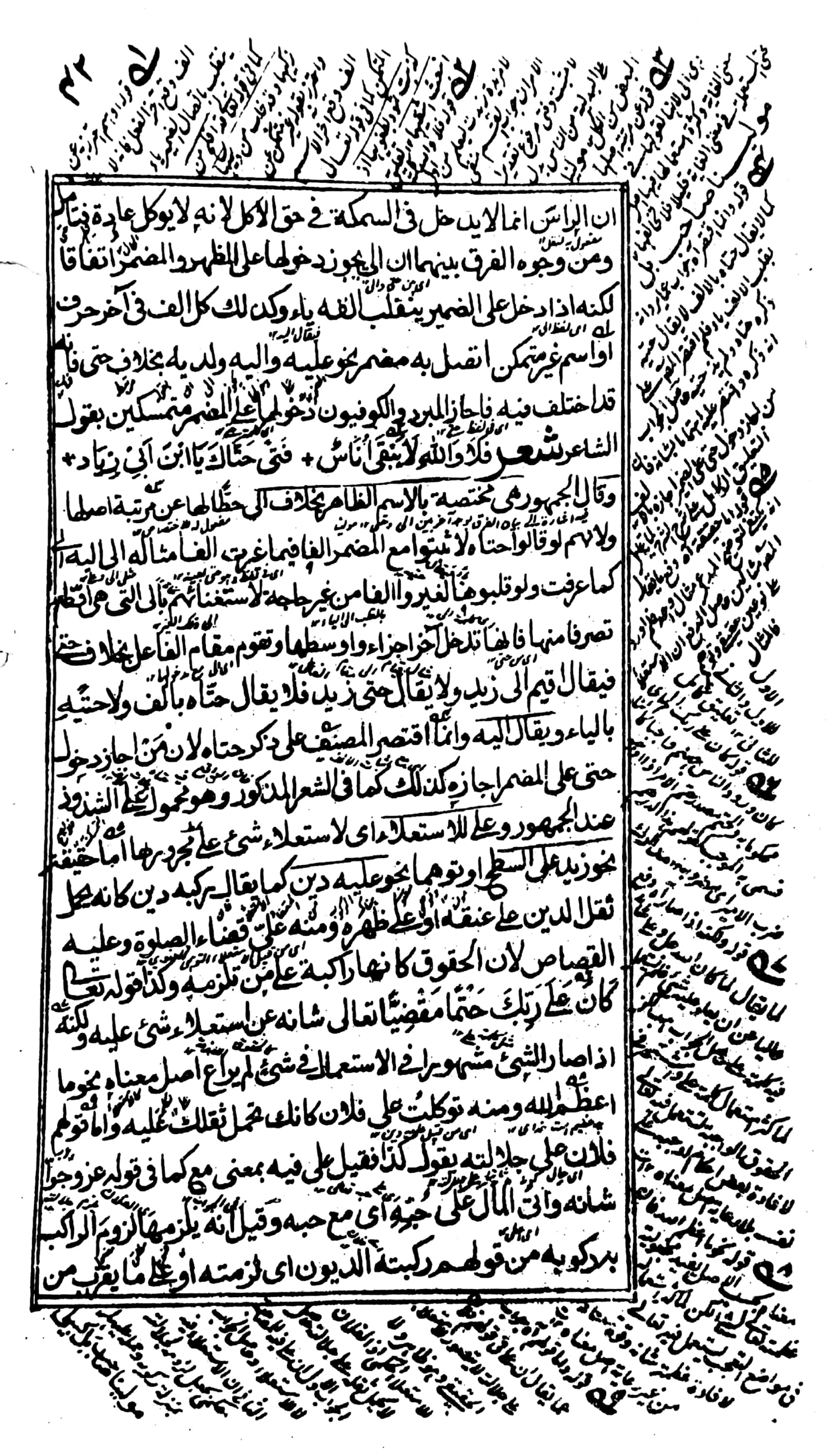
كذلك كما اشار اليه المصنف بقوله وقد لا يكون داخلا فيما قبلها وذلك
ان لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها نحو قوله تعالى كلوا واشربوا حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اى بعد ما تبين لكم
الخيطان اتموا الصيام اى الامساك من الاكل والشرب والوقاع الى الليل
فانه لو لم يذكر الى الليل لم يشتمله الصيام لانه يتحقق بامساك ساعة ما ثم لا
ثم ان ما ذكره من كون الجنسية وعدمها ضابطة في الدخول وعدمها ليس
على سبيل القطع بل بمعنى الظهور عند انتفاء القرينة اذ ربما يثبت الخروج
مع الجنسية والدخول مع عدمها لوجود دليل خارجي ففي المغني واذا دلت على
قرينته على دخول ما بعدها نحو قرات القران من اوله الى آخره او على خروج
عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل يدخل مطلقا وقيل لا يدخل
مطلقا وهو الصحيح وفي الرضي وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول فلا يرد ما قيل ان الغاية خارجة
في قولنا قرات الكتاب الى باب القياس مع ان الغاية من جنس المغيا وداخلة
في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى مع ان مطلق الاسراء لا يتناوله لان الخروج في الاول بقرينة التحسير
مثلا والدخول في الثاني بالاحاديث المشهورة وانما اختار المص هذا المذهب من
بين المذاهب الخمسة اما اولا فلانه وافقه الضابطة التي ذكرها مشائخنا في كتب
الاصول من ان الغاية ان تناولها صدر الكلام فهي داخلة تحت المغيا كالمرافق
وان لم يتناولها صدر الكلام فهي خارجة كالليل واما ثانيا فلان الاخذ به عمل
بنتيجة المذاهب الاربعة لان تعارض الاولين اوجب الشك وكذا الاشتراك
لفظيا او معنويا اوجب الشك ففي صورة الجنسية وقع الشك في الخروج بعد
ثبوت التناول فلا يثبت الخروج وفي صورة عدم الجنسية وقع الشك في
الدخول بعد ثبوت عدم التناول فلا يثبت الدخول واما ثالثا فلان ذكر

الغاية اما لمد الحكم اليها او لاسقاط ما وراءها ففي صورة الجنسية ليست للمد لان الحكم ممتد بدونها فهي لاسقاط ما وراءها فتدخل تحت المغيا وفي صورة عدم الجنسية ليست لاسقاط ما وراءها اذ ليس الحكم ممتدا الى الغاية فضلا عما وراءها حتى يسقط بذكر الغاية فهي لمد الحكم اليها فلا تدخل تحت المغيا ومجال الكلام واسع يطلب من المطولات وبقي ههنا بحث وهو ان قد للتقليل وقد ادخلها المصنف على الدخول والخروج فلا يصح الحمل على تقليل كل منهما بالنسبة الى الآخر اذ لا واسطة بين الدخول والخروج فاما ان يحمل على التحقيق او على التكثير على سبيل الاستعارة يعني ان الدخول في صورة الجنسية كثير والخروج قليل لوجود دليل مانع عن الدخول في صورة عدم الجنسية بالعكس او يجعل قوله قد يكون لمجرد الايجاب الجزئي وقد لا يكون لمجرد السلب الجزئي من غير افادة التقليل على ما ذكره المنطقيون في بحث الاسوار فيكون قوله ان كان من جنس ما قبلها وان لم يكن بيانا لهذين الوقتين فتامل وحتى وعتى بالعين لغة هذيلية وقرا ابن مسعود عتى حين اعلم ان حتى يجيء على ثلثة اوجه عاطفة وهي كالجارة في معنى الانتهاء لكن مدخولها يجب ان يكون جزءا مما قبلها حقيقة نحو مات الناس حتى الانبياء او حكما نحو مات السادات حتى عبيدهم لان العبيد بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم و ابتدائية وتسمى استينافية وحرف ابتداء ايضا وهي حرف يبتدأ بعدها الجمل اي يكون ما بعدها كلاما مستانفا غير متعلق بما قبلها من حيث الاعراب الا فلا شك في تعلقها بما قبلها من حيث المعنى ولذا قالوا انه لا بد من تقدير محذوف قبل حتى الاستينافية في قول فرزدق ع فواعجبا حتى كليب يسبني اي ليكون ما بعدها غاية له اي فواعجبا يسبني حتى كليب يسبني وكليب اسم قبيلة وجارة وهي الاصل والمقصود بالبيان ههنا وتجيء لاربعة معان بمعنى الى كي والى ومع مثال الاول ع ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما

لديك قليل + اى الآن تجود والحال ان ما عندك من المال قليل مثال
الثانى اسلمت حتى ادخل الجنة اى كى ادخلها ولم يذكرهما المص لاختصاص
دخول حتى بهذين المعنيين على الفعل المنصوب بتقدير ان فلم يظهر اثر
الجر معها لفظا والمقصود بيان الجواز على ان مجيئها بمعنى الا اقل قليل وقل
من يذكره ومجيئها بمعنى كى انكره الاندلسى وقال لم يثبت حتى بمعنى كى
بل لم يات الا للانتهاء وان كان مجوجا بمثال الجنة اذ لا يصح معنى الانتهاء
فيه فانه ان اريد بالاسلام احداثه فهو لا يحتمل الامتداد وان اريد
الثبات عليه فدخول الجنة لا يصح منتهى له بل الاسلام حينئذ اكثر
واقوى مع ان مذهب الكوفيين ان حتى على المضارع ناصبة بنفسها
فليست من الحروف الجارة المقصودة بالبيان لانتهاء الغاية مثل الى لكن
بينهما فرقا من وجوه منها ان حتى موضوعة لافادة ان ينقضى الفعل قبلها
شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك فيجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو
ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ومنها ان حتى لضعفها فى الغاية لم يقابلوها
من لابتداء الغاية فلا يقال سرت من البصرة حتى الكوفة ومنها ما اشار
اليه المص ولم اقف عليه لغيره من ان الى يختص بالغاية المكانية على ما مر
وحتى لا يختص بها بل تستعمل فى الغاية مطلقا فى الزمان نحو نمت بكسر النون
اصله نومت نقلت كسرة الواو الى النون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين
البارحة اى الليلة الماضية بلا فصل على ما فى القاموس والبراح الزوال فهى
من الصفات الغالبة والبارحة الاولى دى شب حتى الصباح ومن وجوه الفرق
بينهما ان ما بعد حتى الجارة يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ما يلاقى آخر
جزء منه نحو صمت رمضان حتى الفطر فلا يجوز نحو نمت الليلة حتى نصفها
او ثلثها ويجوز ذلك فى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والسيرافى مع
جماعة اوجب كون ما بعد حتى جزء مما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوزوا نمت

بنت البارحة حتى الصباح جرًّا كما لا يجوز النصب فالمصنف بايراد هذا المثال اشار الى تزييف مذهبهم واختيار مذهب الجمهور ويؤيده قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر فان الليل على تقدير الوقف على سلام وسلام الملئكة على تقدير عدم الوقف ينتهي عند طلوع الفجر فان قلت فكيف يصح تمثيل المص بقوله وفي المكان نحو سرت البلد حتى السوق مع ان السوق ليس آخر اجزاء البلد قلت الاخيرية اعم من ان يكون بحسب القوة فانك اذا ابتدأت بقصد له من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقويها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم واهل بيته او بحسب الضعف فانك اذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة او بحسب الحس او الدخول في العمل نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس واكلت السمكة حتى رأسها فيجوز ان يكون السوق آخر اجزاء البلد حسا او دخولا في السير من البلدة المعهودة او يعتبر القوة او الضعف في السوق بالنسبة الى سائر اجزاء البلدة باعتبارات خطابية على ان ابن مالك جوز نحو سرت الليلة حتى نصفها مستدلا بقول الشاعر شعر عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤسا يقول الشاعر عينت محبوبته له ليلة لوصاله فما زال تلك الليلة ينتظرها راجيا لما وعدته اياه الى ان مضى نصف الليلة فانقطع الرجاء وعاد آيسا ومن وجوه الفرق بينهما ما اشار اليه ابن الحاجب في الكافية من ان الى يجيء للمصاحبة قليلا بخلاف حتى فانها تجيء للمصاحبة كثيرا والظاهر كما عرفت في الى ان هذا معنى آخر غير معنى الانتهاء الذي يكون الغاية فيه داخلة في المغيا نعم الكلام في اثبات هذا المعنى بالدليل القطعي فانه لم يقم دليل قاطع على كون حتى بمعنى المصاحبة والمثال المذكور في المتن نحو قرأت وردي بكسر الواو وقطعة من الآيات او الاذكار او الصلوات التي يداوم عليها حتى الدعاء اي مع الدعاء يحتمل الانتهاء ايضا كما لا يخفى على المبتدي والمنتهي

وفي الرضي توهم ابن الحاجب من دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا
كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع وقد يقال القياس ان يكون الحكم
بكون الى بمعنى مع قليلا ايضا موهوما من دخول ما بعد الى فيما قبلها
قليلا الا انه لم يذكره الرضي ومن وجوه الفرق بينهما ان دخول المجرور
بالى في حكم ما قبلها مختلف فيه كما عرفت بخلاف حتى الجارة فانه
ذكر الشيخ شهاب الدين انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى
والحق انه ليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى
العاطفة لا الخافضة ففيها اقوال جزم جار الله وصاحب اللباب بالدخول
مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقي آخر جزء منه ففي مسئلة السمكة
والبارحة قد اكل الراس ونيم الصباح وجوز ابن مالك الدخول وعدم
الدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقي آخر جزء منه ففي
المسئلتين يحتمل اكل الراس ونوم الصباح وعدمهما والتعيين بالقرائن
وفصل عبد القاهر والكرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما في
العاطفة والملاقي غير داخل فالراس ماكول والصباح غير منوم فيه واذا
عرفت هذا فما ذكره المصنف من ان ما بعد حتى قد يكون داخلا في حكم
ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها وقد لا يكون داخلا فيه اي في حكم
ما قبلها نحو المثال المذكور ان حمل على ما اختاره الجرجاني من التفصيل كما
هو الملائم لما اختاره في الى فالمثال المذكور اشارة الى مثال البارحة وان
حمل على ما اختاره ابن مالك كما هو المناسب للاطلاق وعدم تقييد الدخول
وعدمه بالجنسية وعدمها كما فعل ذلك في الى وفي الرضي ان مذهب ابن
مالك قريب فالمثال المذكور ينبغي ان يكون اشارة الى مثال السمكة ويكون
مقصوده ان الراس يحتمل الدخول والخروج ففي مقام الافتخار بكثرة الاكل مثلا
يحمل على الدخول وبالنظر الى العادة يحمل على الخروج كما نقل الجلبي عن عصام الدين رحمه



ان الرأس انما لا يدخل في السمكة في حق الاكل لانه لا يؤكل عادة فيتناول
ومن وجوه الفرق بينهما ان الى يجوز دخولها على المظهر والمضمر اتفاقا
لكنه اذا دخل على الضمير ينقلب الفه ياء وكذلك كل الف في آخر حرف
او اسم غير متمكن اتصل به مضمر نحو عليه واليه ولديه بخلاف حتى فانه
قد اختلف فيه فاجاز المبرد والكوفيون دخولها على المضمر متمسكين بقول
الشاعر شعر فلا والله لا يبقى اناس + فتى حتاك يا ابن ابي زياد +
وقال الجمهور هي مختصة بالاسم الظاهر بخلاف الى لحطها عن مرتبة اصلها
ولانهم لو قالوا حتاه لاستوى مع المضمر الفا فيما غيرت الفا مثاله الى اليه الم
كما عرفت ولو قلبوها لغيروا الفا من غير حاجة لاستغنائهم بالى التي هي اقطع
تصرفا منها فانها تدخل آخر اجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى
فيقال اقيم الى زيد ولا يقال حتى زيد فلا يقال حتاه بالالف ولا حتيه
بالياء ويقال اليه وانما اقتصر المصنف على ذكر حتاه لان من اجاز دخول
حتى على المضمر اجازه كذلك كما في الشعر المذكور وهو محمول على الشذوذ
عند الجمهور وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شئ على مجرورها اما حقيقة
نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل
ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه
القصاص لان الحقوق كانها راكبة على من تلزمه وكذا قوله تعالى
كان على ربك حتما مقضيا تعالى شانه عن استعلاء شئ عليه ولكنه
اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لم يراع اصل معناه نحو ما
اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه واما توكلم
فلان على جلالته بقوله كذا فقيل على فيه بمعنى مع كما في قوله عز وجل
شانه وآتى المال على حبه اي مع حبه وقيل انه يلزمها لزوم الراكب
بمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته او على ما يقرب من

مجرورها كقوله تعالى اذ هم عليها قعود اى على موضع يدنون منها اى
من حافات الاخدود وقد يكون على بمعنى الباء اى الالصاق فانه
المتبادر عند الاطلاق نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى بان
لا اقول وقرء أبي بان وكان قراءته تفسير لقراءة الجماعة وقالت العرب
اركب على اسم الله اى بسم الله نحو مررت عليه بمعنى مررت به
اى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد وقال الاخفش ان الباء
في مررت به بمعنى على وانت خبير بان كلا من الالصاق والاستعلاء ليس
بالنسبة الى المجرور بل بالنسبة الى ما يقرب منه فلا فائدة في حمل
احدهما على الاخر فاذا استوى التقديران في المجازية فالاولى ابقاء كل
منهما على اصله او تقدير ما هو الاكثر استعمالا اصلا وارجاع القليل
اليه كما هو دابهم ومررت عليه وان جاء الا ان مررت به اكثر فكان
اولى باعتباره اصلا هذا والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان بين
مررت عليه ومررت به فرقا وهو ان مررت عليه يفيد ان مرورك
كان عليه من جهة الفوق بخلاف مررت به وقد يكون بمعنى في نحو
قوله تعالى وان كنتم على سفر اى في سفر وعن للبعد والمجاوزة اى
لبعد شيء عن المجرور بها وتعديته عنه بسبب احداث المصدر المعدى
بها قيل ذكر البعد مع المجاوزة للاشارة الى ان المفاعلة بمعنى اصل الفعل
نحو رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب رميي
وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام فلا حاجة
الى ما قيل سواء كان مجاوزة شيء عن مجرورها كما في مثال السهم او
مجاوزة مجرورها عن شيء كما في مثال الجوع فتدخل تارة على المتجاوز
عنه وتارة على المتجاوز وكذا اخذت عنه المال اى بعد عنه المال بسبب
اخذي عنه وما وقع في بعض شروح المائة من ان عن فيه للانتزاع

وجعله مقابلا للبعد والمجاوزة فهما يفضي منه التعجب اعلم ان تعدية
شئ عن شئ ومجاوزته عنه يتصور بثلث صور اما بزواله عن
الشئ الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى
الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وذلك لان المجاوزة اعم من ان يكون حقيقة
كما في مثال السهم او توهما كما في مثال العلم فانه يتوهم مجاوزة
العلم من المعلم ووصوله الى المتعلم وكذا في مثال الدين فانه يتوهم
مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى الدائن بتوهم ان ما ياخذه
الدائن من مثل الدين هو الدين وليس هو بنفس الدين على ما تقرر
في كتب الاصول ثم في تمثيل المص للبعد والمجاوزة بمثال المتن اشارة
الى رد من قال ان عن في هذا المثال بمعنى الباء لانهم يقولون ايضا رميت
بالقوس اما لانه لا حاجة في حمل عن على معنى الباء مع صحة معناه الاصلي
واما لما ذكر بعضهم انه انما يقال رميت بالقوس اذا كان القوس هي المرمية
وفي للظرفية اي للدلالة على كون مدخولها مستقر الشئ ومحلا له و
يقال للوعاء ويقال للاشتمال ثم الظرفية اعم من ان تكون زمانية او
مكانية حقيقية او حكمية فالحقيقية المكانية نحو المال في الكيس بكسر الكاف
وعاء الدراهم والزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين
ومن المكانية نحو ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما
قلبا والحكمية نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم لكون الكتاب والعلم
شاغلين للنظر والتفكر مشتملين عليهما اشتمال الظرف على المظروف فكانهما
احاطا بهما من جوانبهما وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل
اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف
وهذه هي التي يقال انها للسببية ومنه ما في الحديث ان امرءة دخلت

النار في هرة وللاستعلاء اي بمعنى على نحو قوله تعالى حاكيا لما قال فرعون
للسحرة حين قالوا آمنا برب موسى وهارون متوعدا فلاقطعن ايديكم
وارجلكم من خلاف اي اليد اليمنى والرجل اليسرى ولاصلبنكم التصليب
مبالغة الصلب بمعنى بردار كشيدن كالقطع والتقطيع وقرئ بالتشديد
والتخفيف في جذوع النخل جمع جذع بالكسر تنه درخت النخل جنس واحده النخلة
ففي بمعنى على اذ الصلب انما يكون على ساقات النخل لا فيها ويجوز ان تحمل
على معنى الظرفية بان يشبه تمكن المصلوب بالجذع تمكن المظروف بالظرف
فالضابطة ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء والاشتمال وما نزل منزلته
كجلست في الدار فهو موضع في دون على وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء
دون الظرفية نحو عليه دين فهو موضع على دون في وكل ما كان فيه
معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لهما كالآية المذكورة وكذا
تقول جلست في الارض وعلى الارض ومنه كنتم في الفلك ومن معك
على الفلك اعلم ان لفي معان اخر لم يذكرها المص كالمصاحبة نحو فخرج
على قومه في زينته اي مع زينته والتعليل كما في حديث الهرة والانتهاء
نحو فردوا ايديهم في افواههم اي الى افواههم والمقايسة نحو وما متاع الحيوة
الدنيا في الآخرة الا قليل اي بالقياس الى الآخرة وكذا لسائر الحروف الجارة
وان شئت الاطلاع فارجع الى المطولات كشروح التسهيل والمغني وغيرها
فاقتصار المص على ما ذكره اما لشهرة ما ذكره بالنسبة الى ما تركه واثبات
ذلك دونه خرط القتاد واو لانها معان حقيقية والمتروكة معان
مجازية راجعة اليها بنوع من التاويل والتكليف كما اشرنا اليه في بعض
الامثلة وهذا ايضا عقبة صعبة مع ان بعض ما ذكره يمكن ارجاعه
الى بعض آخر منه كما لا يخفى فالاحسن في التعلم ودفع حيرة المتعلم ذكر الكل
لكنهم قد يكتفون بذكر البعض مخافة الاطناب وسامة الاصحاب واحالة للمزيد

الى فطانة الطلاب ولاحجر في شيء من ذلك ونظير ذلك ما ذكره السيد السند
قدس سره في ذكر الرؤس الثمانية في اوائل الكتب وبالجملة ليس هذا اول
قارورة كسرها المص مع ان نسخ المتن مختلفة في بيان هذه المعاني قلة و
كثرة اختلافا فاحشا ومما ينبغي ان ينبه عليه ما ذكر في المغني وهو ان
مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما
ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم
اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل في آية التصليب ان في ليست بمعنى
على لكنه شبه المصلوب لتمكنه في الجذوع بالحال في الشيء واما على تضمين
الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن
بماء البحر معنى روين واحسن في قوله تعالى وقد احسن بي معنى لطف واما
على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين
وبعض المتاخرين لا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا وذكر الرضي انه
اذا امكن في كل حرف جر توهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او
زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المتعدي به معنى
من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من
في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال او
يسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمن يجرح
معنى يؤثر بالجرح وقد مضى بعض من امثلة التضمين في الماكنة فتذكر
الكاف للتشبيه اي لتشريك امر مجرورها في امر نحو زيد كالاسد في
الاجتراء ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو واذكروا الله كما هداكم ولا لكونه
بمعنى لعل كما في لا تشتم الناس كما لا تشتم اي لعلك ولا للقران نحو آتيك
كما طلع الشمس لان كلامه في معاني الكاف الجارة والكاف بالحاق ما الكافة
تخرج عن عمل الجر وهذه المعاني حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به الرضي

وقد تكون الكاف زائدة للتاكيد لان زيادة الحرف بمثابة اعادة الجملة ثانيا على ما صرح الامام ابن جنى ويحكم بزيادتها عند دخول مثل عليها كقوله فصيّروا مثل كعصف ماكول * اى اصبحوا مشبهين بزرع اكلته الدواب وراثته او عند دخولها على مثل نحو قوله تعالى ليس كمثله اى ليس مثله اى مشاركا له فى اخص الصفات ومساويا له من جميع الوجوه فيما به المماثلة فالاضافة فى قوله مثله ليس للتعريف لتوغل مثل فى الابهام فلا يرد انه لا يجوز وقوع الخبر معرفة والمبتدا نكرة قبل النواسخ وبعدها وههنا كذلك فان مثله خبر ليس وهو معرفة واسمه نكرة وهو قوله شئ ولو لم يقدر الكاف زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل له تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقيل الزائد هو المثل لان الحاجة الى الحكم لزيادة نشأت منه ومنشأ الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا لئلا يلزم المثل المشهور وهو نزع الخف قبل الوصول الى الماء وقد جاء زيادة المثل فى قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به بدليل قراءة ابن عباس بما امنتم وفيه انه يعارضه ان زيادة ما هو على حرف احد اولى ولاسيما اذا كان من قسم الحروف والحكم بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقراءة الجماعة يمكن ان تحمل على زيادة الباء فى المفعول المطلق اى ايمانا مثل ايمانكم به اى بالله تعالى او بمحمد عليه الصلوة والسلام او بالقران وقيل لا شئ منهما بزائد وان ذلك من قبيل قولهم مثلك لا يبخل يريدون نفى البخل عن المخاطب على طريق الكناية لانهم اذا نفوه عمن هو على بعض صفاته ويسد مسده فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شئ وليس كمثله شئ عبارات معقبات على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته تعالى لا فرق بينهما الا بما يعطيه الكناية من المبالغة قال القاضى ومن قال الكاف فيه زائدة لعله عنى انه يعطى معنى ليس مثله غير انه اكد لما ذكرنا فتامل فيه وقيل هو على طريقة

قولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشئ بنفي لازمه اي ليس لزيد اخ اذ
لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذلك ههنا نفيت ان يكون
لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى
مثل مثله وقيل المثل بمعنى الصفة اي ليس كصفته تعالى صفة وقيل
المثل بمعنى الذات اي ليس كذاته تعالى شئ ولعله اشارة الى التوجيه
الاول لا توجيه آخر يدل على ذلك عبارة القاضي حيث قال والمراد من
مثله ذاته كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه
عنه وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فاصبحوا مثل
كعصف ماكول وفي بعض شروح المائة مثل الكاف الزائدة بقولك عندك
كذا درهما والظاهر انه ليس من هذا القبيل فان كاف التشبيه وذا صارا
بمجموعهما بمعنى كم الخبرية للعدد المبهم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه
والاشارة وصارت الكلمتان ككلمة واحدة ولذلك تقول ان كذا مالك
برفع مالك على انه خبر ان اعلم ان المصنف لم يذكر اختصاص الكاف بالاسم
الظاهر كما ذكر ذلك في حتى وواو القسم اظهارا لحطهما عن مرتبة اصليهما
الى والباء والمسئلة خلافية فقال الجمهور بالاختصاص كراهة اجتماع
الكافين عند دخولها على كاف الخطاب وحمل بقية الباب عليه في الاستغناء
بمثل واجاز المبرد دخولها على الضمير متمسكا ببعض الاشعار والجمهور حملوها
على الشذوذ ومذ بضم الميم وسكون الذال واذا لقي الساكن يضم آخره
كثيرا فيقال مذ اليوم وفي بعض اللغات يضم ابدا لقيه ساكن اولا وكسر
ميمه ومنذ لغة سليمية وهما يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما
اما بمعنى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول مدة زمان عدم رؤيتي اياه يوم الجمعة او بمعنى جميع
مدة زمان ذلك الفعل نحو ما رايته مذ او منذ يومان اي جميع مدة زمان

علم رؤيتي اياه يومان لا ازيد ولا انقص ويكونان حرفين فينجر ما بعدهما
وهو المقصود بالبيان ههنا فهما حرفين يكونان لابتداء الغاية مثل
من لكن في من خلا فاعل هي لغير الزمان او عامة في الزمان وغيره
كما عرفت ولا خلاف لاحد في ان مذ ومنذ يختصان بالابتداء في الزمان
ولا يستعمل في المستقبل اتفاقا من الجمهور بل يختص بالزمان الماضي على ما ذكره
المص تبعا لصاحب اللباب وغيره والمراد ان مبدء زمان الفعل اثباتا كان او
نفيا هو ذلك الزمان الماضي الذي دخلا عليه لفظا او تقديرا واخره وقت
التكلم فيفيدان تحديد زمان فعل مذكور تعلقا به وتعيينه وذلك
التحديد اما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذلك
الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره
مما هو بعده نحو ما اذا قلت في يوم الثلثاء مثلا ما رايته او سافرت من البلد
مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة وانت تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت
التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام فالاول مثال للنفي و
الثاني للاثبات اي ابتداء زمان عدم رويتي اياه ومبدء مدة مسافرتي
من البلد كان يوم الجمعة بضم الميم وسكونها وفتحها الى الآن وهو الزمان الذي
وقع فيه كلام المتكلم وهي كلمة مبنية على الفتح واما ان يوم الجمعة هل وقع
فيه الرواية ام لا ففي بعض الكتب ان بين الرفع والجر فرقا وهو جواز الرؤية في
يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع وفي الرضي لا فرق من حيث المعنى بين الجر والرفع
فيجوز الرؤية وعدمها في كلا الوجهين لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه عنه
والتعيين المراد قرائن واما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره
المتصل بزمان التكلم نحو ما رايته مذ اليومين او مذ يومين اي اليومين
الذين الى ما زمان التكلم ويومين وان كان نكرة لفظا لكنه مختص من
حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم لما من المعلوم ان من

ومنذ موضوع لتوقيت زمان آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته
فان قلت كيف يصح في هذا المثال اذ لا معنى لقولك مارايته من يومين
وكذا في قولك مارايته مذ شهرنا فان الشهر الحاضر لم ينقض بعد ولم
يمتد زمان الفعل الى ما وراءه حتى يصح اعتباره مبدأ زمان الفعل و
لذا جعل الشيخ ابن الحاجب وغيره مذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي والظرفية
في الحاضر قلت يصح ذلك بتقدير المضاف اي من اول يومين اتصل آخرهما
بزمان التكلم ومن وقت دخول شهرنا ولذا عممنا الماضي وقلنا لفظا او
تقديرا قال الاندلسي ما قيل ان مذ ومنذ بمعنى في تعريف والامد تقتضي
ابتداء الغاية ولا يقتضيه في وفي المصباح في بحث الحروف الجارة مذ
ومنذ لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومما
يوم الجمعة ويرفع ما بعدهما اذا كانتا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او
جميعها نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يومان ويجوز منذ يومين
فقال شارحه انما قال المص ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ
يقتضي اول الوقت فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في ما رايته مذ يومان
فازال المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذه المدة مبتدأ من
اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان مبداه اول هذه المدة الى
وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانه كان
بعد ولم يبلغ غايته جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء
الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد
بل هو باق ممتد انتهى كلامه فظهر مما فصلنا انه لا حاجة في تصحيح كلام
المص الى ما زاده بعض النساخ وليس في النسخ المعتبرة وهو قوله وقد يكون من مو

ومنذ بمعنى جميع المدة نحو ما رايته مذ يومين ومنذ يومين اي جميع مدة

انقطاع رؤيتي اياه كان يومين اعلم انه اذا قلت هذا المثال في آخر يوم
الاحد مثلا وقد رايته في يوم الجمعة فلا شك في صحته لانه قد كمل
لانتفاء الرؤية يومان واذا قلته في اوله فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض
اليوم اي يوم الانقطاع يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض
يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان
اعتددتهما معا جاز ان تقول منذ ثلثة ايام ولو قلت يوم الاثنين ما
رايته مذ يومين وقد رايته يوم الجمعة فيجوز لانك لا تعتد يوم الاخبار
ولا يوم الانقطاع ومن العجائب ما وقع في بعض شروح المائة في بحث مذ و
منذ ولهما صدر الكلام كرب في الاستفهام سواء كانا حرفين او اسمين ورب
وفيها لغات ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه
الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد عنها وهذه اثنتا
عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف
فتلك ست عشرة لغة ووضعها للتقليل اي لانشائه فانه ليس المقصود
من نحو رب رجل كريم لقيته الاعلام بانه وجد في الخارج قلة لقاء الرجل
الكريم كما في قولك قل لقاء رجل كريم بل المقصود الاستقلال وافادة انك
تعد لقاءه قليلا وان كان كثيرا في الواقع ومن ثم لا يصح في المثال الاول
ان يقال له كذبت فانك ما استقللت ويصح في المثال الثاني ان يقال كذبت
فان اللقاء ليس بقليل وهذا كما قالوا لو قال ما اقلهم يصح ان يقال ليسوا
بقليلين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من قلتهم وهذا الذي ذكرنا من
التقليل اصل وضعها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة هكذا قالوا وليت شعري كيف
يعرفون وضعه للتقليل مع كثرة استعماله في التكثير وهل يعرف الوضع في امثال
هذه الالفاظ الا بكثرة الاستعمال وعدم الاحتياج الى القرينة نعم في نحو الدابة

صيغة الفاعل اشتقاقه من الدبيب يدل على ان اصل وضعها للكل من يدب
على الارض وفي المغني ليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير
دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير كثيرا و للتقليل قليلا
وذهب المبرد وابو على الفارسي وابن سراج وابن الحاجب وصاحب اللباب
وتبعهم المصنف الى ان رب لا يكون مجرورها الا نكرة موصوفة سواء كان الوصف
جملة نحو رب رجل كريم لقيته او جارا ومجرورا او ظرفا نحو رب رجل في الدار او
امامك او اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او صفة منتهية نحو قوله صلى
الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة
وسواء كان الموصوف مذكورا كما في الامثلة المذكورة او مقدرا نحو شعر
الا رب ماخوذ بجرائم غيره + اى رب رجل ماخوذ وسواء كان الوصف مذكورا
كما مر او مقدرا كما اذا قلت رب رجل في جواب من قال ما لقيت رجلا كريما
اى رب رجل كريم لقيته وذهب جماعة الى انه لا يجب نعتها مستدلين
بما يحتمل تقدير الموصوف والصفة كما عرفت وانما التزموا تنكير مجرورها
ونعته لان وضعها للتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون المعرفة
لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرفت لوقع التعريف زائدا ضائعا
ووجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور
اولا فيصير بها نوعا كذا في الايضاح ونوقش فيه بان النوعية يمكن ان تستفاد
من نفس النكرة او من الاضافة وبالجملة الفرق بين رب انسان ورب
غلام رجل وبين رب حيوان ناطق ورب غلام لرجل مشكل فتامل
واعلم ان النحاة كانهم مجتمعون على ان رب رجل كريم لقيته جواب سوال
محقق بان يقول لك احد ما لقيت رجلا كريما فتقول رب رجل كريم
لقيته يعنى لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القائل ان المخاطب
ينكر ملاقاته لرجل كريم ولكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون متعلقه اى
الفعل الذى يتعلق به رب من حيث المعنى لافادته تقليل دخول مضمونه

تعلق ذلك الفعل به اما على جهة الوجود او الوقوع او غيره وهو الذي
يسمونه جواب رب الا فعلا ماضيا لفظا او معنى كالافعال المستقبلة الواقعة
في كلام من تعالى عن الكذب فانها في معنى المضي لتيقن وقوعها ومن ثم
غلب في القرآن ذكر الامور الاخروية بصيغة المضي كسيق ونفخ ونادى وغير
ذلك فلا يجوز رب رجل كريم اضرب بل ضربت وذهب ابن السراج الى انه
يجوز ان يكون حالا ومنع الاستقبال وذهب بعض النحويين الى جواز كونه
ماضيا وحالا ومستقبلا وما ذكره المص هو مذهب اكثر النحويين منهم المبرد
والفارسي وابن الحاجب في صاحب اللباب نحو رب رجل كريم لقيته فلقيته
جواب رب ورب افاد تقليل الرجل الكريم من حيث وقوع اللقاء عليه وكذا في
رب رجل كريم لقيت وفي نحو رب رجل كريم جاءني افاد رب تقليل الرجل
الكريم من حيث صدور المجيء عنه ورب يوم طيب سرت فيه افاد التقليل
من حيث وقوع السير في اليوم الطيب فرب ليس الا لافادة التقليل لا لتعدية
ذلك الفعل وايصاله الى مدخوله فتعلقه بذلك الفعل ليس الا كتعلق كم
بضربت مثلا في قولك كم رجلا ضربته الا ان كم اسم لدخول حرف الجر
عليه نحو بكم رجلا مررت ووقوعه مضافا اليه نحو غلام كم رجلا اشتريت
ورب حرف لفقدان علامات الاسمية فيها فهي على حد من اذا كان لاستغراق
الجنس نحو ما رايت من رجل فانها مفيدة فائدته وان لم تكن قد وصلت
فعلا الى الاسم فان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها
افادة معنى آخر غير التعدي وهو الاستغراق كذلك تدخل رب في الكلام لقصدك
معنى آخر غير التعدي وهو التقليل فهي زائدة من حيث الاعراب دون المعنى فمحل
مجرورها في نحو رب رجل كريم جاءني رفع على الابتداء كما في هل من رجل جاءني
وفي نحو رب رجل كريم لقيت نصب على المفعولية كما في هل من رجل ضربت
وفي نحو رب رجل كريم لقيته رفع او نصب على حد زيدا ضربته كما في هل
من رجل ضربته لكن تقدير الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها

الصدر من بين حروف الجر وانما حملنا التعلق على ما ذكرنا لا على التعدية لما
قال جمهور البصريين انه حرف جر معد للفعل مسلط اياه على مدخوله لانه
يرد عليهم اشكال قوي وهو ان رب رجل في المثال المذكور في المتن مثلا
اما ان يتعلق بلقيته او بلقيت المحذوف المفسر بالمذكور او بحصل المقدر
كما قال بعضهم وجعل لقيته صفة ثانية لرجل لا سبيل الى الاول لاستيفاء
معموله والفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد
ضربته بان يكون الضمير الى زيد اللهم ان يجعل ذلك من خواص رب وان
ادعى ان ضمير لقيته للمصدر اى لقيت لقاء نحو قوله: هذا سراقة للقرآن
يدرسه: اى يدرس درسا فمع ان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال
بخلاف رب رجل كريم لقيته يرد عليه ما سيذكر في ابطال الشق الثالث ولا سبيل
الى الثاني لان لقيت متعد بنفسه فكيف يقال انه متعد برب ولم يوجد
حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادته ولم يمكن ادعاء زيادة رب
اذ لم يقل بذلك احد ولا يمكن جعلها للتقوية العمل كما في قوله تعالى للرؤيا
تعبرون فان اللام هي المختصة بالتقوية من بين حروف الجر مع انه لم
يثبت في كلامهم تفسير المتعدي بنفسه للمتعدي بحرف الجر نحو بزيد جاوزته بمعنى
مررت بزيد جاوزته ولا سبيل الى الثالث لان فيه تقدير ما معنى الكلام مستغن
عنه لانك اذا قلت في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل كريم لقيته
لم يحتج معنى الكلام الى شيء مقدر مثل تحقق او ثبت او حصل الا ان يقال قد
يقدر الشيء لاجل اعتبارات صناعية دون احتياج المعنى كتقدير المبتدأ في نحو
قمت واصك وجهه وفي نحو ومن عاد فينتقم الله منه وفي نحو لا اقسم
بيوم القيمة في قراءة ابن كثير الى غير ذلك من النظائر ولان ضمير حصل راجع
الى رجل كريم فيكون كقولك بزيد مر بان يكون ضمير مر الى زيد وكقولك لزيد
اضرب بان يكون الضمير المنصوب وقد صرحوا بامتناعه ولو قدر حصل مقدما
على رب يفوت الصدارة الا ان يقال المقدر كالمعدوم فمن صعوبة هذا الاشكال

ذكر المحققون ان الحق مع الكوفيين والاخفش حيث ذهبوا الى ان رب اسم
مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اما مرفوع ابدا على انه مبتدأ
لا خبر له على ما حققه الرضي لانه نظير اقل رجل يقول كذا في التقليل فكما
انه لا يطلب خبرا لا يطلبه واما على نحو كم في الاعراب ففي رب رجل كريم لقيت
منصوب بلقيت وفي رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدأ ولا يخفى ان هذا
المذهب ادفع للشغب ومن العجائب ما في بعض شروح المائة وقد تستعمل
رب اسما كما تستعمل حرفا عند الكوفيين والاخفش وقد تدخل اي
كلمة رب على الضمير المبهم اي المجهول الذي يرمى به من غير قصد الى
ظاهر يقصد قصدا بل لمقدر ذهني كما في نعم رجلا زيد ومن ثم التزم
ان يكون له تميز يرفع ابهامه ولا يكون تميزه الا نكرة موصوفة ولا يكون
الضمير الا مفردا مذكرا لانه اشد ابهاما من غيره والمقصود بهذا الضمير
الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى نحو ربه رجلا جوادا لقيته او اكرمته
فالجواب محذوف وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين
وربه نساء والكوفيون اوجبوا مطابقة الضمير مع التميز افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا والخلاف مبني على ان هذا الضمير هل هو لمقدر
ذهني او لمذكور فالبصريون قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون
بالثاني حيث كان عندهم جوابا لسوال مقدر فاوجبوا مطابقة الضمير
للمذكور في السوال المقدر كانه قيل هل من رجل جواد او امرأة جوادة او
رجلين جوادين او رجال او نساء فقيل ربه ربهما ربهم ربها ربهن والاوفق
بالتزام التميز اعتبار البصريين وغاية ما يقال من جانب الكوفيين ان الالتزام
لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام فان قلت اول كلام المص من كون
مجرورها نكرة موصوفة ينافي جواز دخولها على الضمير قلت ما ذكر كان
مخصوصا بما اذا دخلت على الاسم الظاهر او مبني على قلة الضمير حتى كانه ملحق
بالعدم او على ان ذلك الضمير لابهامه وتميزه بالنكرة الموصوفة في حكم النكرة

الموصوفة والواو للقسم قالوا الباء اصل حروف القسم لان تعلق الفعل بالمقسم
به الصاق والباء هى الثابتة للالصاق فى غير هذا الباب ولم يوجد الواو والتاء
له الا فى هذا الباب والواو بدل عنها لتقاربهما فى المخرج الشفوى والمعنى لان الجمع
والالصاق متقاربان والتاء بدل من الواو كما فى تقوى وهى اى واو القسم
لها شروط ثلثة احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله و
لذلك قيل هو عوض عن الفعل بخلاف الباء فان الفعل يحذف معها احيانا
من غير عوض ومن ثم جاز اقسمت بالله ومن ثم اجاب من منع العطف على
عاملين فى قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى حين اعترض عليه
بانه قد عطف فى والنهار اذا تجلى على عاملين الفعل المحذوف والواو
الجارة الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهى حرف جر فصارت
عاملة للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين والثانى ان لا يستعمل
فى قسم السوال فلا يقال والله اخبرنى بخلاف الباء والثالث انها لا تدخل
الا على الاسم الظاهر فلا يقال وك كما يقال بك وقوله لا الضمير مما لا حاجة
اليه بل لا صحة له لتصريحهم بامتناع اجتماع لا مع النفى والاستثناء فلا
يقال ما جاءنى الا زيد لا عمرو ولا مررت الا بزيد لا عمرو ولكن يقع امثال هذه
العبارة فى كلام المصنفين للتنصيص على المقصود ففى الكشاف فما ارسلناك
الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا وفيه ايضا وما كان هذا الاختلاف الا حسدا
منهم لا شبهة فى الاسلام وفى الفوائد الضيائية فلا يكون معها الا احدهما
لا مجموعهما وفيها ايضا والجملة لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب فالمراد
عدم وقوع ذلك فى كلام العرب العرباء والمهرة البلغاء والذين يستشهد
بكلامهم نحو والله لا اشربن الماء واعلم انه قد يحذف حرف الجر قياسا مع بقاء
عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك فى الشعر خاصة
وثانيهما ان يكون بعد الواو والفاء او بل ولا حذفهما من دون هذه الحروف
فشاذ فى الشعر ايضا فالواو كقوله ع وقاتم الاعماق خاوى المخترقن واى

اى ورُب مُهْمَهٍ مظلم الجوانب فى المرائى لبعد اطرافه خالى الطريق
عن الاشجار والجواب محذوف اى قطعته اوسلكته والفاء كقوله ع
فمثلكِ حُبلى قد طرقت ومُرضع * اى فرب امرأة مماثلة لك ايتها
المخاطبة حبلى خدعتها واتيتها ليلا وكذلك رب امرأة ذات رضيع خدعتها
واتيتها فلا تخلصين انتَ عنى ايضا وبل كقوله ع بل بلد ذى صُعد
واَصْبَاب * اى بل رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض قطعت اما الفاء
وبل فلا خلاف عندهم فان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما وبل
حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط الآتى قول المبرد ان الفاء
خافضة على ما فى المغنى واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة
فان لم تكن فى اول القصيدة فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اولها
كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رُبَّ هول اقدمت
عليه وقاتم الاعماق قطعته ويجوز للعكس التقدير وعند الكوفيين انها
كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها وانمحى عنها
معنى العطف لمصيرها بمعنى ربّ فلا يقدرون فى نحو وقاتم الاعماق معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان فى وسط الكلام لا يقدرونه عاطفا على
الكلام السابق بل هو بمعنى ربّ واختار المص مذهب الكوفيين لان حذف
حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير المعطوف
عليه بتكلف ولو كان للعطف لجاز اظهار رُبَّ بعدها كما جاز بعد الفاء وبل
نحو ومالم يعمل بعلمه اى رب عالم يعمل بعلمه هذه الواو تشارك ربّ فى الاختصاص
بالنكرة الموصوفة ومضى متعلقها الا فى الدخول على الضمير المبهم فقوله يعمل صفة
لعالم لا جواب رب وانت تعلم انه لو مثل المص بالشعر لكان اولى لما عرفت من اختصاص
واو رب بالشعر لكن المناقشة فى المثال مهملة والتاء للقسم وهى ايضا مشروطة
بشروط ثلثة مذكورة فى الواو مع زيادة انها لا تدخل من بين الاسماء الظاهرة

الاعلى اسم هو اصل في باب القسم وهو لفظ الله فالاضافة في قوله اسم الله
بيانية ولو قال على لفظ الله لكان اوضح لشيوع البيان في اضافة اللفظ ومعنى
قوله تعالى على ما وقع في قليل من النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ويمكن
ان يطلق على غيره تعالى تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام نحو تالله لاشربن
نبيذا وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ واعلم انه اي الشان لابد
اي لافراق للقسم سواء كان لفظا او تقديرا كقوله تعالى ان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم من جملة يقسم عليها ويؤتى القسم لاجل
تاكيدها وتقويتها ومن ثم تسمى تلك الجملة الجواب للقسم كان القسم يطلبها
فتجيب بذكرها سؤاله وقد جرت عادتهم بتسمية ما يطلبه الشيء بالجواب
لذلك الشيء كجواب لما وجواب لو وجواب لولا وجواب رب الى غير ذلك وقيل
انما سمي جوابا لان المقسم عليه جواب سائل منكر محققا او مقدرا ولذلك
تؤكده بالقسم ازالة لشكه وانكاره ثم الجواب قد يكون طلبا نحو بحيوتك اخبرني
وهذا هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي ولا يكون الا بالباء وليس مقصودا
بالبيان ههنا فانه ليس بقسم حقيقة بل صورة ولفظا ولذا ذكر صاحب الكشاف
وصاحب اللباب الاستعطاف قسيما للقسم وقد يكون خبرا ولا يخلو
اما ان يكون جملة اسمية او فعلية فان كان جوابه
جملة اسمية فلا تخلو اما ان تكون مثبتة او منفية فان كانت الجملة الاسمية
مثبتة وجب ان تكون مصدرة بان مكسورة الهمزة مثقلة كانت او مخففة
منها او بلام الابتداء المفيدة لتاكيد مضمون الجملة نحو والله ان بتشديد النون
وسكون زيدا قائم فان قيل كيف يصح السكون وقد صرح الشيخ ابن الحاجب بان
ان المكسورة اذا خففت يلزمها اللام في الخبر للفرق بينها وبين ان النافية فيقال
ان زيد لقائم قلت هذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند
الاعمال لا يلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والله لزيد قائم وقد تدخل على خبر المبتدا

اذا وقع موقع المبتدأ نحو والله لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو والله لطعامك زيد اكل وقد يستغنى عن اللام وان للاستطالة كقول ابن مسعود رض والذي لا اله غيره هذا المقام الذي انزلت فيه سورة البقرة اي لهذا حذفت اللام للطول والاستغناء عنهما من غير استطالة نادر والله زيد قائم وان كانت الجملة الاسمية منفية كانت تلك الجملة مصدرة تارة بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم وتارة بكلمة لا التي لنفي الجنس على اختلاف احوالها وتارة بلفظة ان النافية مثل والله ما زيد قائما على لغة اهل الحجاز وما زيد قائم على لغة غيرهم ونسخ المتن مختلفة بناء على اختلاف اللغتين والله لا زيد في الدار ولا عمرو والله لا فيها رجل ولا امرأة والله لا رجل فيها والله لا غلام رجل فيها والله ان زيد قائم ونوقش فيه بانه لا نوقن بان النافية الا او بعدها الا نحو ان الكافرون الا في غرور وان منكم الا واردها وان اردنا الا الحسنى وان يقولون الا كذبا الى غير ذلك من الايات او لما المشددة التي بمعنا ها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كان كل نفس الا عليها حافظ ورد بمنع الاختصاص والحجة قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا وقل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم وجعل الزجاج ان في قوله تعالى ان كنا فاعلين نافية اعلم انه ليس في النسخ التي راينا ها ذكروا العطف في الامثلة المذكورة فهي موردة على سبيل التعداد او على اضمار حرف العطف كما حكي اكلت خبزا لحما تمرا وحكى ابو الحسن اعطيته درهما درهمين ثلثة وان كانت الجملة المجاب بها القسم جملة فعلية فاما ان تكون مثبتة او منفية فان كانت مثبتة كانت مصدرة باللام وقد او ما في معناها مثل ربما وذلك اذا كان الفعل ماضيا متصرفا الا في معنى التعجب والمدح نحو والله لقد قام زيد ووالله

ووالله لربما قام زيد وقد تقرر قد ويكتفى باللام فى اللفظ نحو قول الشاعر

حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما من حديث ولا صال • يعنى اقسمت

بالله لاجل الحبيبة التى كانت خائفة من الرقباء وقسم الرجل الكاذب لقد

نام الرقباء فليس من متحدث ولا مصطل بالنار فواصلينى ولا تخافى ولا يكتفى

بقد الا لطول القسم او لضرورة الشعر قال الله تعالى والشمس وضحيها والقمر

الى قوله قد افلح من زكيها فلم يات باللام للطول والاقتصار على اللام

اكثر من العكس وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام

وقد جميعا او باللام وحده اى من غير قد وذلك اذا كان الفعل ماضيا غير متصرف

نحو والله لنعم الرجل زيد اذ لا يدخله قد لعدم تصرفه او كان فى معنى التعجب

والمدح نحو والله لظرف المرء زيد ولكرم المرء عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه

او المضارع او يجب كسعه بالنون المؤكدة ان دخلت اللام على نفس المضارع

نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء بالمرة عن الطرفين الا

فى الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة لان دخلت اللام على متعلق

المضارع مقدم عليه فان فيه اللام فقط كقوله تعالى لئن متم او قتلتم لالى

الله تحشرون وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج هذا كله

اذا كان المضارع استقباليا فان كان حاليا فمنع المبرد وقوعه جوابا للقسم و

الحق الجواز ويجب الاكتفاء حينئذ باللام لان النون علامة الاستقبال نحو قوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • ليعلم ربى ان بيتى اوسع • وان كانت الجملة

الفعلية منفية فان كانت الجملة الفعلية اى الفعل الذى فيها وفى بعض

النسخ فان كان فعلا ماضيا كانت مصدرة بما او لا وان مثل والله ما قام زيد

واذا صدرت بلا او ان انقلب الى معنى الاستقبال كما قال الشاعر ونعم ما قال

شعر حب المحبين فى الدنيا عذابهم • والله لا عذبتهم بعدها سقر • اى لا

تعذبهم وكما فى قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده

وعلله بالجملة والجة على من التزم مقارنته الا مع ان النافية وان كانت
الجملة المنفية اى فعلها مضارعا كانت مصدرة بما او لا او لن مع
نون التاكيد وبدونها مثل والله ما افعلن وما افعل ووالله لا افعلن
ولا افعل وقد يحذف نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ ووالله لن
افعلن ولن افعل وقال ابو طالب مخاطبا للنبى صلعم شعر والله لن يصلوا
اليك بجمعهم + حتى اوسد فى التراب دفينا + وهذا البيت حجة على الرضى
حيث قال لا يجوز نفى المضارع بلن فى جواب القسم فان قلت قد ينفى المضارع
فى جواب القسم بلم ايضا كما حكى الاصمعى عن اعرابى قيل له الك بنون
فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة اى امرأة ولدت نجيبا قلت
يمكن ان يخرج هذا على حذف اى وخالقهم ان لى بنين وذلك لان قوله
نعم معناه نعم لى بنون ثم اورد القسم بعد ذلك فحذف جوابه لدلالة
المتقدم وقوله لم تقم مستانفة للاخبار عن حال البنين نعم كان على المصنف
ذكر ان فيه نحو والله ان اقوم فان تصدير المضارع بها كثير ثم هذا التفصيل
كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا تصدر حينئذ الا بلو نحو قوله
صلى الله عليه وسلم والله لولا الله ما اهتدينا + ولا تصدقنا ولا صلينا
وقد يكون جواب القسم محذوفا جوازا اى مثل قولك بلى وربنا فى جواب اليس
زيد بقائم اى بلى وربنا ان زيدا لقائم ومنه قول الاعرابى نعم وخالقهم على
التخريج المذكور وكما فى قوله تعالى والنازعات غرقا الآية اى لتبعثن بدليل
ما بعده يوم ترجف الراجفة ووجوبا ان كان قبل القسم جملة كالجملة التى وقعت
جوابه اى مماثلة لها من حيث المعنى مثل زيد عالم والله اى والله ان زيدا عالم
او لزيد عالم فحذف الجواب استغناء عنه بالجملة المتقدمة فهى كالعوض عن ذلك
الجواب مثل جواب الشرط فى اكرمك ان اتيتنى والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجواب لا اقتضاء

القسم الصدارة لكونه انشاء ومن ثم لا يجب فيها علامة جواب القسم او كان القسم
واقعا بين الجملة المذكورة اى جملة كالجملة التى وقعت جوابه نحو زيد والله عالم
اى زيد عالم والله ان زيدا عالم او لزيد عالم ولو قلت زيد والله انه عالم احتمل كون
المتاخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا ويكون جملة القسم مع
جوابه خبرا فقوله وقد يكون جواب القسم محذوفا مع كونه بيانا للقاعدة حذف
جواب القسم دفع لما يتجه من انه تخلف فى مثل زيد عالم والله لعدم تصدر
الجملة بان ولام الابتداء فدفعه بان الجواب محذوف وما يتوهم انه جواب دال
عليه ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان الحذف الجواب مواقع اخر ايضا كما
عرفت وحاشا وخلا وعدا كل واحدة منها اى من تلك الحروف الثلثة للاستثناء
اى للاستثناء المتصل فان الاستثناء المنقطع لا يكون الا بعد الا وغير وسوى
على ما صرح به بعض الافاضل وكذا لفظ بيد بمعنى غير فانه انما يستثنى به فى الانقطاع
خاصة يقال فلان كثير المال بيد انه بخيل وهذه الاحرف الثلثة وان اشتركت
فى كونها للاستثناء الا ان حاشا منها تختص باستعمالها فى مقام تنزيه الاسم
الذى بعدها من سوء ذكر نحو ضربنا القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس
حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه فلو استعمل للاستثناء فى غير صورة التنزيه
كان خارجا عن اصله محمولا على تهكم او تمليح او نحو ذلك ومنه ما فى الدعاء اللهم
اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان وعلى هذا حمل قوله مثل جاء فى القوم
حاشا زيد وجاء فى القوم خلا زيد وجاء فى القوم عدا زيد فالواو فى خلا زيد
ليس للعطف على حاشا زيد بل هو بتقدير جاء فى القوم خلا زيد دفعا للاختصار
لا نفهامه مما تقدم لعطف المثال على المثال فلا تغفل وقال بعض ان الاسم
الواقع بعدها اى بعد هذه الكلمات يكون منصوبا على المفعولية اما حاشا
فلكونه فعلا متعديا بمعنى جانب على ما فى الرضى والمغنى والايضاح وغيرها او بمعنى
برء على ما يفهم من الفوائد الضيائية وكذا عدا فانه بمعنى جاوز يقال عدا فلان

طوره يعدو عدوا اذا جاوزه ولم يقف عنده واما خلا فهو فى الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس لكنه قد يتضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه فيقال افعل هذا وخلاك
ذم اى جاوزك والتزموا ذلك فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى
صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ثم لا يخفى عليك انه ان اراد انه يكون
منصوبا على المفعولية دائما فهذا وان صح فى عدا حيث منع سيبويه الجر بها
حتى قال السيرافى لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش لكنه لا يصح فى حاشا
فانه لا خلاف فى جواز الجر بها حتى التزم سيبويه حرفيته وجعل ما حكى اللهم
اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان بفتح النون شاذا والذين ذهبوا
الى فعليته كالجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش لم ينكروا كونه حرف جر
على ما فى المغنى وكذا فى خلا على ما قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان
النصب بها اكثر وان اراد انه يكون منصوبا فى الجملة ولو فى بعض الاوقات فلا فائدة
فى تخصيص هذا القول بالبعض بالنسبة الى عدا وخلا فان جميعهم قائلون بجواز
النصب بعدهما فى الجملة نعم تظهر الفائدة بالنسبة الى حاشا وهو الاحتراز عن
سيبويه واكثر البصريين فانهم ذهبوا الى انه حرف جر دائما وحينئذ اى حين
اذ نصب الاسم الواقع بعدها على المفعولية فحين مضاف الى اذ المضاف الى
جملة محذوفة مبدل منها التنوين كذا قالوا وفيه نظر لجعل المعنى اذ الحين
واذ كلاهما بمعنى الوقت فالاحسن ما اختاره الرضى فى بيانه فى كلام طويل
كما هو دابه وهو ان حين مضاف الى الجملة المحذوفة واذ بدل من حين بدل
الكل وتنوين العوض يدخل فى البدل دون المبدل منه لانه كانه هو يكون
هذه الالفاظ افعالا لكنها غير متصرفة لقيامها مقام الا وهى لا تتصرف فيها
ولهذا لا يظهر معها قد مع كونها فى محل النصب على الحالية وقيل مستانفة
ولعدم تصرفها الفاعل فيها ضمير مستتر دائما كما التزموا اضمار اسمى ليس

ولا يكون المستعملين في الاستثناء بنحو جاء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا ثم
الضمير اما راجع الى مصدر الفعل المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب الى التقوى اى
جاء في القوم خلا اى مجيئهم زيدا اى منه او عدا مجيئهم زيدا اى جاوزه ولم
يصله او حاشا مجيئهم زيدا اى جانبه او الى اسم الفاعل الماخوذ من
الفعل المتقدم اى خلا الجائى منهم او جانب الجائى منهم زيدا او الى بعض
من المستثنى منه اى خلا بعض القوم او جانب او جاوز زيدا والمراد كل
بعض من القوم بجعل النكرة في الايجاب للاستغراق بقرينة الاستثناء
كما في علمت نفس اى كل نفس وجعل الاضافة للاستغراق بدلالة القرينة
المذكورة فلا يرد ان مجاوزة البعض او خلوه او مجانبته لا يستلزم مجاوزة الكل
او خلوه او مجانبته ولك ان تجعل الضمير للقوم وتعتذر عن افراده بعدم
تصرفه ومن جعل حاشا بمعنى برء قدر الفاعل في حاشا ضمير الله تعالى لتعينه
في الاذهان والمعنى برء الله تعالى زيدا عن المجيء الخ وقيل يمكن ان يجعل
على هذا ايضا ضميره الى مصدر الفعل اى برء المجيء زيدا عن نفسه جعل
امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرأته اياه وزعم الفراء ان حاشا فعل
لا فاعل له ولا يخفى فساده وقيل الحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب
بعدها على الاستثناء فلا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها
ولا الى توجيه ترك قد والتزام اضمار فواعلها فالمثال المذكور في معنى جاء في
القوم حاشا زيدا او خلا زيدا وعدا زيدا لا معنى لهذا الكلام ولا لتفريعه على ما سبق
كما لا يخفى على الواقف على مواقع استعمال قولنا هذا الكلام في معنى ذلك الكلام
فتامل واذا وقعت خلا وعدا بعد ما مثل جاء في القوم ما خلا زيدا فما مصدرية
وموضع ما خلا نصب على الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل او على الظرفية
بتقدير الوقت اى خاليا مجيئهم او الجائى منهم او بعضهم او وقت خلو مجيئهم
او الجائى او البعض عن زيد وهكذا الحال في نحو جاء في القوم ما عدا زيدا ووقوع

ووقوع حاشا بعد ما قليل كما روي الاخفش **شعر** رايت الناس ما
حاشا قريشا + فانا نحن افضلهم فعالا + او وقعتا في صدر الكلام مثل
خلا البيت زيدا اي من زيد فهو منصوب على الحذف والايصال وعدا القوم
زيدا اي جاوزه تعينتا للفعلية ولم يحتملا ان تكونا حرفين وما زعم الجرمي
والكسائي والفارسي وابن جني من انه يجوز الجر بعد ما خلا وما عدا على
تقدير زيادة ما فرده ابن هشام بانهم ان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان
ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة وان قالوا بالسماع
فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه **النوع الثاني** من انواع العوامل
السماعية الحروف المشبهة بالفعل سميت بذلك الاسم لشبهها به اما اولا فلان
معانيها معاني الافعال مثل حققت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
واما ثانيا فلكونها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل بخلاف الاسم فانه ربما
يكون اقل من ثلثة احرف كمن وياء المتكلم واما ثالثا فلانفتاح اواخرها كا
واما رابعا فلما قيل ان إنّ كفرنّ وأنّ كفرنّ وكأنّ كقطعنّ ولكنّ كضاربنّ و
ليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعنّ كقطعنّ تدخل هذه الحروف
على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى الاسم لهذه الحروف وترفع الخبر خلافا
للكوفيين فانهم قالوا ان الخبر مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول هذه الحروف
وهو المبتدأ عندهم وانما قدم منصوبها على مرفوعها لوجوه الاول الفرق بينها
وبين ما شبهت به من اول الامر فان مرفوع الافعال مقدم على منصوبها على
ما هو الاصل فيها والثاني ان الفعل له عمل اصلي وهو ان يقدم مرفوعه على منصوبه
وفرعي وهو عكس ذلك وهذه الحروف فروع الفعل فعملت العمل الفرعي والثالث
انها لما شابهت الافعال المتعدية معنى ومطلق الافعال لفظا كما ذكرنا وما الحجازية
تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف كان مشابهتها للافعال اقوى من
مشابهتها فجعل عملها اقوى وهو العمل الغير الطبعي فانه يحتاج الى قوة تصرف واعتمال



والرابع انه لو جعل اسمها مرفوعا فاذا اضمر فلا بد ان يكون مرفوعا فلا يخلو اما ان يؤتى متصلا بارزا وهو يختص بالفعل ومستترا ولا يجوز استتاره في الحروف ومنفصلا ولا يجوز انفصال الضمير اذا ولي عامله وهي ستة احرف فالتعبير عنها بالحروف المشبهة بالفعل مع انها جمع كثرة للمحافظة على مشاكلة الحروف الجارة مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على ان المحققين على ان لا فرق بين الجمعين من جهة الابتداء وهي الثلث بل من جهة الانتهاء فقط فجمع القلة يقف عند العشرة وجمع الكثرة يذهب الى ما لا يتناهى إنّ بكسر الهمزة وأنّ بفتحها وفي تميم وقيس تقلب همزتها عينا فيقال عنّ وهما التحقيق مضمون الجملة اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول الاسمية تصريح بما علم ضمنا والا فلا حاجة الى ذكرها لانفهامها من قوله تدخل على المبتدأ والخبر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر يؤخذ من لفظه ويضاف الى الاسم نحو ان زيدا قائم اي حققت مضمون الجملة وهو قيام زيد وكذا قولك ان زيدا في الدار اي حققت استقراره فيها لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان الخبر جامدا نحو ان هذا زيد يكسع الخبر بالياء والتاء اي حققت زيديته فان الياء اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر كالفرسية والضاربية او بتقدير الكون اي حققت كونه زيدا لان كل خبر يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون مثلا تقول هذا زيد اي كونه زيدا وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وكذا في انهم قوم لا يفقهون بتقدير كونهم قوما لا يفقهون ولا حاجة الى ان يقال ان قوما خبر موطئ والمقصود صفته فينتزع المصدر منه ويضاف الى الاسم اي انتفاء فقههم وكذا في نحو ان زيدا ان تعطه يشكرك بتقدير كون زيد بحيث ان تعطه يشكرك وكذا في انه زيد قائم بتقدير كون الشان هذا الحديث وهكذا الحال في ان المفتوحة ولا فرق بينهما في افادة معنى التحقيق الا ان إنّ المكسورة لتحقيق النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد النسبة

الناقصة المسبوكة من الاسم والخبر وان كان يعبر عن كليهما التصحيح المضمونية
بالنسبة الاضافية وذلك لان المفتوحة تنقل معنى الجملة الى المفرد وتجعلها في
تاويله ولهذا لا تستقل مع جملتها كلاما بل تحتاج الى جزء آخر تستقل معه فكما
ان انطلاق زيد لا يفيد الفائدة ما لم ينضم اليه نحو بلغني او اعجبني كذلك ان
زيدا منطلق بالفتح يحتاج في الافادة الى الضم المذكور نحو بلغني ان زيدا منطلق
اي بلغني ثبوت انطلاق زيد بخلاف ان المكسورة فانها لا تغير معنى الجملة بل
يبقى معنى الجملة بعد دخولها على ما كانت عليه ولا تفيد شيئا سوى تاكيد مضمون
الجملة وتثبيته فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا منطلق
وتسكت كما تسكت على زيد منطلق فالضابطة في التمييز انه يكسر في مظان الجمل
ويفتح في مظان المفرد ويجوز الامران فيما يجوز التقديران فلنذكر لك امثلة من ذلك
حتى تقدر على استخراج امثالها بفطانتك فنقول تكسر ان اذا وقعت في ابتداء كلام تام
يصح السكوت عليه ولم يكن متعلقا بشيء آخر حتى يتم كلاما سواء كان في اول كلام المتكلم
نحو المثال المذكور في المتن اولا او كان في وسط كلامه نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان
العزة لله جميعا فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت
به حكاية خبر لا الاعتقاد نحو قال فلان ان زيدا قائم لانها في ابتداء الكلام المحكي واذا قصدت
معنى الاعتقاد نحو اتقول ان زيدا قائم اي اتعتقد كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة
اي كيف تعتقد يجب حينئذ فتحها لالحاق القول بالظن في نصب المفعولين واذا
قصدت به حكاية لفظ بخصوصه من غير ملاحظة معناه فيجب ان تورد على طبق
ما يفوه به المحكي عنه ان فتحا ففتح وان كسرا فكسر كما اذا حكيت عمن تكلم بقوله عندي
ان زيدا قائم فتقول قال فلان ان زيدا قائم ولفظا آخر يعني عندي واعلم انه قد
الفتح فيما قصد به حكاية الخبر ايضا نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها
لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك وكذا تكسر بعد الموصول
نحو اكرمت الذي ان اباه قائم لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا تكسر في جواب القسم
لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قائم وكذا تكسر اذا وقعت حالا نحو لقيتك

وانك راكب قال الله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون وان
لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تاويل المفرد وتكسر ايضا فى مبتدأ
خبره لام الابتداء لانها لا تجامع الا مع المكسورة فانهما سواء فى المعنى لان وعلمها
لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وكذا تكسر بعد النداء
نحو يا بنى ان الله اصطفى لكم الدين لانها داخلة فى الابتداء وكذا بعد فعل
النداء نحو ناديت زيدا ان غلامك قد ذهب بعد حتى الابتدائية نحو مرض
فلان حتى انهم لا يرجونه لانها لا تدخل الا على الجملة وقيل يجوز الفتح بعدها بتقدير
الخبر نحو عرفت احوال زيد حتى ان اكله بالليل كانك قلت حتى ان اكله بالليل
معروف ايضا كما قالوا فى اكلت السمكة حتى راسها بالرفع اى حتى راسها ماكول
وان كانت حتى جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح
وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر وكذا تكسر بعد حروف الاستفتاح نحو الا
ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وكذا بعد حروف التصديق كما
يقال ازيد فاضل فتقول نعم انه فاضل او يقال ما زيد بعالم فتقول بلى انه
عالم وكذا تكسر اذا كانت فى موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم لانه لا دليل
على كون الجملة اذا وقعت خبرا فى تاويل المفرد واذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح
ان فى الخبر نحو ما مولى انك قائم كذا فى الرضى وفيه انه لا يشتمل مثل قولك
العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه فالاحسن فى الضابطة الاشتمال على ضمير
المبتدأ وعدم الاشتمال لا الحدثية والعينية وتفتح اذا كانت فى موقع الفاعل
نحو المثال الذى ذكر فى المتن ثانيا لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول نحو
سمعت ان زيدا قائم وتاملت الى ما افعل وقعدت عن الحرب انى جبنت
وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم
وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم وكذا بعد لولا الامتناعية
نحو لولا انك منطلق انطلقت لانه مبتدأ او فاعل على اختلاف القولين اى
لولا انطلاقك موجود او لولا وجد انطلاقك وكذا بعد لو الشرطية نحو

لوانك قمت قمت لانه فاعل اي لو ثبت انك قمت وكذا بعد ما التوقيتية
وتسمى ما المدة ايضا نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل لانها
مصدرية حينية ويندر دخولها على الاسمية فالتقدير ما ثبت ان زيدا
قائم اي مدة ثبوت قيامه وكذا بعد لا نحو زيد غني الا انه شقي لوجوب وقوع
المفرد بعد الا وكذا بعد مذ ومنذ الاسمين نحو ما رايته مذ انك سافرت
لان الجملة بعدهما مضاف اليها وكذا بعد حيث نحو فعلت هذا من حيث
انك محسن لان الاصل في المضاف اليه الافراد وان وجب في الاستعمال
ان يكون ما اضيف اليه حيث جملة كذا في الغالي شرح اللباب في شرح
الرضي ايضا مثل ذلك لكن ذكر الفاضل المصري في شرح الوافي ان هذا
ليس بظاهر لا من جهة النقل لما قال ابن قاسم وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح و
قد صرح ابن هشام بانه تعين الكسر في ان التالية لحيث ولا من جهة العقل
لان كون الاصل في المضاف اليه الافراد لا يمتنع من اعتبار ما هو مستحق لحيث
في الاستعمال المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة الا ترى ان المضاف اليه
المصدر بان بعد اذ نحو جئت اذ انك قائم يتعين فيه الكسر لامتناع اضافتها
الى المفرد ولو وجب ملاحظة اصالة الافراد لوجب الفتح فيه ولم يعرف له قائل
بل النص فيه على وجوب الكسر بعدها موجود نعم يمكن ان يقال يجوز الفتح بعد
حيث لكن لا من جهة العلة المذكورة بل من جهة ان يقدر ان مع جملتها مبتدأ
والخبر محذوفا فالتقدير هذا من احسانك حاصل ويجوز الفتح والكسر فيما بعد
الفاء الجزائية نحو من يكرمني فاني اكرمه فانه ان اريد من يكرمني فانا اكرمه
فتكسر لان الموضع موضع الجملة وان اريد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي
ثابت له فالفتح لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ وكذا يجوز الامران فيما بعد اذا
المفاجاة نحو سالت زيدا اذا انه بخيل فانه مقتضية للجملة الاسمية فمع الكسر
يحصل مقتضاها بلا تقدير ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اي فاذا بخله ثابت
وكذا يجوز الامران في قولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما فالكسر على ان اما

من حروف الاستفتاح يدخل على الجمل كالا والفتح على انه بمعنى حقا فالتقدير حق حقا انك ذاهب او في حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ وكذا في قولهم اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث فانه يجب الفتح كذا في شرح الرضي وكذا في قولهم لا جرم ان زيدا قائم فالفتح على ان الجرم بمعنى القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا فراق والكسر على انه صار بمعنى القسم ولذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك فالفتح بالنظر الى الاصل والكسر بالنظر الى معنى القسم العارض وهذا كما قد يجرى علمت مجرى القسم على ضعف فنقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا يجوز الامران فيما اذا وليت كلمة الواو بعد قولك هذا وذلك تفسير الكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين فالفتح على ان ذلك خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن الآية وان كسرت فعلى عطف ان مع جملتها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها وكذا في قولهم اول قولي اني احمد الله فالكسر على ان المعنى اول مقولاتي هذا الكلام الخاص كما تقول اول سورة بسم الله الرحمن الرحيم والفتح على ان المعنى اول اقوالي حمد الله تعالى فان الحمد بالمعنى المصدري اي الثناء باللسان قول لا مقول وعلى هذا لا يتعين ان يكون الحمد بهذه العبارة بخلاف الوجه الاول ويجوز الكسر مع ابقاء القول على المعنى المصدري بان يكون التقدير اول اقوالي قول اني احمد الله بحذف المضاف وكان وهي للتشبيه هذا هو المعنى الغالب المتفق عليه وقال الكوفيون يجيء للتحقيق والتقريب ايضا وزعم جماعة انه لا يكون للتشبيه الا ان يكون خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا الاسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فان كان في ذلك كله للظن لان المقصود قائم

الظن بالقيام لا التشبيه بالقائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه
بنفسه ولذا يقال كاني امشي وكانك تمشي ولو كان الخبر صفة المشبه به
المحذوف اي كان زيدا رجل قائم حتى يتغاير الاسم والخبر فيصح تشبيه احدهما
بالآخر لكان الواجب ان يقول كاني امشي اي جعل المصدر الا ان يقال لما
التزم حذف الموصوف وجعل المشبه كانه المشبه به جعل الضمير راجعا الى
المشبه دون الموصوف اعلم انه ذكر في الفوائد الضيائية ان ليت ولعل للانشاء
بخلاف الاربعة الباقية من الحروف المشبهة وذكر في المغني انما يتصل بلعل ما
فتكفها عن العمل وجوز قوم اعمالها حملا على ليت وكذا قالوا في كان وبعضهم
خص لعل بذلك لاشدية المشابهة لانها وليت للانشاء لا للخبر واما كان
فللخبر وذكر في الفوائد الضيائية وغيرها ان كان لانشاء التشبيه فبين الكلامين
تدافع وقد يقال في دفعه ان ليت ولعل للانشاء دائما بخلاف الاربعة
الباقية فانها ليست لكن للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها
تجيئ للظن والتحقيق والتقريب فتامل ولكن وهي للاستدراك في التاج
الاستدراك دريافتن چيزي وفي الصراح استدركت تداركت ما فات
وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به وفي عرف النحاة
ما اشار اليه المصنف بقوله اي لدفع التوهم الناشي من الكلام السابق و
شبيهها بالاستثناء المنقطع ومن ثم يقدر الاستثناء المنقطع بلكن فكان
المتكلم تدارك ما فاته بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع له او طلب ادراك
ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعد
لكن ولهذا اي لكونه لدفع التوهم الناشي من الكلام السابق لا تقع لكن الا بين
الجملتين الموهمة والدافعة ولا شك ان الجملتين اللتين تكون احدهما
موهمة لشيء والاخرى دافعة تكونان متغائرتين البتة ايجابا ونفيا
لكن لا من حيث اللفظ بل بالمفهوم والمعنى فان الدفع والايهام يبنيان

عليه فيجوز ان تكونا مثبتتين من حيث اللفظ نحو غاب زيد يوهم منه ان عمروا
ايضا غاب لمكان الألفة والتناسب بينهما في الاوضاع فيقال لدفعه لكن
عمروا حاضر فهو نفي من حيث المعنى اى لكن عمروا ما غاب او منفيتين من حيث
اللفظ كما لو قلت ما سافر زيد لكن عمروا لم يقم فان المعنى لكن عمروا سافر
او تكون الاولى منفية والثانية مثبتة نحو ما جاءني زيد لكن بكرا جاءني
وما زيد شجاعا ولكنه كريم فان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما
يوهم نفي الآخر او بالعكس نحو قوله وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ
النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ فان قوله وان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع
الناس ومما ينبغي ان يعلم ان ما ذكره من معنى الاستدراك لا يوجد في مثل
ما هذا ساكنا لكنه متحرك وما هو ابيض لكنه اسود اذ لا يتوهم من نفي
السكون والبياض نفي التحرك والسواد ولهذا فسر بعضهم الاستدراك بان
تثبت لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها والحكمان المتخالفان هما النفي
والاثبات وكذا لا يصح في نحو لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجئ فان عدم المجئ
مما افادته لو الامتناعية فاين التوهم ودفعه الا ان يقال ان لكن تفيد
الاستدراك والتوكيد معا كما قال في القاموس ولكن للاستدراك والتحقيق
وفي الامثلة المذكورة تجردت عن معنى الاستدراك واستعملت لمحض التاكيد
وينبغي ان يحمل على هذا ما وقع في شعر امرئ القيس شعر ولو انما اسعى
لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال * ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * لان مفعول لم اطلب محذوف وهو المجد
المؤثل فيفيد البيت الاول بمقتضى قاعدة لو الشرطية ثبوت طلب المجد فيكون
الثاني تاكيدا ويقرب منه قوله تعالى وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ
فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ اى انعم عليكم بالسلام من الفشل والتنازع فان لو تدل
على ان الاراءة ممتنعة فالمعنى ولكن الله ما اريكهم كثيرا اذ لو اريكهم اى الكفار يوم

بدكثير الا انهزمتم وهلكتم فحذف السبب هو انتفاء الاراءة واقيم المسبب وهو التسليم مقامه وليت ويقال لت بابدال الياء تاء او ادغام التاء في التاء

وهي للتمني اي لانشائه والتمني محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فتستعمل في محال الوقوع كما سياتي من مثال الشباب وفي ممكن بعيد الوقوع لا يرتقب حصوله كقوله ليت البخيل يجود وفي ممكن قريب الوقوع مرتقب الحصول حيث يدعى بعده وعدم الطماعية فيه لمقامات خطابية لبيانها علم آخر مثل ليت زيدا قائم ولا يدخل على شئ واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ الا اذا اعتبر بعيد الوقوع كما يقول العاشق المبتلى بليلة الفراق مستطيلا اياها مستحيلا انجلاءها يا ليت الليلة تنجلي اي اتمنى قيام زيد يعني ان معنى تمني كون زيد ذات القيام تمني حصوله صفة القيام له وانما عبر بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي وهذا كما قالوا في اف واوه اسمي فعل بمعنى اتضجر واتوجع مع ان اسماء الافعال انما تكون بمعنى الامر او الماضي ولعل وفيها لغات عل بحذف اللام الاولى ولعن بتغيير طرفها الثاني بالابدال وعن بالجمع بين التغييرين تغيير الاول بالحذف وتغيير الثاني بالقلب وان بالتغييرات الثلاثة حذف الاول وقلب الثاني همزة والثالث نونا ورعن بابدال اللام الاولى راء والعين المهملة غينا معجمة واللام الثالثة نونا ولغن بتغيير الوسط والاخير ورغن بتغيير الاول والاخير ولان بتغيير الوسط والاخير ولعاء بابدال اللام المشددة بالمد ولعلت بالحاق التاء الساكنة في الآخر كربت وثمت ولعل بكسر اللام الاخير وعل بكسرها وعن بكسر النون وهي للترجي وهو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فلا يستعمل في محال الوقوع كما يأتي ولا في واجب الوقوع فلا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب مثل لعل السلطان يكرمني ولعلكم تفلحون والاشفاق ارتقاب شئ مكروه نحو لعل الرقيب حاضر ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول

ولذا اكتفى المصنف بالتمثيل به وبما عرفت من الفرق بين ماهية التمني وماهية

الترجي ظهر للعالم ان كل واحد من التمني والترجي اعم استعمالا من الآخر من وجه اما

اعمية الاول اى التمني فلانه يستعمل في الممكنات المترقبة وغير المترقبة كما مر

من الامثلة وفي الممتنعات العقلية نحو قول المعتزلي ليتنا نرى الله تعالى باعيننا

وليت الذنوب مغفورة فان رؤية الله تعالى محال عندهم عقلا وكذا مغفرة

الكبائر من غير توبة او العادية مثل قول الشاعر ع فيا ليت الشباب يعود يوما

فاخبره بما فعل المشيب + فان عود الشباب وهو كون الحيوان بحيث تكون

حرارته الغريزية مستوية اى قوية مستعلية مما يمتنع عادة وصيرورة

زليخا شابة بعد ان كانت شائبة لا تقدح في الامتناع العادي لكونها من خوارق

العادة ومما يقتضي منه التعجب ما في بعض شروح المائة ان المراد بعود

الشباب عود ايامه بان يكون اللام عوضا عن المضاف اى ايام الشباب تعود

فلا ترد قصه زليخا والترجي مخصوص بالممكنات المترقبة فلا يستعمل في الممتنعات

فلا يقال لعل الشباب يعود واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات

فانما قاله جهلا وتحرية واستكبارا ولا في الممكنات الغير المترقبة فلا يقول القانط

من اكرام السلطان بما صدر عنه من هتك الحرمات السلطانية لعل السلطان

يكرمني واما اعمية الثاني اى الترجي فلانه يستعمل في المحبوب والمكروه والتمني

مختص بالمحبة ويجوز ان تدخل ما الكافة على هذه الحروف الستة جميعها وانما

سميت كافة لانها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء تضعف مشابهتها بالفعل

من حيث البناء على الفتح فتكفها وتمنعها عن العمل ولم يسمع الاعمال الا في ليتما

فسيبويه لم يجوز اعمال غيرها لفقد السماع وروى الحسن وحدها في انما وكانما الاعمال

والالغاء لكن الاعمال قليل وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما وسوغ الكسائي

الاعمال في الكل قياسا على ليتما اذ لا فرق بينها وبين ليتما وخص بعضهم القياس

بلعلما وكانما لانهما يغيران معنى الجملة كليتما وبعضهم خص لعلما لاشد تشابه

بليت وفي المفصل واللباب ان الاعمال فى ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وقال الشيخ ابن الحاجب لم يسمع الاعمال الا فى ليتما وما ذكره الزمخشري فى المفصل فشىء اختاره من طريق القياس فكان الاولى ان يقول موضع قوله اكثر اولى لان هذا لم يات عنهم فيه نص ووجه القياس انه ثبت النصب بعد ليتما فحمل عليها لعلما وكانما لانهما مثلها فى تغيير معنى الجملة وانما وانما ولكنما لم تغير معنى الجملة فلم تقو قوة البواقي وفي شرح الرضي اذا الغيت هذه الحروف فما كافة واذا اعملت فما زائدة حرفية غير كافة كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله وكقوله تعالى انما انا بشر مثلكم يوحى الى انما الهكم اله واحد ادعى الزمخشري ان انما بالفتح تفيد القصر كانما بالكسر وقال بعض النحاة ان هذا شىء تفرد به الزمخشري ولا يعرف القول بذلك الا فى انما بالكسر وصحح المغني دعوى الزمخشري وكقولك انما زيد منطلق فهذا مثال لانما بالكسر والاية مثال لانما بالفتح ولو ذكر الاية بتمامها لكانت مثالا لهما اذ قد اجتمعتا فيها وفي اكثر النسخ وقع موقع المثال الاول انما الله اله واحد فيكون كلا المثالين للكسر

النوع الثالث

ما ولا المشبهتان بليس اعمل الحجازيون والتهاميون والنجديون ما عمل ليس قياسا مطردا وعلى لغتهم نزل القرآن ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بكسر التاء واما لا فقد ذكر الرضي ان الظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا قياسا ولا شذوذا ولم يوجد فى شىء من كلامهم خبر لا منصوبا ولم ينقل عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها لكن نقل الزمخشري وغيره ان لا يعمل عمل ليس قليلا شاذا ومن الشواهد على ذلك قوله شعر

تعز فلا شىء على الارض باقيا ✦ ولا وزر مما قضى الله واقيا ✦

اى اصبر على ما اصابك فانه لا يبقى شىء على وجه الارض ولا ملجأ يقي الشخص مما قضى الله تعالى عليه واما بنو تميم فلا يعملونهما مطلقا بل الاسمان بعدهما مرفوعان بالابتداء كما كانا وروى عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع على لغة

اللغة والكوفيون ينكرون عملها في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر
بتقدير الباء التي تزاد في الخبر واجاز المبرد والكسائي اعمال ان النافية عمل
ليس نحو قوله ؎ ان هو مستوليا على احد ٭ الا على اضعف المجانين ٭ وانما
سميا مشبهتين بليس لشبههما به في مطلق النفي وفي الدخول على المبتدأ والخبر
ولهذا تعملان عمل ليس ترفعان الاسم وتنصبان الخبر لكن مشابهة ما بليس
ازيد من مشابهته لا بليس فان حكم ما حكم ليس في كونهما عند الاطلاق لنفي الحال
وعند القرينة يحمل على ما دلت عليه القرينة كما في قوله تعالى وما نحن بمبعوثين
وما جاءنا من بشير ولا نذير بخلاف لا فانه النفي المطلق عند الاطلاق ولكون
ما ازيد في الشبه بليس من لا تدخل على الاسم المعرفة وعلى الاسم النكرة وتعمل فيهما
فاسمها وخبرها قد تكونان معرفتين نحو ما زيد هو الظريف وقد يكون الاول معرفة
والثاني نكرة نحو ما زيد قائما وقد يكونان نكرتين نحو ما رجل افضل منك ولا لا
تدخل الا على النكرة لانها اخف من المعرفة فاوثرها العامل الضعيف تضاءل حق
المشابهة نحو لا رجل ظريفا ولعل ما وقع في بعض نسخ هداية النحو من ان لا يختص
بالنكرة كما يختص ما بالمعرفة مبني على ما وقع في المغني من انه ندر تركيب ما بالنكرة
تشبيها لها بلا والنادر في حكم المعدوم ان قلت قد يدخل لا على المعرفة نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو وكما في قول الشاعر ؎ وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها
ولا عن حبها متراخيا ٭ اي نزلت الحبيبة في داخل القلب حال كوني غير طالب
غيرها ولا متباعدا عن حبها قلت كلام الرضي في بحث اسم ما ولا المشبهتين
بليس وان اوهم ان لا في المثال الاول هي التي هي اخت ما لكن كلام النحاة يدل على
انهم اعتبروها لا لنفي الجنس حيث عللوا وجوب التكرار فيه بانه كالعوض
عما فات من معنى نفي الجنس الذي هو تكرير المنفي في الحقيقة واما الشعر فقد
قيل انه ضعيف مع انه يحتمل ان يكون التقدير لا مثلي باغيا واعلم ان للا
وجها اخر لم يذكره المص وهو من العوامل بالاتفاق ويسمى لا لنفي الجنس ولا
التبرئة ايضا تعمل عمل ان لمشابهتها له لان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة

التحقيق ولا التبرئة للمبالغة فى النفى فانها نص فى الاستغراق الا ترى انه يصح ان
يقال لا رجل فى الدار بالرفع بل رجلان ولا يصح لا رجل فيها بالفتح بل رجلان فلما
توغلتا فى الطرفين اعنى الاثبات والنفى تشابهتا والفرق بين لا العاملة عمل ان
ولا العاملة عمل ليس ان العاملة عمل ليس يحتمل ان يراد به نفى الجنس وان يراد به
نفى الوحدة فيقال على الاول لا رجل فى الدار بل امراة وعلى الثانى بل رجلان او رجال
واما العاملة عمل ان فلا يراد به الا المعنى الاول ولذلك قال فى الكشاف ان قراءة
لا ريب فيه بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوز وفى المغنى غلط كثير
من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة لا غير ومباحث
لا التبرئة كثيرة تركناها اقتفاء باثار المصنف **النوع الرابع** حروف تنصب
الاسم فقط ناظر الى قوله الاسم فيفيد اختصاص عملها بالاسم فقيد اشارة
الى رد قول الكوفيين القائلين بان الواو التى بمعنى مع قولنا لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وتسمى واو الصرف ناصبة للفعل بنفسها لا بتقدير ان كما
قال به جمهور النحاة او الى قوله تنصب يعنى ان عمل هذه الحروف هو النصب
فقط لا النصب والرفع كما كانا فى النوعين السابقين وهى سبعة احرف هو
انت تعلم ان المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا منادى حقيقة او فى
حكمه اعرابا وبناء فكما ان الشيخ الجرجانى ذكر حروف النداء من الحروف الناصبة
كان عليه ان يذكر وا للندبة ايضا اذ جعل يا عاملة فى المنادى دون وا فى
المندوب فرق من غير فارق وترجيح من غير مرجح ولعله لهذه الشبهة ذكر
صاحب المصباح الحوالة على كتاب الشيخ فقال واما ما ينصب المفرد فسبعة على
ما ذكر فى المائة فخلص نفسه من المواخذة الواو وهى بمعنى مع تسمى واو المصاحبة
ايضا واسم المنصوب الذى بعدها يسمى مفعولا معه وهذه الواو فى الاصل للعطف
دو صعنت موضع مع للاختصا ولهذا لا يقوم المفعول معه مقام الفاعل فان واو
العطف فى لبل الانفصال والفاعل كالجزء والفرق بينه وبين واو العطف كلمة مع
... الفرق بينه واو العطف وكلمة مع فلنوضح لك فى امثلته اذا قلت ما

صنعت انت وابوك فمعناه قد يكون ما صنعت انت وحدك وما صنع
ابوك وحده فلا يفهم المعية وهي المرادة اذا قيل ما صنعت انت واباك اذ المعنى
ما صنعت مع ابيك واذا قلت مات زيد وعمرو يفهم موتهما ولا يلزم كون
الموتين في وقت واحد بخلاف ما اذا قلت مات زيد وعمروا فان معناه وقع
موتهما معاً واذا قلت سرت انا وزيد لم يفهم منه الا المشاركة في السير واذا قلت
وزيداً فلا بد من موافقة سيرهما في الزمان بل لا بد ان لا يتفارقا في السير وكذا
المفهوم من قولك لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها بالنصب انه لو خليت بينه
وبينها بان يكونا معاً في مكان واحد لرضعها ولو رفعت الفصيل لم يفهم هذا المعنى
وكذا في نحو استوى الماء والخشبة ليس المقصود بيان العطف بان يكون التقدير
استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها او استوى الماء مع غير الخشبة و
الخشبة مع غير الماء بل المقصود ان الاستواء حاصل للماء مع الخشبة وللخشبة مع الماء
وذلك لانه اذا غرزت خشبة في نهر فاذا نزل الماء او ارتفع بحيث ساوى راس
الخشبة يقال استوى الماء والخشبة فالمعنى تساوى الماء والخشبة في
العلو فليس الماء ارفع من الخشبة ولا الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادة الماء او نزوله وقت انتقاصه
واعلم ان ههنا اختلافات الاول في عامل المفعول معه قال الجمهور هو الفعل
كالمثال المذكور او معناه نحو ما انت وزيداً فان المعنى ما تصنع وزيداً بتوسط
الواو التي بمعنى مع كتوسط الا بين المستثنى وعامله وقال الزجاج ان العامل مقدر
بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك جاء البرد ولابس الطيالسة
وفي المثال المذكور استوى الماء اي ارتفع ولابس الخشبة وساواها وقال الكوفيون
الناصب عامل معنوي وهو الخلاف وهذا اصطلاح منهم ذكروه في انتصاب
الظرف خبر المبتدأ فقالوا انتصاب في ذلك على الخلاف وعنوا به هنالك ان الخبر لما
كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم ارتفع ارتفاعه واذا كان مخالفاً له بحيث لا يطلق
اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في زيد عندك عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل

فيه معنى المخالفة التي تصف بها الخبر واراد وابه ههنا ان في صورة العطف
يجوز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه نحو جاءني زيد وعمرو اذا لم يقصد
به الا اتصاف المعطوف باصل الفعل وفي المفعول معه اريد بيان معنى غير
المشاركة وهي المصاحبة والمعية فقولك استوى الماء
والخشبة ليس معناه استوى الماء واستوى الخشبة لانها لم تكن معوجة حتى
تستوى فقد خالف الثاني الاول فجعلوه مخالفا في الاعراب لمعمول الفعل المتقدم
عليه وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام
مع المنصوب بالظرفية وهي حرف لا تحتمل النصب فاعطى النصب ما بعدها
كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وقال عبد القاهر هو
منصوب بنفس الواو وهو المذكور في المتن والثاني انه هل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش
نعم فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واجاز غيره استدلالا بقولهم ما زلت
اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى الماء الا على سبيل التجوز وكذا سر
والطريق فانه من صور المفعول معه بلا نزاع وليس الطريق مشاركا للمخاطب
في السير المامور به والثالث ذهب الاخفش وابو علي الى ان المفعول معه قياسي
وقال ابن مالك هو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي لا يقاس عليه يوقف عند
ما سمع عن العرب فيه وفصل بعضهم بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت
انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا
فيكون سماعيا والا وهي للاستثناء اي اخراج الشئ عن حكم دخل فيه وهو مشتق
من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان المستثنى مصروف عن
المستثنى منه او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني لانه
ضوعف به الخبر وشفع فان كان الاول مثبتا شفع بالنفي نحو جاءني القوم
الا زيدا فانه لم يجئ وان كان منفيا شفع بالاثبات نحو ما جاءني القوم الا
زيدا فانه جاءني وقيل الثني جعل الشئ شيئين وبالاستثناء جعل المستثنى منه

قسمين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه اعلم انهم اختلفوا فقال المبرد
والزجاج والجرجاني العامل في المستثنى المنصوب الا لكونها نائبة عن استثنى
كما ناب حرف النداء مقام ادعو وهو المذكور في المتن وقال البصريون العامل
فيه الفعل المتقدم كالمثال المذكور او معنى الفعل بتوسط الا نحو القوم اخوتك
الا زيدا اذ المعنى القوم يواخونك الا زيدا وينتسبون اليك بالاخوة الا زيدا
وقال الكسائي هو منصوب بان المقدرة بعد الا محذوفة الخبر فالتقدير
جاءني القوم الا ان زيدا لم يجئ وقال الفراء الا مركبة من ان المخففة ولا العاطفة
واذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها فبلا العاطفة فكان
الاصل جاءني القوم ان زيدا لا جاء اي لم يجئ وقال بعضهم هو منصوب
باستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو والا وحرف النداء دليلان على
الفعلين المقدرين وقال بعضهم العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا و
الكلام على هذه الاقوال وما مر في المطول معه تزييفا وتصحيحا طويل ويا قيل
اختلف في وضعها فقيل موضوعة لنداء البعيد حقيقة او حكما كما في النائم
والحاضر الغافل وكما في يا الله فان المنادي هضم نفسه استقصارا لها و
استبعادا اياها عن ساحة القرب والا فهو تعالى اقرب من كل قريب وقيل هي
موضوعة لنداء القريب والبعيد مشتركة بينهما وقيل بينهما وبين المتوسط
وهو الاظهر لاستعمالها في الكل على السواء ودعوى المجاز في احدها خلاف
الاصل ولك ان تحمل كلام المصنف على المذهب الثالث بان يراد بالقريب او البعيد
ما عدا الاخر فيدخل فيه المتوسط وايا قيل هي كيا لنداء القريب والبعيد والاكثر
على ان ايا وهيا وآي بهمزة فالف وياء ساكنة وآء بالف بين همزتين ثانيهما
ساكنة لنداء البعيد لان نداءه يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف
والى مده وهو يحصل بالالف وقد وجد الامران في هذه الحروف وفي حكم البعيد
الساهي والنائم والمتحير واي قيل للبعيد وقيل للقريب وللمتوسط وقيل هي
والهمزة المفتوحة لنداء القريب لانتفاء الامرين المتقدمين اذ لا كثرة احرف

ولا الف ولك ان تحمل كلام على المذهب الثاني كما فعل صاحب الفوائد الضيائية
قدس سره فقال كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا
فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى
والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة ولعل وجه الفرق كثرة الحروف في
اى دون الهمزة وفي شرح المغني ان ما نقل عن بعضهم ان الهمزة للمتوسط
وان الذى للقريب يا خرق لاجماع النحاة من وجهين جعل الهمزة للمتوسط
وانما هي للقريب وحصر يا في نداء القريب وانما هي للبعيد او اعم واختلفوا في
ناصب المنادى قال الاكثرون انه منصوب بفعل التزم اضماره وهو ادعو على
على ما في كلام سيبويه وتقدير ادعو انسب بمقام النداء كما هو المشهور وهو
انسب منه تقدير انادى على ما قيل واجاز المبرد وتبعه عبد القاهر نصبه على
حرف النداء لسده مسد الفعل فهما زعما ان الفعل المقدر عزل عن العمل وان
وورثه ما التزم في موضعه وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسماء افعال والمنادى منصوب بها وقال الفراء اصل يا زيد يا ازيدا ليكون المنادى
بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف
لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا وقال الكسائي
المنادى المفرد المعرفة لما لم يكن فيه سبب البناء حتى بنى ولا بد فيه من الاعراب
ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو نصبناه لشابه
غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع
وانما نصب المنادى الطويل لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر وهو
عنده مرفوع او منصوب بلا عامل ومما ينبغي ان يعلم ان هذه الحروف السبعة
الناصبة للاسم لا تنصب الاسم عند من يرى النصب بها مطلقا بل لنصبها شرائط
وتفاصيل نقلت في المبسوطات فالواو التي بمعنى مع انما تنصب اذا كان قبلها فعل
كالمثال المذكور في المتن او معنى فعل نحو ما انت وزيدا لان المعنى ما تصنع وان لم

يكن فعل ولا معنى فعل فالواو وان كانت بمعنى مع تكون للعطف بحسب اللفظ
نحو كل رجل وضيعته فان الواو فيه بمعنى مع بلا ريب ومن ثمه ذهب الكوفيون
الى ان وضيعته خبر للمبتداء كانك قلت كل رجل مع ضيعته والا الاستثنائية
انما تنصب اذا كان المستثنى في كلام موجب تام كالمثال المذكور في المتن او مقدما
على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا القوم او منقطعا نحو ما جاءني القوم الا
حمارا والا فان كان في كلام غير تام فهو معرب على حسب العوامل نحو ما جاءني
الا زيد وقرأت الا يوم كذا وما مررت الا بزيد وان كان في كلام تام غير موجب
فيختار البدل ويجوز النصب نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا واما هذه الحروف
الخمسة التي للنداء فهي انما تنصب الاسم اذا كان ذلك الاسم الذي دخلت
هي عليه مضافا الى اسم آخر حقيقة او حكما بان يكون مضارعا للمضاف ويسمى
طويلا ومطولا في اصطلاحهم وهو اسم يجيء بعده امر من تمامه اما الداعي معنوي
او لاضطرار نحوي فالمضاف حقيقة نحو يا عبد الله وايا غلام زيد وهيا
شريف القوم واي افضل القوم واعبد الله والمضارع للمضاف للداعي المعنوي
نحو يا طالعا جبلا فان الجبل معمول لطالعا ونحو يا ثلثة وثلثين فان المجموع اسم
للعدد المخصوص كاربعة وخمسة واما المضارع للداعي النحوي فكالمنادى الموصوف
بالجملة او الظرف نحو يا حليما لا يعجل والا يا نخلة من ذات عرق فانه لابد
ان يجعل من قبيل الوصف قبل نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا
لزم وصف المعرفة بالجملة وكذا المنادى المنكر فانه لا يقع منادى الا موصوفا
بصفة عند الفراء والكسائي فلا يجوزان يا رجلا بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا
ظريفا والصفة تعتبر معه قبل النداء لا بعده ومن ثم التزم عود الضمير من
الوصف على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب رعاية للمعنى كما في يا تميم كلكم
ووجه الفرق ان تيم وقع موقع انتم بنفسه لا بتاكيده واما ههنا فلم يقع الموصوف
موقع المخاطب الا مع الصفة لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا

والتخصيص يحصل بعد الوصف فمعنى الخطاب انما طرأ عليه بعد الوصف و
قبل الوصف له حكم الغيبة كذا في شرح اللباب وبما عرفت من ان نحو يا
رجلا ظريفا شبيه بالمضاف عند الفراء والكسائي ويا رجلا لا يجوز عندهما
ظهر اندفاع النقض الذي اورده بعض المحققين على مذهب الكسائي حيث
جعل المنصوب من المنادى منصوبا بلا عامل لطوله فقال هو منقوض بالمنادى
المنكر وكذا اندفع ما يورد على اللص من انه لا يجوز حصر النصب في المضاف فانه
ينصب النكرة المفردة ايض ووجه الاندفاع انه تبع الفراء والكسائي وترفع الاسم
الاسم ان لم يكن ذلك الاسم مضافا ولا مشبها به بل يكون مفردا وهو لا يكون الا
معرفة عند الفراء والكسائي ما قبل النداء او بعده نحو يا زيد فان اخترنا ان العلم
مع بقاء علميته فان الممتنع هو الجمع بين اداتي التعريف فهو مثال للاول
وان قلنا انه ينكر العلم اولا ثم يدخل عليه حرف النداء فيتعرف تفاديا
عن اجتماع التعريفين فهو مثال للثاني وكذا قولك يا رجل ان قصد به
رجل معين واجاز الجمهور نداء النكرة المفردة من غير توصيف فحينئذ ينصب
نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولعله عندهما محمول على حذف الصفة
اي يا رجلا كائنا من كان ثم ان الضمة في نحو يا زيد ويا رجل بنائية والرفع
انما يطلق على الحركة الاعرابية وليست من حروف النداء بل بسبب مناسبة
كاف ادعوك المشابهة بكاف ذلك على ما قالوا الا ان تلك المناسبة
لما حصلت بسبب وقوعه بعد هذه الحروف نسب الرفع اليها تجوزا و
اطلاق الرفع اما جرى على اصطلاح الكوفيين فانهم يذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس او على تشبيه هذه الحركة بالحركة الاعرابية في العروض
والطرو ومن ثم اجازوا الرفع في توابعه حملا على لفظ المنادى ووقع في الكشاف
اطلاق النصب على الحركة البنائية حيث قال في تفسير قوله تعا اذ قال الحواريون
يا عيسى ابن مريم عيسى في محل النصب على اتباع حركة الابن كقولك يا زيد

ابن عمرو وهي اللغة الفاشية ويجوز ان يكون مفهوما كقولك يا زيد بن عمرو انتهى قال الفاضل المصري مراده بالنصب الفتح لظهور ان المفرد المعرفة مبني ثم الرفع انما يكون اذا لم يلحق آخر الاسم الف الاستغاثة نحو يا زيداه والف الندبة نحو يا محمداه ولا الالف التي يلحق آخر المنادى البعيد لرفع الصوت كما تقول يا زيداه على ما صرح به الرضي في بحث الندبة هذا غاية ما تكلفنا في تصحيح كلام المص وتوجيهه والا فهو كما ترى وبعد موضع نظر فانه ان اراد بالنصب اعم من اللفظي والمحلي فلا شك ان المنادى في يا زيد منصوب محلا ومن ثم جاز النصب في توابعه حملا على المحل وان خص بغير المحلي ففيه ان الموصول شبيه بالمضاف على ما صرح به الرضي في بحث نداء المعرف باللام ونصبه لا يكون الا محليا لانه مبني وكذا في نداء من الموصوفة بجملة على ان حسن المقابلة يقتضي ان يخص الرفع ايضا بغير المحلي مع ان نحو يا هذا في محل الرفع فتأمل

النوع الخامس

حروف تنصب الفعل المضارع وهي اربعة احرف وزاد الكوفيون ستة اخرى وهي حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو والجمهور على ان ان مقدرة بعدها وانما عملت هذه الحروف عمل النصب لان ان وهي امها توافق ان المشبهة لفظا بعد تخفيفها ومعنى في جعل مدخولها في تاويل المصدر ولن وكي واذا محمولات عليها المشابهتها اياها في معنى الاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان وحدها والثلاثة الباقية لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة بعدها والاكثرون على خلافه فان حرف مصدري يجعل مدخولها في تاويل المصدر فلا تدخل الا على الفعل المتصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يأول به فان في قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مخففة لا مصدرية ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح المفصل من بحث حروف المصدر انها مصدرية ويقدر بالتوقع اي في توقع اقتراب اجلهم ثم اعلم ان مدخولها قد يكون

ماضيا كقوله تعالى لولا ان منّ الله علينا وما كان جواب قومه الا ان
قالوا ولولا ان كتب الله ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم وعبس وتولى
ان جاءه الاعمى واعجبني ان قمت ومضيا دعا ولهانيه خاصة بأثر ان اخوات
نصبه وتخصيصه بالاستقبال كذا في الرضي وزعم ابن طاهر ان ان التي
تدخل على الماضي غير التي تدخل على المضارع وتنصبه بل هي مخففة من المثقلة
او مفسرة او زائدة على ما يحتمله المقام وذلك لان الداخلة على المضارع
لما كانت مخصصة له بالاستقبال كانت كالسين وسوف فكيف تدخل
الماضي ولو دخلت عليه لحكم على محله بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية ولا قائل به فاشار المص الى ان ان الناصبة للمضارع
تخلصه للاستقبال وان دخلت على الماضي ايضا في بعض الاحيان يعني انه
ليس بين كونها في المضارع لتخليص الاستقبال وبين دخولها على الماضي تناف
الا ترى ان ادوات الشرط تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الماضي بالاتفاق
نعم فرق بين دخول ادوات الشرط على الماضي وبين دخول ان المصدرية عليه فان
ادوات الشرط تؤثر في معنى الماضي بالقلب الى الاستقبال دون ان المصدرية ولا
بعد في ذلك فان قد في المضارع تفيد التحقيق مع التقليل وفي الماضي تحقيق
فليكن ان كذلك تفيد في المضارع المصدرية مع الاستقبال وفي الماضي المصدرية
فقط وانما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اثرت في معناه
فاثرت الجزم في محله كما في ان فانها لما اثرت التخليص للاستقبال في معنى المضارع
اثرت النصب في لفظه كذا في المغني اعلم ان ان يكون في موضع الرفع نحو وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم وفي موضع النصب نحو اريد ان تحسن الي اي اريد
احسانك وفي موضع الخفض نحو عجبت من ان ضربت اي من ضربك في الزمان الماضي
وقد تكون محتملة للنصب والخفض نحو اسلمت ان ادخل الجنة اي لان ادخل
فان حذف حرف الجر من ان وانّ قياسي وهل المحل يحتمل بعد حذف الجار جرا

او نصبا فيه خلاف مذكور في محله ومثال دخول ان على الماضي باقيا على معناه ما
ذكرنا من الايات ومرادا به معنى الاستقبال قولك زيد حسبي من شدة ذكر ان نفخ
في الصور فصعق من في السموات تريد ان ينفخ وعبرت عنه بالماضي محافظة
على نظم القران وتنزيلا لمتيقن الوقوع منزلة الواقع وكذلك قولك اسلمت
ان دخلت الجنة تريد لان ادخل الجنة في دار البقاء وعبرت عنه بالماضي
تفاؤلا وتنزيلا لمرغوب الوقوع منزلة الواقع لان الراغب في الشيء يكثر
تصوره فيخيل اليه حاصلا وجعل الماضي في المثالين المذكورين للاستقبال
ليس لدخول ان بل لقرينة خارجية لان جعل الماضي بدخول ان للاستقبال مما
لا يدل عليه عقل ولا نقل ولا استعمال هذا غاية سعينا في تطبيق كلام
المص لكلام الائمة والا نهو كما ترى ولما ذكرنا من ان ان يجعل مدخولها في
تاويل المصدر ماضيا كان او مضارعا تسمى ان هذه مصدرية وليس هذا
اسما مختصا بها فان ما ايضا تسمى مصدرية فالتسمية ههنا كالتسمية
في قولك سمي زيد انسانا وقد شاع اطلاق المسميات على افراد الشيء نعم اذا
قوبلت المصدرية بالمخففة والمفسرة يراد بها ان هذه كما لا يخفى على من
تتبع عباراتهم ولن لا يدخل الا على الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال
ويفيد النفي بلا تاكيد ولا تابيد على ما في المغني وقيل انها لتاكيد نفي المستقبل
واختاره الزمخشري في كشافه فلن لا تدخل على المضارع لنفي اصل الفعل فاذا اردت
المبالغة والتاكيد في نفي القيام قلت لن اقوم وهذا مستفاد من استقراء كلام
العرب ولذا قال سيبويه لن اضرب نفي لقوله ساضرب فجعلها في مقابلة
السين المفيدة للتاكيد وقيل هي لتابيد النفي واختاره الزمخشري في انموذجه
وزيف بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم
انسيا ولما صح النهاية في فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي فان التابيد
والانتهاء يتناقضان ولكان ذكر الابد في لن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه

ولنا قض الادلة القطعية الدالة على وقوع رؤيته تعالى في الآخرة المذكورة في
كتبنا الكلامية مثل قوله تعالى في جواب موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام
حين قال رب ارني انظر اليك لن تراني والتناقض بين الادلة القطعية
باطل ثم انهم اختلفوا في لن فهي حرف مفرد برأسه عند سيبويه وهو
الاظهر واصلها لا عند الفراء كما ان ام لم لا ايضا قلبت الالف في احدهما
نونا وفي الآخر ميما وزيف بانه لا دليل على قوله على ما في الرضي وبان المعروف
انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا على ما في المغني وبان فيه فوات
معنى التاكيد الذي فيه على ما في الغالي ولذا قال بعض المحققين ان الظاهر
هو مذهب سيبويه ولا وجه لرده الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر
بالبال ان اصله لا ألحق به النون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل
للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لمنفي لتاكيد واصلها لا ان عند الخليل والكسائي
لوقوع لا ان يلاقي بمعنى لن يلاقي في الشعر فحذفت الهمزة تخفيفا من غير
علة قياسية فصارت لان لسكون النون ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
الالف والنون فبقيت لن ورد قوله بان لا يجوز تقديم ما في حيز ان عليه فلا
يقال زيدا ان تضرب خير لك وجاء تقديم معمول لن عليه كما حكى سيبويه
عن العرب عمرا لن اضرب وبانه لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان
فان لن افعل كلام تام ولا ان افعل بمعنى لا فعلي وهو ليس بكلام وقال المبرد
انه مبتدأ حذف خبره اي لا فعلي واقع وهو مردود بانه لم ينطق به مع انه
لم يسد شيء مسده الا ان يقول الخليل لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف وكي مذهب الاخفش ان كي
في جميع استعمالها حرف جر بمعنى لام التعليل وهي الداخلة على ما الاستفهامية
في قولهم في السوال عن العلة كيمه بمعنى لمه وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان
وقد تظهر في ضرورة الشعرية واذا اجتمعت مع اللام نحو لكي لا يبصر فاحدهما

تاكيد للاخرى ومذهب الكوفيين وهو المذكور في المتن انها في جميع استعمالاتها
حرف ناصبة بنفسها مثل ان موضوعة للسببية وان التي بعدها في الاشعار
زائدة وكذا اللام في كي ليبصر فان لام الجر لا يفصل بين الفعل وناصبه وفي كيمه الفعل
محذوف كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي تفعل ماذا ومذهب البصريين
انها قد تكون ناصبة بنفسها كان وقد تكون جارة مذكورا بعدها ان وقد
تكون جارة مضمرة بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة بنفسها
لا غير بمعنى ان والتعليل مستفاد من اللام واذا جاءت بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام التعليلية وكذا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل
الامرين ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى لام التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا
بعدها ان واللام عندهم في كي ليبصر زائدة او بدل من كي الجارة التي يكون
ما قبلها سببا لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول
مضمون ما قبلها مثل اسلمت كي ادخل الجنة فان الاسلام سبب اي بحسب
عادة الله تعالى شانه موجب لدخول الجنة والا فلا موثر في الوجود الا الله تعالى
على ما هو المذهب فلا ينافي ما في الحديث لن يدخل احدكم الجنة بعمله فان المقصود
في الحديث نفي التاثير وقد سبقت الاشارة الى ذلك في بحث الحروف الجارة ايضا
وقيل في تفسير السببية اي يكون ما بعدها سببا لما قبلها والمآل واحد فان تحقق
ما قبلها في الخارج سبب لما بعدها وما بعدها باعتبار الذهن سبب لما قبلها فلكل
منهما سببية بالنسبة الى الآخر ذهنية او خارجية واذن قال الجمهور هي حرف وقيل اسم
والاصل في اذن اكرمك اذ جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت
ان بعدها وعلى الاول فالصحيح انها ناصبة بسيطة لا مركبة كما روي عن الخليل ان اصلها
اذ ان مركبا كما ان اصل لن لا ان فخففت وعلى البساطة فالصحيح انها ناصبة بنفسها
لا ان ان مضمرة بعدها كذا في المغني وقال الرضي الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني
ان اصله اذ وذلك لانهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى اللفظ

اذ وجرّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك
اى اذ تزورني اكرمك واذن صالح للماضي كقول الشاعر ع اذن لقام بنصري
معشر خشن ۞ وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن
اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ الا انه كسر ذلك
نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المتقدم وفتح ههنا ليكون
في صورة ظرف منصوب واذا انتصب الفعل بعدها فبان المقدرة والفعل
المنصوب بعدها المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى
اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل واطال في تحقيق هذه الدعوى كما
هو دابه فعليك بمطالعة كلامه اعلم ان الجمهور يكتبونها بالالف وكذا
رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وهذا الخلاف مبني على الخلاف
في الوقف عليها فالجمهور على ان نونها عند الوقف عليها تبدل الفا
تشبيها بتنوين المنصوب والمازني على انها لا تبدل كنون ان ولن وعن الفراء
انه ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا
وفي صورة العمل العمل مميز للجواب والجزاء في شرح الوافي المراد بكونها للجواب
وقوعها في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا او مقدرا والمراد بكونها للجزاء ان يكون
مضمون الكلام الذي فيه اذن جزاء لمضمون كلام آخر وفي المفصل واذن جواب
وجزاء يقول الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به و
صيّرت اكرامك جزاء على اتيانه وفي شرحه لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على
التحقيق بل قد يكون لمتكلم وقد يكون جوابا التقدير ثبوت من فمثال الاول ما ذكره
مثال الثاني قولك لو اكرمتني اذن اكرمك لانه في تقدير جواب متكلم يسال
ماذا يكون مرتبطا باكرامي فاجاب بارتباط الكرامة به واما معنى الجزاء فيها فوافق
وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك تنبيها على ان فيها معنى
الجزاء حتى يصح تقديره مصرحا به وفي شرح اللباب اذن جواب وجزاء هذا وضعه

يقال لمن قال انا اتيك اذن اكرمك فهو جواب لقوله وجزاء لفعله وفي
المغني قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبيني في كل موضع وقال
الفارسي في الاكثر وقد يتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن
اظنك صادقا اذ لا مجازاة ههنا انتهى والاكثر ان يكون جوابا لان ولو ظاهرتين
او مقدرتين فالاول نحو ان جئتني اذن اكرمك وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم والثاني نحو ان يقال اتيك فتقول اذن اكرمك
ان اتيتني اذن اكرمك وقوله تعالى وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله
بما خلق هذا كلامه مع حذف بعض الامثلة وفي بعض شروح الكافية اذن
في قولك اذن تدخل الجنة جواب لمن قال اسلمت كانه يساله عنك انه ما
جزاء فعلي وجزاء الاسلام كانك قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجعل
ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن تدخل الجنة
فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى وما كان معه
من اله الاية فان قلت اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع
قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف
تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه
وهو جواب لمن معه المحاجة تم كلامه وفي الرضي الغالب في اذن تضمن معنى
الشرط لكونه كاذا وحينئذ في حذف الجملة المضاف اليها وهو المعنى بقول سيبويه
اذن جزاء وانما قلنا بغلبة تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق
النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين والمقصود من نقل
هذه العبارات ان تتامل فيها فتفهم ان المراد بالجواب هل هو المعروف وهو مقابل
السؤال او ما يقع في عبارات النحويين من جواب القسم وجواب لو وجواب ان و
لما الى غير ذلك وان المقصود من الجزاء هل هو المعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية
بپاداش او ما هو الجاري على السنتهم من جزاء الشرط وليس كل جزاء للشرط جزاء لغويا
الى قولك ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان اخذ تلك حمى فقد تعفنت

اخلالها فعليك بالتامل فيما ذكرت وهو لا يتحقق الا في الزمان المستقبل
يحتمل ان يكون الضمير راجعا الى عمل اذن المفهوم من عده من العوامل الناصبة
يعني ان عمل اذن لا يتحقق في كلامهم الا اذا كان الفعل المضارع الذي دخل عليه
اذن بمعنى الزمان المستقبل كمثال دخول الجنة اما اذا كان بمعنى الحال كقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا فيجب الرفع بعده ولا يجوز ان تنصب الفعل
وانك في حال الظن وذلك لان عمل هذه الحروف مبني على الاستقبال الاترى
ان ان ولن وكي لا حظ لها في الحال ولا يلزم من ذلك انه يعمل كلما كان الفعل
استقباليا حتى يرد انه لا يعمل في صورة التاخر وان كان الفعل استقباليا نحو
اكرمك اذن وكذا فيما اذا كان خبرا عما قبله او جزاء له او جواب قسم نحو انا اذن
اكرمك وان تكرمني اذن اكرمك بالجزم ووالله اذن لاخرج ويحتمل ان يكون
الضمير راجعا الى الجواب والجزاء بتاويل كل واحد كما يفهم من ظاهر عبارة الفوائد
الضيائية حيث قال بعد ذكر كون اذن جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
او بتاويل المجموع من حيث المجموع كما حمل عليه عبارة الفوائد الضيائية في بعض
الحواشي وانت تعلم ان مضمون الجواب يحتمل ان يكون ماضويا او حاليا او استقباليا
نحو قولك في جواب من قال اسلمت اذن وجبت عصمة مالك ودمك او
اذن احبك او اذن تدخل الجنة وكذا الجزاء يجوز ان يكون ماضويا نحو لو جئتني
لاكرمتك او استقباليا نحو ان اسلمت تدخل الجنة ولا يكون حاليا الا في ضمن
الاستمرار نحو اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي هذا
عادتهم المستمرة وهذا اذا اريد بالجزاء الجزاء النحوي اما لو اريد به معنى پاداش فلا
شك في جواز كونه ماضويا وحاليا واستقباليا بالنسبة الى زمان المتكلم واما
بالنسبة الى الفعل الذي هو جزاء له فلا يكون الا استقباليا اذ مكافاة الفعل
يكون بعده لكن هذا لا يقتضي ان يكون الفعل الذي دخل عليه اذن فعلا استقباليا
كقوله تعالى اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا اذن لاذقناك فان الاذاقة
جزاء الركون فالتفريع الذي في قوله فهو لا يدخل الا على الفعل المستقبل غير تام الا

ان يقال الفاء زائدة او لمجرد الترتيب الذكري والمقصود بيان حكم آخر لاذن وهو انه لا يدخل الا على الفعل المضارع ولا يدخل الماضي ويوافقه ظاهر ما في المصباح وان من بين الحروف الناصبة تدخل على الماضي وتضمر بعده ستة احرف فان قلت قد وجدنا اذن دخلت على الماضي نحو اذاً لامسكتم واذاً لاذقناك قلت اجاب عنه في الضوء بانا لا نسلم ان اذن دخلت على الماضي بل هي حرف ملغاة بين الشرط والجواب لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى كانه قيل لو انتم تملكون لامسكتم اذن ولو ركنت اليهم شيئاً قليلاً لاذقناك اذن فتامل مثل اذن تدخل الجنة في جواب من قال اسلمت في المنهل ولا يقع اذن في كلام مبتدأ ليس جواباً عن شيء النوع السادس حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف اربعة منها تجزم فعلاً واحداً بالاصالة وواحد منها تجزم فعلين على ما ستعرف وكان الاحسن ذكره في النوع السابع لكن عده منها لكونه بخلاف ما في النوع السابع لم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي واحترز به عن لا النافية نحو لا تضرب والزائدة نحو لا اقسم وقد يقع في عباراتهم لا النهي بالاضافة وترك في كما في قولهم لا التبرئة ووجه صحته مع ان لا علم لنفسها انه قد يصح اضافة العلم مع بقاء العلمية نحو زيد الصدق ومضر الحمراء وزيد الخليل اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا على ما صرح به الرضي في بحث الاضافة على انه يجوز ان ينكر ثم يضاف كما في قول الشاعر علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم وان المقتضية للشرط والجزاء الدالة على كون الاول سبباً للثاني على ما ذكره الاكثرون وتبعهم المص كما سيصرح به في النوع السابع وكون الثاني لازماً للاول على ما حققه الرضي وكون الثاني بحيث يصدق عند صدق الاول على ما ذكره الميزانيون فيشمل اللزومية والاتفاقية ولعل مراد الرضي باللزوم هو الاتصال الموجود في اللزومية والاتفاقية لا ما هو مقابل الاتفاق فلم يجعل الظاهر ان هذا مبتدأ وخبر وكذا قوله ولما

مثل لم وحسن التقابل يقتضى ان يجعل قوله ولام الامر وهى لطلب الفعل ولا فى
النهى وهى ضد لام الامر وان وهى تدخل آه كذلك لكن الواو ياباه اللهم الا ان يحمل
على الزيادة بين المبتدأ والخبر على ما صرح به صاحب المعدن فى شرح ديباجة الكنز
ويحتمل ان يكون لم مبتدأ وخبره قوله مثل لم يضرب وقوله تجعل آه حالا من المبتدأ
على ما جوزه بعضهم او جملة معترضة وعلى هذا يجعل الامثلة خبر الباقى الحروف ايضا
ليكون تمثيلات الحروف على نسق واحد ولا يخلو عن بعد فتامل المضارع ماضيا
منفيا اى من حيث المعنى وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم ومنهم الجزولى فى لم
ولما الى انها تدخل على لفظ الماضى فيصرف لفظه الى لفظ المضارع
دون معناه فعلى الاول التغيير فى المعنى وعلى الثانى فى اللفظ والاول هو الصحيح لانه
نظير او هو المضارع الواقع بعد لو ولا نظير للقول الثانى وانما جعل المص مثل لم
يضرب بمعنى ما ضرب لا ان المقصود من لم يضرب نفى الضرب فى الزمان
الماضى كما فى ما ضرب لا لان لم لنفى الماضى القريب من الحال كما ان ما
كذلك ولذلك جعل سيبويه ما فى نفى الماضى مقابلة لقد فى الاثبات ولا
شك ان قد للتقريب من الحال فكذا ما هو مقابل له اذ لم يقل احد بكون لم
للتقريب نعم يمكن ان يقصد معنى التقريب فى تفسير لما لما فى المغنى ان منفى لما
لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم ولما قيل كانت فى الاصل
لم زيدت عليها ما لافادة الاستغراق مثل لم فى جعل المضارع ماضيا منفيا
لكنها اى لكن كلمة لما مختصة اسم الفاعل والمفعول فان الاختصاص جاء
لازما ومتعديا على ما فى شرح المفتاح بالاستغراق اى بامتداد النفى واستمراره
من حين الانتفاء الى وقت التكلم مثل لما يضرب زيد اى ما ضرب فى شىء من
الازمنة الماضية ولم يوجد فى شىء منها اصلا الى الآن بخلاف لم يضرب فانه
يفيد نفى الضرب مطلقا لا بشرط الامتداد والاتصال بزمان التكلم فنفى لم
يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا
مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون

وفى الفوائد الضيائية تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وفى المغنى ولا متداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه ما قمت عقيب قيامى ولم يجز قمت فلما تقم لان معناه ما قمت من حين انتفاء القيام الى الان والباء فى قوله بالاستغراق اما داخلة على المقصور عليه يعنى ان لما مقصورة على الاستغراق لا تتجاوز الى عدم الاستغراق بخلاف لم فانه يجتمع مع الاستغراق وعدمه او داخلة على المقصور فالمعنى ان افادة الاستغراق والدلالة على الازمنة مقصورة على لما لا توجد فى لم فانها لا تدخل على الاستغراق ولا تقيده وان اجتمعت معه وفرق بين عدم الاستغراق وبين عدم افادته وبالجملة فى هذا الكلام رد على الاندلسى حيث قال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه ولام الامر وهى مكسورة وفتحها لغة سليمية وتسكن بعد الواو والفاء لانهما مع اللام المكسورة وحرف المضارعة تصير كتف فتخفف كما يخفف كتف وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم فى قراءة الكوفيين حملا لها عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وهى لطلب الفعل الذى دخلت هى عليه فنحو ليترك لطلب الترك الذى هو فعل ايضا اما عن الفاعل الغائب وهو الكثير الشائع مثل ليضرب زيد ولينفق ذو سعة وليقض علينا ربك او عن المفعول الغائب لا معنى لطلب الفعل عن المفعول فان الفعل انما يصدر من الفاعل ولعل المراد بالفعل المعنى المصدرى سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول فالمطلوب فى مثل ليضرب زيد هو الضرب بمعنى الضاربية وفى مثل ليضرب زيد هو الضرب بمعنى المضروبية وهو فى الحقيقة طلب الضرب من الفاعل المحذوف اى ليضربه احد فيصير مضروبا وانما عدل عنه للاشعار بان الغرض الاصلى والمقصود لذاته هو كون زيد مضروبا لا كون احد ضاربا له وفرق بين

القصدين وان لم يتحقق احدهما بدون الاخر او عن المفعول المخاطب مثل لتضرب
هذا ايضا فى الحقيقة طلب الفعل عن الفاعل الغائب المحذوف ولم يذكر الفاعل
المخاطب لانه لايدخل عليه اللام الا اقل قليل كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا
وفى الحديث لتاخذوا مصافكم او عن الفاعل المتكلم ودخول اللام فى هذه
الصورة قليل لان امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال سواء كان المتكلم مفردا
مثل لاضرب زيدا وقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم او كان معه غيره
مثل لنضرب زيدا وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم او عن المفعول المتكلم مثل
لاضرب لنضرب هذا ايضا فى الحقيقة طلب الفعل عن الفاعل الغائب المحذوف
ولا المستعملة فى معنى النهى وهى ضد لام الامر اى لطلب ترك الفعل او عدمه
على اختلاف فيه والمراد الفعل الذى دخلت عليه لا وان كان تركا فقولك لا
تترك لطلب ترك الترك وهى اعم تصرفا من اللام تدخل على جميع صيغ المضارع
كما اشار اليه المص بقوله اما عن الفاعل الغائب او المخاطب او المتكلم وهو
قليل كلام الامر لما عرفت مثل لا يضرب زيد لا يتخذ المؤمنون الكافرين
اولياء لا تضرب زيدا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء لا اضرب زيدا لا
نضرب زيدا لا ارينك ههنا وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام
السبب والاصل لا تكن ههنا فاريك ولا يفعل زيد فعلا قبيحا فاضربه و
مثله فى الامر وليجدوا فيكم غلظة اى واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك و
انما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ
فلم يقصد لذاته بل ليجدوا او عن المفعول الغائب او المخاطب او المتكلم مثل
لا يضرب لا تضرب لا اضرب لا نضرب يعرف معانى هذه الالفاظ بما
ذكرنا سابقا فتذكره وان وهى لانتصالها الشرط والجزاء تدخل على الجملتين
الا ان يتقدم على ان ما يغنى غناء الجزاء نحو اضرب ان ضربتنى فاضرب عند
البصريين ليس بجزاء الشرط لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه
ولا يقدرون مع هذا المقدم جوابا آخر للشرط لانه يغنى عنه وقال الكوفيون هو

جواب للشرط لكنه لم يجزم ولم يصل بالفاء لتقدمه والانجزام والتصدير
مشروط بالتاخير عندهم والجملة الاولى لا تكون الا فعلية ولهذا جعلوا احد
في وان احد من المشركين استجارك فاعلا للفعل المحذوف يفسره الفعل
المذكور والجملة الثانية قد تكون فعلية نحو ان ينتهوا يغفر لهم وقد تكون
اسمية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وتسمى الجملة
الاولى شرطا وشرطية لانها علامة لتحقق الثانية والشرط لغة العلامة ومنه
اشراط الساعة اي علاماتها وشروط الصكوك لانها علامة دالة على التعريف
وتسمى الجملة الثانية جزاء وجزائية لانها تبتنى على الاولى كابتناء الجزاء اي
المكافاة على الفعل ولا يخفى عليك ان ما ذكره المص ههنا يوافق ما في التسهيل
ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين ويشهد به العرف ايضا فان الجزاء اسم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان
جملة فعلية لكن ظاهر كلام ابن الحاجب حيث قال وكلم المجازاة تدخل على
الفعلين ويسميان شرطا وجزاء وما سيذكره المصنف من قوله فان كان
الشرط والجزاء فعلا مضارعا او ان كان الجزاء وحده فعلا مضارعا وتدخل على
الفعلين ويسمى الاول شرطا والثاني جزاء يدل على ان الشرط والجزاء هي
الافعال التي في تينك الجملتين لا نفس تينك الجملتين وقد شاع هذا الاطلاق
في عبارات المصنفين كما لا يخفى على المتتبع ولعل اطلاقهما على الفعلين بطريق
التجوز لظهور اثر حرف الشرط فيهما في بعض الاحيان لفظا او محلا بخلاف الجملة
الاسمية فان تاثير حرف الشرط في مجموع الجملة ليس الا فلا يطلقون الجزاء
على جزئها اصلا وعبارة التسمية في الكافية وفي هذا الكتاب مصروفة عن
الظاهر لان التسمية يتبادر منها الاطلاق على سبيل الحقيقة الا ان يدعى الاشتراك
اعلم ان الجملة الشرطية لا محل لها من الاعراب وانما الاعراب على فعل الشرط لفظا
نحو ان تضرب اضرب او محلا نحو ان قام زيد قام عمرو ومحل الجزم محكوم به للفعل
لا للجملة ولهذا جاز ان قام ويقعد اخوك على الاعمال ولو كان محل الجزم للجملة باسرها

لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل واما الجملة الجزائية فان صدرت بفعل
يجزم لفظا نحو ان تقم اقم او محلا نحو ان جئتني اكرمتك فهي مما لا محل لها
ايضا من الاعراب لان محل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة بتمامها والا فهي في محل
الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فقوله فلا هادي له في محل الجزم
ولهذا قرء يذرهم بالجزم عطفا على المحل وبالجملة الجملة الجزائية المقرونة بالفاء
في محل الجزم وما ليست مقرونة بها ليست في محل الجزم فان كان كل من الشرط
والجزاء فعلا مضارعا او كان الشرط وحده فعلا مضارعا سواء كان الجزاء ماضيا
او امرا او نهيا او جملة اسمية فتجزمه اي الفعل المضارع كلمة ان على سبيل
الوجوب ان اراد بالجزم الجزم اللفظي فينبغي ان يقيد المضارع بما اذا لم يلحقه
نون جمع المؤنث وبما اذا لم تدخله لم الجازمة فان الجزم حينئذ يكون بلم لا بان لقرب
لم وسبقها ولا يعملان معا لان ان دخلت على لم اخرج مثلا فلا يتصور فيه التنازع
وان اراد اعم من اللفظي والمحلي ففيما اذا كان الجزاء والشرط ماضيين يكونان
مجزومين ايضا محلا مثل ان تضرب اضرب مثال للقسم الاول وان تضرب
ضربت مثال للقسم الثاني وكون الجزاء ماضيا قالوا وكون الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا مستهجن لتاثير اداة الشرط في الفعل الابعد باخراجه عن
معناه الى معنى الاستقبال من غير ان يؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ولذا لم يوجد
في الكتاب المجيد بل قال البعض لا يجيء الا في ضرورة الشعر وان تضرب
فزيد ضارب مثال لكون الجزاء جملة اسمية ومما ينبغي ان يعلم ان ما
ذكره من القاعدة وما سيذكره من قاعدة جواز الوجهين مقيد بما اذا لم
يدخل السين او سوف او لن وبالجملة ما اذا لم يدخل الفاء على المضارع
فانه اذا دخلت الفاء يمتنع الجزم صرح به في التسهيل وحينئذ يكون مجموع
الجملة في محل الجزم وهكذا الحال في الماضي المصدر بالفاء لا يحكم بمحل الجزم
على مجرده بل على مجموع الجملة في ضوء المصباح ان الجزم في الماضي المجرد من
الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخلته الفاء في

موضع الجملة بمجموعها لكونه ماضيا صريحا لا مجال لتاويله بالمستقبل
نحو ان تاتنى اليوم فقد اتيتك امس وكذا الحال فى الجملة الاسمية والامر و
النهى والدعاء الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه لا يتاتى لك ان تقول
اكرم مجزوما فى التقدير ولكنك تقدر الجزم على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو
ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتنى اليوم فقد اكرمتك امس اذ المعنى
ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع مستحقا واما فى قولك ان خرجت خرجت
فلا حاجة لك ان تتاول الفعل الى فعل آخر وان كان الجزاء وحده فعلا مضارعا
ويكون الشرط فعلا ماضيا فتجزمه اى المضارع ان على سبيل الجواز نحو ان ضربت
اضرب بالجزم والرفع معا اما الجزم وهو الاكثر الشائع المتفق عليه فظاهر
لوجود الجازم مع عدم المانع واما الرفع كما فى قوله شعر وان اتاه خليل يوم
مسئلة ✣ يقول لا غائب مالى ولا حرم ✣ الخليل الفقير من الخلة بفتح الخاء بمعنى
الحاجة والحرم بكسر الراء الحرمان فلان ان ضعفت عن جزم الجواب بحيلولة
الماضى بينهما وبينه غير معمول فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فيكون
الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط محلا كما يجزم سائر الجوازم جزما واحدا
كلم ولما ولام الامر ولاء النهى كذا فى الرضى والمبرد يمنع الرفع ويجعل هذا الشعر
شاذا او يقدر الفاء والفاء مانع من الانجزام وهذا الاخير وهو تقدير الفاء
احد الوجهين عن سيبويه والوجه الآخر عنه انه محمول على التقديم والتاخير
اي يقول ان اتاه فهو دليل الجواب لا عينه ويبتنى على اختلاف الوجهين انه
اذا جيئ بعد هذا الفعل المرفوع بفعل فهل يجزم او لا فعلى قول سيبويه
الاخير لا يجوز الجزم وعلى قوله الاول ينبغى ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ
الفعل والجزم على محل الفاء المقدرة فان الجزاء المقرون بالفاء لفظا او تقديرا
مجزوم محلا **اعلم** انهم اختلفوا فى عامل الشرط والجزاء فقال السيرافى ان العامل
فيهما كلمة الشرط لاقتضاء الفعلين اقتضاء واحدا فهى كالابتداء العامل فى الجزئين
وعليه مبنى كلام المص وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل فى الشرط

وهما يعملان فى الجزاء وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر و الفعل والفاعل يعملان فى المفعول به وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط وحده وهذا كما قيل ان الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار وهذا كما قيل فى ارجلكم ان الجر للجوار وقال المازنى الشرط والجزاء مبنيان على السكون لعدم وقوعهما موقع الاسم كالامر بغير اللام

النوع السابع

اسماء تجزم الفعل المضارع هذا الكلام مبنى على ان اذما اسم وسيجيئ الاختلاف فيه وما فى بعض شروح المائة ان قوله اسماء محمول على التغليب لكون بعضها حروفا ففيه انه لا وجه لعد الحروف من هذا النوع اذ لا فرق بين هذا النوع والنوع السادس الا بالحرفية والاسمية ومن ثم عد ان فى النوع السادس مع انها تناسب هذه الاسماء فى جزم الفعلين كما عرفت حال كونها مشتملة على معنى ان وقد سلكوا طريق الايجاز والاختصار بتضمين هذه الاسماء معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فى من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت زيدا وان ضربت بكرا ضربت بكرا وان ضربت خالدا ضربت خالدا وهكذا الى ما لا يمكن احصاؤه فاتوا باسم عام يشتمل الجميع فقالوا من ضربت ضربت فدل على كل انسان وبنى لتضمنه معنى ان وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما وقد التزم المص الاشارة الى تضمن هذه الاسماء معنى ان الشرطية فى تفسير امثلتها كما سيجيئ وانما قيد عملها بحال كونها مشتملة على معنى ان اذ لو لم تكن كذلك لم تعمل كما فى من الموصولة والاستفهامية وغير ذلك وتدخل هذه الاسماء على الفعلين وقد لا تدخل عليهما اذ لا شك فى صحة وقوع جزاء هذه الاسماء جملة اسمية كما فى قال الله تعالى وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ من كان عدوا لله الى قوله فَاِنَّ اللّٰهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِيْنَ وكانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فى ان التى هى اصل هذه الاسماء ويكون الفعل الاول سببا للفعل الثانى اى بحسب اعتقاد المتكلم واعتباره فان فى قولك متى تشتمنى اكرمك ليس الشتم سببا حقيقيا للاكرام لكن المتكلم اعتبر

تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانه عند الناس سبب الاكرام عنده ويسمى الفعل الاول شرطا
والفعل الثاني جزاء ان كان اطلاق الشرط والجزاء على الفعلين بطريق الحقيقة
فيهما وان كان على سبيل المجاز فاما ان يراد بالتسمية معنى الاطلاق مطلقا
وان كان المتبادر الاطلاق الحقيقي او يراد انه يسمى الفعلان مع متعلقاتهما
شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء هو الجملة الثانية على ما في التسهيل
فان كان الفعلان مضارعين او كان الاول مضارعا دون الثاني فالجزم
واجب في المضارع قد عرفت ما يتعلق بهذا الكلام في النوع السادس وقد ذكر المص
حكم القسمين ههنا واخر حكم الثالث وهو ان يكون الجزاء وحده فعلا مضارعا
الى آخر البحث وفي بحث ان الشرطية ذكر الاحكام الثلثة متصلة ولا يظهر لذلك
نكتة سرية الا التفنن في الكلام وتكثير الاساليب في البيان وهي تسعة اسماء
من وما واي وكذا اية في المؤنث ولم يذكره المص اكتفاء بالمذكر على ان في ثبوتها
كلاما ومهما وايتما واني واذما ومتى وحيثما فمن مبتدأ خبره قوله مثل و
هكذا في سائر الاسماء وما بين المبتدأ والخبر جمل معترضة لبيان معاني
هذه الاسماء وهو اي لفظ من مفرد مذكر يصلح للمثنى والمجموع والمؤنث
فان عنى به احد هذه المعاني فيجوز في الضمير واسم الاشارة مراعاة اللفظ
وهو الاكثر ورعاية المعنى قال الله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا
ففي خالدين رعاية المعنى وفي يؤمن ويعمل ويدخله واحسن الله له
رعاية اللفظ لا يستعمل الا في ذوي العقول جمع عقل بمعنى العلم لا بمعنى
القوة الباطنة ليشتمل الباري تعالى ولا يستعمل لما لا يعلم خاصة خلافا
للقطرب بل يقع على ما لا يعلم تغليبا نحو من تشتر اشتر غلاما كان او جارية
او فرسا نحو من يكرمني اكرمه كلمة من مبتدأ واختلف في خبرها فقيل لا خبر له
وهو خروج عن المعنى وقياس العربية وقيل الخبر هو الجزاء لان الفائدة به تمت

وقيل الخبر هو الشرط مع جزائه لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
فهو بمنزلة قولك كل من الناس ان يكرمني اكرمه وقيل الخبر هو الشرط وحده
لالتزام الضمير فيه وتوقف الفائدة على الجزاء من جهة التعليق لا من جهة
الخبرية اعلم ان كلمة من تكون صفة واستفهامية وموصولة والمثال المذكور
يحتملها فان جعلتها موصولة او موصوفة رفعت الفعلين كما كنت تجزمهما
عند جعلها شرطية وان جعلتها استفهامية رفعت الاول وجزمت الثاني
على انه جواب الاستفهام ومن في الوجوه الثلثة مبتدأ وخبر الاستفهامية
الجملة الاولى والموصوفة والموصولة الجملة الثانية اي ان يكرمني زيد
اكرمه وان يكرمني عمرو اكرمه ليس المقصود الحصر في زيد وعمرو بل الاشارة الى
ما ذكرنا من سلوك طريق الايجاز وكذا في الامثلة الآتية وما هو مثل من في
افراد اللفظ وتذكيره وصلاحيته المثنى والمجموع والمؤنث الا انه لا يستعمل
الا في ذوي العقول غالبا وقد يستعمل في مجهول الماهية والحقيقة على ما في الرضي
نحو ما تشتر اشتر كلمة ما منصوبة على المفعولية والعامل فيها الشرط لا الجزاء
لان مفعوله محذوف ولا منع من عمل كل من كلمة الشرط وفعل الشرط في الآخر
لتغاير الجهتين كما قيل ان كلا من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وفي الرضي والدليل
على انه لا يعمل الجزاء في كلمات الشرط انه لم يسمع مع الاستقراء ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم واثبت بعض النحاة مجيء ما زمانية ايضا نحو فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم اي ان تشتر الفرس اشتر الفرس وان تشتر الحمار اشتر الحمار
اكثر نسخ المتن على ما رأينا مقتصرة على ذكر الفرس ولعل ذكر الحمار سقط من قلم
الناسخ فانه قد التزم في تفسير الامثلة ذكر امرين كما ستعرف واي وهو
معرب وحده من بين هذه الاسماء لالتزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية وهو لا يستعمل الا في ذوي العقول لا ادري من اين اخذ هذا
الحكم وقد شاع استعماله في غير ذوي العقول نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واي

شرح اللباب اي اسم مبهم متبين بالمضاف اليه فقد يضاف الى الاشخاص
نحو ايّ رجل ياتني اكرمه والى المكان نحو ايّ مكان تجلس فيه اجلس فيه والى
الزمان نحو ايّ حين تقدم فيه اكرمك انتهى ويلزمه الاضافة بمنزلة كل مع
المضاف اليه النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول في النكرة اي رجل اي رجلين
اي رجال اي كل رجل كل رجلين كل رجال وتقول في المعرفة اي الرجال فيكون
بمعنى بعض من الرجال وكذا ايّ الرجلين بمعنى واحد منهما وقد يستغنى بما عن
الاضافة كقوله تعالى ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى مثل ايهم يضربني اضربه
كلمة اي مرفوعة بالابتداء والاختلاف في خبرها كما مر في من اي ان يضربني
زيد اضربه وان يضربني عمرو اضربه وهذا انما يصح اذا كان زيد وعمرو داخلين
فيما يرجع اليه ضمير ايهم ومتى وهو لا يستعمل الا منصوبا على الظرفية والعامل
فيه وفي كل ظرف فيه معنى ان الشرطية شرطه على ما قال الاكثرون لا جزاؤه على
ما قال بعضهم كما لا يجوز ذلك في غير الظروف على ما مر انك لا تقول ايّهم جاءك فاكرم
بنصب ايّهم وهي اي لفظة متى للزمان خاصة اي لاستغراق الزمان
ويلحقها ما المزيدة فتزيدها ابهاما واستغراقا مثل متى ما تذهب اذهب
اي ان تذهب اليوم الذي انت فيه اذهب في ذلك اليوم وان تذهب
غدا اذهب غدا واينما وهي للمكان اي لاستغراق الامكنة وقد يلحقها ما
المزيدة كما في متى مثل اينما تمش امش اي ان تمش الى المسجد بكسر الجيم على
خلاف القياس امش الى المسجد وان تمش الى السوق امش الى السوق وانّى
قيل انها تجيء لثلثة معان اين وكيف ومتى والى الاول اشار المص بقوله
وهي ايضا للمكان كاينما في الرضي الان انّى لا يستعمل الا مع من الظاهرة او
المقدرة نحو فاصبحت انّى تاتها تلتبس بها يعاتب عمه فيما فعله ويشبهه
بمن وقع في فصليه داهية شديدة ويقول من اين تات هذه المعضلة
من قدام او من خلف تلتبس بها ولا تخلص عنها فعلى هذا لا يصح تفسير المص
مثل انّى تكن اكن بقوله اي ان تكن في البلدة اكن في البلدة وان تكن في البادية

اكن فى البادية وجعلها صاحب الضوء فى المثال المذكور بمعنى كيف لاستغراق
الاحوال اى كيفما تكن اكن ويحصل منه المعنى الذى قصده المص ايضا اى ان كنت
مقيما فى البلدة كنت مقيما فيها وان كنت مسافرا عنها الى البادية كنت مسافرا
اليها فعلى ما ذكره المص يكون ظرفا والمعنى فى اى مكان تكن اكن وعلى ما اختاره
صاحب الضوء لا يكون ظرفا بل يكون حالا كما ان كيف كذلك والمعنى على اى حال
تكن اكن مقيما او مسافرا ومهما هو بمعنى ما كما ان مهمن على ما حكى الكوفيون
عن العرب بمعنى من لا بمعنى متى ولهذا فسرت بآية فى قوله تعالى مهما تاتنا به من
آية وبشئ فى قولهم مهما يكن من شئ فى تفسير اما الشرطية ويكن تامة وذكر
بعضهم انه قد يكون بمعنى متى واستدل عليه بالاشعار وشدد الزمخشرى
الانكار عليه فقال هذه الكلمة فى اعداد الكلمات التى يحرفها من لا يدرى فى
علم العربية فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتنى اعطيتك
وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد
فى آية الله تع انتهى كلامه نعم الميزانيون يستعملونها بهذا المعنى ويعدونها
سور الايجاب الكلى فى الشرطية المتصلة فالعجب من المص حيث اقتصر على بيان المعنى
الذى ان فرض ثبوته فيكون فى بعض الاوقات وقال وهو للزمان نحو مهما تذهب
اذهب اى ان تذهب اليوم اذهب اليوم وان تذهب غدا اذهب غدا
وترك بيان المعنى المتفق عليه من النحويين وهو كونه لما لا يعقل غير الزمان وقد
اختلفوا فى مهما فقال بعضهم هى كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا
ان تكتب بالياء وقال الخليل هى ما الحقت بها ما كما فى حيثما وايما ثم استكره
تتابع المثلين فابدلت الف ما الاولى هاء وقال بعضهم هى مركبة من
مه بمعنى كف وما الشرطية فكان قولك مهما تفعل افعل رد على كلام مقدر
كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فتقول مه ما تفعل افعل ثم جرى بمنزلة
كلمة واحدة وحيثما ما فيها كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيتناسب ان
الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها اياها ان وكذا

فی اذما واما فی غیرهما کاینما ومتیما فهی زایدة ولذا لا تلغیان مما وهو للمکان
نحو حیثما تقعد اقعد ای ان تقعد فی القریة اقعد فی القریة وان تقعد فی البلدة
اقعد فی البلدة وجوز المغنی مجیئها للزمان ایضا واذما حرف شرط عند سیبویه
کان الشرطیة غیر مرکبة من کلمتین بل هی فعل کما ان مهما فعل وقیل اصلها
ان فزیدت ما وابدال النون ذالا وقال المبرد وابن السراج هی اذ الظرفیة
کفها الحاق ما عن طلب الاضافة وهیأها للشرط کما هیأ حیث وجعلها بمعنی
المستقبل وجازمة فهی اما بمعنی ان او بمعنی متی قال الشاعر اذ ما دخلت علی
الرسول فقل له ای ان دخلت او متی دخلت فی شرح اللباب ومن العوامل
اذ وحیث مکفوفین بما فالاول للزمان والثانی للمکان ولا یکونان الا منتصبین
علی الظرفیة وان تضمنا معنی الشرط وما ذکره المص من قوله وهو یستعمل
فی غیر ذوی العقول مثل اذما تفعل افعل ای ان تفعل الخیاطة افعل الخیاطة
وان تفعل الزراعة افعل الزراعة لا ادری من این اخذه ولا یوافقه نقل
واستعمال والصواب ان یذکر ههنا ما ذکر فی مهما وما ذکر ههنا یذکر
فی مهما ولعل التبدیل وقع من النساخ فکتبوا مهما مقام اذما وبالعکس
فکم من غالط غلط صریحا وان کان الفعل الثانی مضارعا دون الاول فالوجهان
جایزان فی المضارع احدهما الجزم وهو الکثیر الشایع والثانی الرفع اما
لضعف عمل ادات الشرط بحیلولة الماضی کما ذکره الرضی او بتقدیر الفاء کما
ذکره المبرد او بالحمل علی التقدیم والتاخیر کما روی عن سیبویه مثل اذما
کتبت اکتب بالجزم واکتب بالرفع

النوع الثامن

اسماء تنصب الاسماء النکرات بکسر الکاف جمع نکرة وهی اسم لما ینکر کالطلبة بکسر اللام
اسم لما یطلب والنکرة والنکارة ناشناختن والمعرفة مصدر بمعنی شناختن
وجعلا فی الاصطلاح اسمین لما وضع لشیء معین او ما وضع لشیء غیر معین
علی التمیز ای بناء علی کون النکرة تمیزا والتمیز فی الاصل تمییز حذفت احدی
یائیه بعد نقل حرکة الاولی الی ما قبلها للتخفیف ویقال له التبیین والتفسیر

والمميز على صيغة اسم الفاعل وعلى صيغة اسم المفعول ايضا على ما قيل وهي اربعة
اسماء فيه ان لفظة بضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها بمعنى ما بين الثلثة الى
التسعة اذا ركبت بها لفظة عشر تنصب ايضا نحو بضعة عشر رجلا او بضع
عشرة امراة وكذا مع عشرين واخواتها على ما هو المشهور من جواز استعمال البضع في
جميع العقود وقال الجوهري اذا جاوزت لفظة العشرة ذهب البضع فلا
تقول بضع وعشرون ويمكن ان يقال انه داخل في الاسم الاول حكما فانه قائم
مقام واحد من ثلثة واربعة وخمسة الى تسعة لا على التعيين فلم يجعل اسما
خامسا الاسم الاول لفظ عشر الاولى ان يقول عشرة كما في المصباح فان ما فوق
الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه وهو ان يعبر به من
مطلق العدد قبل ان يستعمل بمعنى المعدود نحو ستة ضعف ثلثة ولا يقال ستة
ضعف ثلث وانما يعرض له سقوط التاء عند استعماله في المعدود المؤنث و
لهذا عدوا ثلثة واربعة الى عشرة من اصول العدد وثلثا واربعا الى عشر متفرعا
منها باسقاط التاء وعكسوا في واحد وواحدة واثنان واثنتان الا ان يقال اورده
بدون التاء ليشعر من اول الامر بان كون هذا الامر ناصبا انما هو عند استعماله
في المعنى العددي يكون علما غير طالب للتميز ولذا يمنع من الصرف ويقع مبتدأ بلا
تخصيص في قولك عشرة ضعف خمسة او عشرون الظاهر انه عطف على قوله
عشر فهو مجرور محلا مرفوع على الحكاية عن المثال الذي سيذكره المص مثلا او ثلثون
او اربعون او خمسون او ستون او سبعون او ثمانون او تسعون لا يخفى عليك
ان الاحسن الاقتصار على ذكر عشر كما ذكر في المصباح فان عشرون واخواتها تام
بنون الجمع داخل في العوامل القياسية سواء ركب مع احد او اثنان الى التسعة او لا
وقد مثل المص في بحث العوامل القياسية الاسم التام بنحو عشرون رجلا والتركيب لا
يخرجه عن كونه اسما تاما فلا حاجة لذكره في العوامل السماعية فان قلت لفظ
عشر المركب مع واحد من الالفاظ التسعة ايضا داخل تحت الاسم التام المبهم الممتنع

عن الاضافة المعدودة في العوامل القياسية فانه تام بالتنوين المقدر على ما قالوا ان
ثلثة عشر مثلا كان في الاصل ثلثة وعشرة بالتنوين وكذا لفظة كم فان تمامها
ايضا بالتنوين المقدر لانها بمعنى كثير قلت هذه الاسماء لما كان التنوين فيها
مقدرة لا يهتدى اليها وكانت منحصرة في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها
وممتازة ببعض احكام سيشير اليها المص عدها من العوامل السماعية كما عدت
منها الافعال الناقصة وافعال المقاربة ونحوهما باعتبار زيادة كيفية فيها
مقصورة على السماع ولا يجرى ذلك العذر في نحو احد وعشرون مثلا فان
تمامه ليس بالتنوين المقدرة وبالجملة عد عشرون من القياسية واحد عشر
مثلا من السماعية لا يخلو عن نوع تحكم اذا ركب ظرف لمفهوم الكلام اي
ينصب لفظ عشر وعشرون الى آخره وقت تركيبه مع كذا وكذا وانما قيد بذلك
لان لفظ عشر مفردا ليس بناصب لفظ عشرون واخواتها وان كان ناصبا في حال
الافراد ايضا لكنه داخل في العوامل القياسية على ما زعم المص ثم المفهوم من ظاهر
الكلام ان الناصب هو لفظ عشر وعشرون والتركيب شرط لنصبه والظاهر من
عبارة النحاة ان الناصب هو العدد المركب بمجموعه لكن المضايقة في امثال
ذلك سهلة مع لفظ احد او احدى اصلهما وحد ووحدى قلبت الواو همزة
كما في اناة واشاح ومعناهما الواحد والواحدة لكنهم اختاروا في الاعداد النيفة
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنيف وحد ووحدة
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وربما قيل
وحد عشر كذا في الرضى او اثنين او اثنتين او ثنتين فاثنان لفظ موضوع
لواحد من المثنى واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت
تاء التانيث فيه بدل من الياء او ثلث عاريا عن التاء او مقرونا بها وكذا الحال
في قوله او اربع او خمس او ست او سبع او ثمان باصله ثماني فاعل كقاض واذا
ركبت مع عشرة عادت ياؤها نحو ثماني عشرة بالفتح لان الياء يحتمل الفتحة
لخفتها كما رأيت القاضي وجاء اسكانها لكثرة التثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت

فى معديكرب وجاء حذف الياء مع قلة للاستثقال وبعد حذفها يفتح النون
ليوافق اخواتها فانها مفتوحة الاواخر مركبة مع عشرة ويجوز كسرها ليدل على
الياء المحذوفة او تسع فان كان المميز مذكرا فطريق التركيب فى لفظ احد و
اثنين مع عشر ان تقول عندى احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا جمهور النحاة
على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه نحو جاءنى اثنا عشر
بالالف ورأيت اثنى عشر بالياء وذلك لان اثنان بعد حذف النون صار
كالمضاف الى عشر لان نون المثنى لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه
مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبنى الصدر
كاخواتها وهذا الاختلاف كالاختلاف فى اللذان واللذين وهذان وهذين يجعل المركبات
العددية على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم فى الفرق بين
اللذين واثنا عشر بتذكير الجزئين على ما هو القياس وان كان المميز مؤنثا فتقول
فى تركيب احد واثنين مع عشر احدى عشرة امراة بالحاق الف التانيث باحدى
واثنتا عشرة وثنتا عشرة امراة بتانيث الجزئين على طرق القياس اعلم
ان العشر المركبة فى المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيها لكونها كالكلمة
الواحدة مع امتزاجها بالنصف الذى فى آخره فتحة على الاغلب عدل التميميون
عن فتحة وسطها الى الكسرة والحجازيون عن حركته الى سكونه وهى اللغة الفصحى
لئلا يكون ازالة ثقل بثقل آخر وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وقد
ترى قوله تعالى اثنتا عشرة عينا بالوجوه الثلثة وطريق تركيب غيرهما اى غير
احدى واثنين من ثلث او اربع الى تسع مع عشر ان تقول للمميز المذكر عندى ثلثة
عشر رجلا واربعة عشر رجلا وخمسة عشر رجلا وستة عشر رجلا وهكذا
الى تسعة عشر رجلا بتانيث الجزء الاول وهو النيف ابقاء له على حاله قبل
التركيب فان ثلثة الى عشرة اذا استعمل من غير تركيب يذكر للمؤنث ويؤنث للمذكر
وعلل النحويون ذلك بامور اشهرها ان المعدود مهما جماعة فالحقت التاء نظرا
الى ذلك والمذكر اسبق من المؤنث فاخذ العلامة واسقطت فى المؤنث للفرق لان

ترك العلامة علامة واقربها ان اسم العدد باعتبار اصل معناه العددي موضوع
مع التاء كما عرفت فاستصحبوها في المذكر انما استعملوه في العدد واسقطوها
في المؤنث للفرق وتذكير الجزء للثاني وهو عشر لكراهة اجتماع التانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة فان تانيث احدهما
بالتاء والآخر بالالف وكذا في ثنتا عشرة فان تانيث احدهما بالتاء الملحقة
بآخر الكلمة والآخر بالتاء الواقعة في خلال الكلمة وان تقول للمميز المؤنث
ثلث عشرة امراة واربع عشرة امراة الى تسع عشرة امراة بتذكير الجزء الاول
ابقاء له على حاله قبل التركيب وتانيث الجزء الثاني لانتفاء المانع من تانيثه
الذي كان قبل التركيب هو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث اعلم ان طريق
تركيب عشر مع الالفاظ التسعة كما عرفت هو ان يمزج الاثنان مزجا ويبنيا
على الفتح لتضمن حرف العطف وانما فعلوا ذلك لقرب هذا المركب من مرتبة
الاحاد التي الفاظها افراد مفردة واما طريق التركيب في الواحد والاثنين
وكذا اخواتهما الى تسع مع عشرون واخواته من ثلثين واربعين الى تسعين
على سبيل العطف اي عطف العقود على النيف على ما هو الاكثر الشائع لا المزج
فيقال احد وعشرون الى آخره وذلك لبعده عن مرتبة الاحاد فقوله على سبيل
العطف جواب لاما بحذف الفاء وهو جائز وان قل وليس قوله فان كان
المميز مذكرا فتقول جوابا لاما اذ يلغو حينئذ قوله في تركيب الواحد والاثنين
لا في غيرهما ولا يظهر رابطته في الجملة الواقعة خبرا للطريق احد وعشرون رجلا
واثنان وعشرون رجلا بتذكير الجزء الاول واما الجزء الثاني فيستوي فيه المذكر والمؤنث
ولا يفرق بينهما بالحاق التاء وعدمه كما في المائة والالف وان كان المميز
مؤنثا فتقول احدى وعشرون امراة واثنتان وعشرون او ثنتان امراة بتانيث
الجزء الاول وفي تركيب غير الواحد والاثنين من ثلث او اربع الى تسع مع عشرين
واخواته فتقول في المميز المذكر ثلثة وعشرون رجلا واربعة وعشرون رجلا
وهكذا القياس بتانيث الجزء الاول وتقول في المميز المؤنث ثلث وعشرون

امراة واربع وعشرون امراة بتذكير الجزء الاول وعلى هذا القياس الى تسع
وتسعين القياس مبتدأ وعلى هذا خبره كما فى قولك عليه التوكل وقوله
الى تسع وتسعين متعلق بالخبر اى قياس ما بقى من العقود المركبة على ما ذكرنا
فى عشرين منتهيها الى تسع وتسعين اعلم ان المعدود اذا كان مذكرا و
اللفظ الدال عليه مؤنثا كلفظ نفس اذا اطلقتها على رجل او بالعكس كلفظ
شخص اذا اطلقته على امراة فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاكثر فتقول احدى
عشرة نفسا واحد عشر شخصا وان تعتبر المعنى فتقول احد عشر نفسا واحدى
عشرة شخصا وعلى هذا القياس الى تسع وتسعين ثم اعلم ان العدد الناصب
اذا كان مميزا بالمذكر والمؤنث فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان
المؤنث عاقلا اولا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة
وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن بالعقل وان لم يكن المذكر منهما
عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربع عشرة صفة وبيتا كذا
فى شرح الرضى والاسم الثانى من الاسماء الاربعة كم فى القاموس كم اسم ناقص
مبنى على السكون او مؤلف من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت والمحى عنه
المعنى التركيبى و معناه عدد مبهم فان الاستفهامية بمعنى اى عدد والخبرية
بمعنى عدد كثير فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه
للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب بما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو
مجهول عند المخاطب فيهما ولذا احتيج الى التميز وهو اى لفظ كم على نوعين
اى على وجهين وكلا الوجهين يشتركان فى ستة امور الاسمية والابهام و
الافتقار الى التميز والبناء ولزوم التصدير والانشاء ولا ينافى ذلك تسمية الثانية
خبرية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت خبار بضرب كثير من الرجال وانشاء
لاستكثار الضرب ولذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال له
كذبت ما استكثرت فهو انشاء جزؤه خبر وتحقيق ذلك يطلب من شرح الرضى
فى بحث الكنايات وافعال المدح والذم احدهما اى النوعين كم التى هى استفهامية

وذلك ان كان لفظ كم متضمنا لمعنى الاستفهام ولذا يقترن المبدل منها بالهمزة
نحو كم رجلا ضربته اعشرون ام ثلثون ويجوز ان يقال اعشرين ام ثلثين وذلك
لاحتمال ان يكون كم مبتدأ وان يكون منصوبا بالاضمار على شريطة التفسير مثل
زيدا ضربته لكن الفعل المحذوف يقدر بعد كم رجلا لئلا تفوت الصدارة اعلم
ان تمييز كم الاستفهامية يكون منصوبا اتفاقا وفي جر تمييزها اختلاف فقيل
يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل ان انجرت كم بحرف الجر نحو بكم درهم اشتريت
يجوز والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والا فلا والنوع الثاني كم التي هي خبرية وذلك
ان لم يكن لفظ كم متضمنا معنى الاستفهام ولهذا لا يقترن المبدل منها بالهمزة فيقال
كم رجل عندك خمسون بل ستون وهو اي لفظ كم الخبرية ينصب المميز وجوبا عند الجمهور
ان كان بينهما اي بين كم ومميزه فاصلة نحو كم عندك رجلا وكم في الدار غلاما وجاز
جره عند الفراء كقول الشاعر ع كم في بني سعد بن بكر سيد * ومبنى هذا الخلاف ان
لفظ كم الخبرية ومميزه ان لم يكن بينهما فاصلة فمميزه مجرور باضافته اليه
عند الجمهور ففي صورة الفصل لما تعذر الاضافة نصبوا على التمييز حملا على الاستفهامية
الا للضرورة الشعرية كما في الشعر المذكور وقال الفراء جره بمن المقدرة لا بالاضافة
لكثرة دخول من على مميز كم الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية فلما جاز تقدير
من في صورة الوصل جاز في صورة الفصل ايضا ثم اعلم ان تمييز كم الاستفهامية لا
يكون الا مفردا خلافا للكوفيون فانهم اجازوا نحو كم غلمانا لك واما مميز كم الخبرية
فيكون مفردا تارة مثل كم رجل ضربت ومجموعا اخرى مثل كم غلمان اشتريت
جمع غلام كشجعان جمع شجاع والاسم الثالث كاين وفيها لغات كائن بالف بعد
الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة وكيئن بياء ساكنة بعد
الكاف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة وكيأن مثل
كيئن الا ان الهمزة فيها مفتوحة كأين بهمزة ساكنة بعد الكاف بعدها ياء
مكسورة بعدها نون وكئن بهمزة مكسورة بعد الكاف بعدها نون ساكنة
وهو اي لفظ كاين مثل كم الخبرية في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء والتصدر

وافادة التكثير لكن يخالفها فى امور الاول ان كم بسيطة على الصحيح وكاين مركب
من كاف التشبيه واى المنونة التى هى فى غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة
لكن انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كالاسم الواحد والمراد منه
عدد مبهم مثل كم الخبرى ولاجل انه يراد به المعنى الافرادى لا المعنى التركيبى
صار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة فاشبهت نونه النون الاصلية
ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ومن ثم رسم فى المصحف نونا مع ان التنوين
لا صورة لها خطا ومن وقف عليها بحذف النون اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف
فى الوقف الثانى ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى قال الرضى ولم اعثر على منصوب
بعد كاين وانشد المغنى كاين لنا فضلا عليكم ومنة • والثالث ان مميزها لا
يقع الا مفردا بخلاف كم على ما عرفت اعلم ان الجمهور على ان كاين لا يقع استفهاما
وقال بعضهم قد يكون كاين متضمنا معنى الاستفهام مثل كاين رجلا عندك
واستدلوا على ذلك بقول ابى بن كعب لابن مسعود رض كاين تقرء سورة الاحزاب
اية فقال ثلثا وسبعين اذا عرفت هذا فالاولى ان يقول المص ولا يكون متضمنا
معنى الاستفهام كما قال فى كذا ليكون اختيارا لمذهب الجمهور وح ينبغى ان يبدل
الكاف فى المثال بالياء لما جرت عادتهم بتمثيل الاستفهام بصورة الخطاب والخبر
بصيغة التكلم اللهم الا ان يجعل مثالا للمنفى او يقول وقد يكون متضمنا اه بكلمة
قد ليكون اشارة الى مذهب البعض والله اعلم بالصواب والرابع كذا وهو مركب
من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة لكن المراد منه عدد مبهم وانمحى عن الجزئين
المعنى الافرادى ولذلك سوى فيه الذكر والانثى فلا يقال كذا وكذى وهو مثل
كاين فى التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التميز ويخالفها فى امور الاول انه ليس
له الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثانى انه ليس فيه افادة التكثير بل
هو كناية عن العدد اى عدد كان والثالث ان تميزها واجب النصب فلا يجوز
جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين والرابع انه لا يستعمل غالبا الا بالعطف
كما فى المثال المذكور حتى قال بعضهم انهم لم يستعملوها مفردة وذكر ابن مالك انه

مسموع لكنه قليل والخامس انه لا يكون متضمنا معنى الاستفهام اتفاقا مثل عندي كذا رجلا
والسادس انه قد يكون كناية لغير العدد ايضا كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة
اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا **النوع** التاسع اسماء تسمى اسماء الافعال لم ينظر الشيخ
في هذا النوع الى اتحاد العمل بل الى كونه مسمى باسماء الافعال وان كان عمل بعضها غير
ما للآخر واقتفى المص آثاره وانما لم يجعل هذه الاسماء افعالا مع افادتها المعاني
الفعلية وصدق تعريف الفعل عليها والا لم يصدق التعريف على الافعال التي فسرت
هي بها الا في لفظ وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض ولهذا سميت هذه الاسماء باسماء
الافعال فانه قد جرت عادتهم بان ما يلتبس بالشيء من حيث المعنى وامتاز عنه
بالاحكام اللفظية سموه باسم ذلك الشيء مع زيادة لفظ الاسم كالمصدر
واسم المصدر والجمع واسم الجمع والصفة واسم الصفة واما التفصي عن
اشكال صدق تعريف الفعل عليها فبوجهين الاول وهو المشهور انها تدل
على معان مقترنة باحد الازمنة الثلثة لان معانيها المطابقية الفاظ
وهي افعال مخصوصة ستذكر بعد غير مقترنة بالزمان وانما المقترن
بالزمان معاني هذه الافعال فما هو معانيها غير مقترن وما هو مقترن
غير معانيها والثاني ان جميع اسماء الافعال منقولات الى المعاني الفعلية اما
عن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك او عن
معنى المصدر تحقيقا كرويد وبله فانهما كثيرا ما يستعملان على اصلهما كرويد زيد
وبله زيد بالاضافة او تقديرا كسرعان وشتان وهيهات فانها تشبه ان تكون
مصادر في الاصل كليان وقوقاة وان لم يثبت استعمالها مصادر او عن المصدر
الذي كان في الاصل صوتا كها وحيهل وليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة
بحسب الوضع الاول والمعتبر في الفعل الاقتران بحسب ذلك الوضع ورجح الرضي
الوجه الثاني وقال ليس ما قال بعضهم من ان لفظة صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر

غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى يصح فعليا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وهى اى اسماء
الافعال كثيرة منها ما لا يظهر عملها فى الاسم الظاهر سواء كان بمعنى الامر كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف وايه اى زد فى الحديث او بمعنى الماضى كأف اى تضجرت
واوه بمعنى توجعت ولم يذكره هذا القسم لان المقصود ذكر العوامل وهو لعدم ظهور
عمله كانه ليس بعامل ومنها ما يظهر عمله فى الاسم الظاهر رفعا او نصبا والمذكور
منه فى الكتاب تسعة وهى كثيرة فى نفس الامر فمنها هات زيدا بمعنى اعط ورويد
زيدا بمعنى امهله وفداء لك عمرو اى ليفدك عمرو وحى اذا كان بمعنى ايت مثل حى الحمول
لا بمعنى اقبل كما فى حى على الصلوة وهلم اذا كان بمعنى احضر نحو هلم شهداءكم لا بمعنى
اقبل نحو هلم الينا ومنها دهشكان زيد مثلث الفاء بمعنى قرب وبطان زيد بضم الباء
وفتحها بمعنى بطؤ الى غير ذلك من الاسماء ولم اقف على وجه وجيه لترك ذكر هذه الاسماء
فى العوامل والمطالب بذلك هو الشيخ فان المصنف مقتف لآثاره والاقتفاء عذر
مقبول اذ ليس على الناقل الا تصحيح النقل لا تصحيح المنقول ستة منها اى من تلك التسعة موضوعة
للفعل الامر الحاضر الظاهر ان الامر بدل من الفعل وهذه الستة تنصب الاسم الواقع بعدها
على المفعولية اى بناء على كونه مفعولا به لان الافعال التى هى بمعناها متعدية كما ستعرف
وحكم اسماء الافعال فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها احدها رويد بالبناء على
الفتح وانما كان رويدا من جملة الستة الموضوعة للامر الحاضر فانه موضوع لامهل
وهو امر من الامهال بمعنى زمان دادن اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن معنى التاكيد والمبالغة
فى معنى فعل استعمل فيه ولهذا قيل ان معنى رويد امهلن وقيل امهل امهل امهل ثلاثا او اكثر
وكذا فى جميع اسماء الافعال وهو اى لفظ رويد يقع فى اول الكلام ان اراد انه يقع فى مستهل
الكلام بحيث لا يتقدم عليه شئ من الالفاظ فلا يصح لما ذكر فى المصباح ويستوى فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث تقول يا رجل رويد زيدا ويا رجال رويد زيدا ويا امراة رويد زيدا
ويا نسوة رويد زيدا انتهى وفى شرح اللباب مثل ذلك ايضا وان اراد انه يقع فى اول الكلام
الذى هو فيه ولا يتقدم ما فى حيزه من المعمول عليه فذلك مما لا يختص برويد بل جاز فى جميع
اسماء الافعال والمسئلة خلافية قال البصريون يمتنع تقديم معمولات اسماء الافعال عليها

لضعفها في العمل وقال الكوفيون جاز لقوة شبهها بالافعال مثل رويد زيدا اي امهله
وقد يستعمل رويد مصدرا نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب وقد
يستعمل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي سيرا مرودا او
حال نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل الوجوه الثلث وثانيها بله بسكون اللام وفتح الهاء
فانه موضوع لدع بمعنى بمان ورها كن وهو امر من ودع يدع ويستوي فيه الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كما في رويد واياك وان توهم من تفسيره بالمفرد
المذكر اختصاصه به مثل بله زيدا اي دع زيدا وقد يستعمل مصدرا فيقال بله
زيدا بالاضافة الى المفعول كترك زيد وقد يلحق الكاف بآخر رويد فيقال رويدك
زيدا ولم يجز احد الحاق الكاف ببله وثالثها دونك فانه موضوع لخذ وكذا لفظ
عندك ولذلك فكان الاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد فخذه ودونك
زيد فخذه فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدهما على الظرف فكثر استعماله
حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله نحو دونك زيدا اي خذ زيدا ويختلف الضمير باختلاف
المخاطب فيقال دونك دونكما دونكم دونكن وكذا رابعها وهو عليك فيقال
عليك عليكما عليكم عليكن فانه موضوع لالزم امرا من اللزوم بمعنى چسپيدن
وينبغي ان يقرأ قوله لالزم باثبات الهمزة في الدرج فان المراد به لفظه فهو علم
لنفسه والفعل المصدر بهمزة الوصل اذا صار علما تقطع همزته للايذان
بانه نقل من الفعلية الى الاسمية والاقيس في همزات الاسماء والاكثر فيها القطع
فالحق بالاعم الاغلب مثل عليك زيدا اي الزم زيدا وقد يزاد الباء في مفعوله
فيقال عليك بزيد فقيل عليك ههنا بمعنى استمسك ولا حاجة اليه فان
لزمت الشيء ولزمت به بمعنى على ما في الصراح وخامسها حيهل فانه موضوع
لايت امرا من الاتيان بمعنى آوردن لا بمعنى آمدن وقد يدخل الكاف فيقال حيهلك
اعلم ان هلا له معنيان اسكن واسرع وحى بمعنى اقبل وتعدى بعلى كقول المؤذن

حي على الصلوة وقد جاء متعديا بمعنى ايت نحو قول الشاعر حي الحمول فان الركب قد ذهبا
وقد يتركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حي هلا
الى الثريد او بالباء كما في الحديث اذا ذكر الصالحون فحي هلا بعمر اي اسرع بذكره والباء
للتعدية او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو
حيهل الصلوة اي ايت الصلوة اي ادها وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب
حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل وقد يدخلهما التنوين
فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها فاذا وقفت على هذين المنونين قلبت
نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة ردية فاللام في قول المصنف حيهل الصلوة
ينبغي ان يضبط بالفتح لا بالكسر فانه فرع جواز حيهل بسكون اللام وهو لا يجوز الا لضرورة
القافية على ما في الرضي وفيه ايضا وعندي على كل حال حيهلا بالتركيب في احتمال الضمير
كحاله نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب
ضميرا ثالثا وهو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل وايت وعند غيره ان فيهما
ضميرا واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال و
سادسها ها بالف مفردة بعد هاء للواحد والاثنين والجمع مذكرا او مؤنثا فانه موضوع
لخذ مثل ها زيدا اي خذ زيدا وقد جاء فيه ووقع في بعض النسخ فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف
ثلث لغات بل ست لغات احدها اللغة التي نطق بها المص اولا وثانيها هاء بسكون الهمزة
بعد الهاء المفتوحة وله استعمالات ان يبقى على هذه الصيغة في جميع الاحوال وان يصرف
تصريف خف امرا من الخوف فيقال ها هاا هاؤا هاءي هاءا هان وان يصرف تصريف
ضع امرا من الوضع فيقال هأ هئا هؤا هئي هئا هان وثالثها هاء بهمزة مكسورة
بعد الف بعد هاء على وزن رام امرا من المراماة ويصرف تصريفه فيقال هاء
هائيا هاؤا هائي هائيا هائين ورابعها هاك بالحاق كاف الخطاب الحرفية
باللغة الاولى ويصرف الكاف تصريف ها في نحو ذلك فيقال هاك هاكما هاكم هاك
هاكما هاكن وخامسها ان يلحق الهمزة مكان الكاف ويصرف تصريف الكاف فيقال هاء
هاءما هاءم هاء هاءما هاؤن ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وسادسها

ان يجتمع الكاف والهمزة ويصير الكاف والهمزة مفتوحة غير متصرفة فيقال
هَاءَكَ هَاءَكُمَا هَاءَكُمْ هَاءَكِ هَاءَكُمَا هَاءَكُنَّ ولا بد لهذه الاسماء من الفاعل
لكونها بمعنى الافعال التي لا تتم الا بالفاعل وفاعلها الضمير المخاطب بالتوصيف
وفي بعض النسخ ضمير المخاطب بالاضافة وكلاهما جائزان المستتر فيها اي في
تلك الاسماء وانما لم يقل بحذف الفاعل لامتناعه على ما سيجيئ انشاء الله تعالى
في بحث العوامل القياسية ولا بما قال الفراء ان الكاف في عليك ودونك مرفوع
لكونه في مكان الفاعل لانا نعرف ان الكاف في هذه الاسماء هو الذي كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا واللفظ اذا نقل من معنى الى آخر
فمعناه بحسب المنقول اليه واعرابه بحسب المنقول عنه على ما قيل ولا بان اللاحق
الداخلة على لغاتها عند تصريفها تصريف الافعال ضمائر لئلا يختل اختصاص
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل اللهم الا ان يلتزم انها حينئذ افعال غير متصرفة
لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء الافعال وثلثة منها اي من تلك الاسماء
التسعة موضوعة للفعل الماضي وفي كل منها معنى التعجب فانا وان كنا نفسر هيهات
ببعد لكن فيه زيادة معنى ليس في بعد فكان هيهات بمنزلة ان يقال بعد جدا
او ما ابعده وكذا في شتان ما اشد افتراقهما وفي سرعان ما اسرعه وهذه
الثلثة ترفع الاسم بالفاعلية اي يكون الاسم فاعلا لها احدها هيهات وفي
تائها الحركات الثلث وتقلب هاؤها الاولى همزة فيقال ايهات مع تثليث التاء ايضا
فصارت ستة وقد ينون في هذه اللغات الستة فصارت اثنتا عشرة وقد يحذف
التاء فيقال هيها وايها فصارت اربع عشرة وقد يلحق الكاف هذه الرابعة عشرة فيقال
ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقيل بنون
مكسورة فانه موضوع لبعد من باب كرم مثل هيهات زيدا اي بعد زيد وثانيها
سرعان بتثليث السين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح النون فانه موضوع لسرع
بضم الراء مثل سرعان زيد اي سرع زيد وثالثها شتان بفتح الشين المعجمة وتشديد
التاء وفتح النون وقد تكسر في بعض اللغات ماخوذ من الشت بمعنى التفرق فانه
موضوع لافترق بمعنى تفارق والمرفوع بعده لا يكون الا مثنى وما هو بمعنى المثنى ولا

ولا يكون جمعا كذا في الرضي مثل شتان زيد وعمرو اي افترق زيد وعمرو ويقال
شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وقد يقال شتان ما بين زيد وعمرو فقيل ما
عبارة عن الحالتين ومعناه افترقت الحالتان اللتان بين زيد وعمرو وهما البخل
والجود مثلا يعني ان احدهما مختصة باحدهما والاخرى بالآخر وفيه ان البينية
يقتضي الاشتراك فينافي الاختصاص وقيل ما كناية عن البون والمسافة وشتان
بمعنى بعد اي بعد ما بينهما من المسافة اعلم انهم اختلفوا فقيل لا محل لاسماء الافعال
من الاعراب كما للافعال التي هي بمعناها وقيل مرفوعة على الابتداء ولا خبر لها كما لقائم
الزيدان وقيل منصوبة على المصدرية لافعال محذوفة نحو هذا تسميتها باسماء
الافعال لكونها قائمة مقامها بعد حذفها

النوع العاشر الافعال الناقصة

المشهور انها افعال منحصرة مضبوطة وما عداها مما يتوهم كونها ناقصة
لالتزام منصوب بعد مرفوعها افعال تامة لا تنفك عن الاحوال والمنصوبات
احوال بعدها وقيل انها غير محصورة وهو الظاهر من كلام سيبويه فانه لم
يذكر منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما
لا يستغني عن الخبر وفي الرضي والظاهر انها غير محصورة وعدها من العوامل السماعية
مبني على القول الاول وانما سميت هذه الافعال ناقصة قيل لانها تدل على
الزمان دون المعنى الحدثي بخلاف الافعال التامة وفيه ان هذا ان تم فانما يتم
في كان فقط فان غيره يدل على الانتقال والكون في الاوقات المخصوصة والاستمرار
والتوقيت والنفي فكيف يكون جميعها ناقصة للوجه المذكور اللهم الا ان يقال معنى
كان لما كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة وقيل لانها لا تكون بمجرد
الفاعل كلاما اي مركبا تاما يصح السكوت عليه لانها موضوعة لتقرير الشيء على
صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته حتى يكون الكلام تاما فلا تخلو هذه الافعال
من نقصان بالنسبة الى الافعال التامة التي ليس فيها هذا النقصان وانما حملنا
الكلام على المركب ليصح تقييده بالتام وقد يقال نفي تمامية الكلام كناية عن نفي
الكلامية كما قال الوافي فقولهم لا يتم الدليل ولا يتم التقريب ان نفي تمامية الدليل و

والتقريب كناية عن نفي الدليل والتقريب وهي اي الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية
المقصود منه تعيين نوع المدخول يعني انها لا تدخل على الجملة الفعلية لا انها تدخل على كل جملة
اسمية حتى يرد انها لا تدخل على الجملة الاسمية التي يكون مبتدؤها واجب الحذف نحو الحمد
لله الحميدُ فلا يقال كان الحميد او واجب الصدر كاسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية
والمقرون بلام الابتداء او يكون خبرها جملة طلبية فلا يقال كان زيد اضربه او غير ذلك
اي المبتدأ والخبر اي مجموعهما ليصح تفسير الجملة بهما فالعطف مقدم على الربط وانما فسر الجملة
الاسمية بذلك احترازا عن مثل اقائم الزيدان فانه جملة اسمية مركبة من المبتدأ والفاعل
ولا يدخلهما الافعال الناقصة فانها من نواسخ القسم المشهور من المبتدأ لا القسم الغير المشهور
وهو صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وكذا عن نحو هيهات زيد فانه ايضا
مركب من المبتدأ والفاعل على راي هذا والمفهوم من ضوء المصباح ان نحو اقائم الزيدان و
هيهات زيد جملة فعلية حيث قال المسند والمسند اليه اما ان يعرض لهما ما يسلبهما عن
صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى فهي الجملة الشرطية او لم يعرض لهما
ذلك فاما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا فهي الجملة الاسمية
نحو زيد قائم وقائم زيد او لا يكون فاما ان يسد مسد المسند ظرف او جار ومجرور فهي
الجملة الظرفية نحو امامك زيد او في الدار بكر او لا يسد فهي الجملة الفعلية نحو ضرب زيد
واقائم الزيدان وهيهات الامر وغير ذلك انتهى ترفع هذه الافعال الجزء الاول منها اي
من الجملة الاسمية اي الجزء الذي حقه الاولية والغالب فيه ذلك وهو المبتدأ وكذا
المراد بالثانوية في قوله الجزء الثاني ولك ان تقول ان المراد الاول والثاني بحسب الذكر
في عبارة المتن كانه ذكر فيها المبتدأ اولا ثم الخبر ويسمى ذلك الجزء اسمها اي اسمها مضافا
الى ما ذكر معه فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك في غيره وفي الايضاح
وانما نسبوهما الى كان اشعارا بانه معموله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها
في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء بادنى ملابسة ولم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرا اسم
وخبر بل فاعل ومفعول ليفرقوا بين البابين في اسماء متعلقاتهما وقد يسمى اسم هذه الافعال
فاعلا كما وقع في عبارة المص لا تكون بمجرد الفاعل اه ولهذا لم يعد صاحب المفصل والكافية اسم

كان من جملة المرفوعات اذ ادخاله في الفاعل كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول
مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على
القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا بد له من فاعل و
قد يستغنى عن المفعول لكن قال في التسهيل يسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب
خبرا ومفعولا وهذا غريب وتنصب هذه الافعال الجزء الثاني منها اي من
الجملة الاسمية وهو خبر ويسمى ذلك الجزء خبرها قد عرفت ما يتعلق به وهي
اي الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا وقد يزاد على هذا العدد ملحقات صار
وهي آل ورجع ومال وارتد وجاء واستحال وتحول وآض وعاد اذا كانت بمعنى
صار وكذا غدا وراح اذا كانتا بمعنى صار وملحقات ما زال وهي ما ونى وما رام
اذا كانا بمعنى كان دائما كذا وكذا من ونى في الشيء اذا قصر ورام من باب اي برح
فان من لا يقصر في الفعل ولا يبرح منه يكون فاعلا له دائما وملحقات اصبح وهي
غدا وراح اذا كانتا بمعنى كان في الغداة والرواح كذا وكذا وليس الالحاق قياسا بل
سماعيا الا ترى ان انتقل لا يلحق بصار مع انه بمعنى تحول وكذا لا يقال ما انفصل
او ما فرق زيد ضاربا مع انه بمعنى ما انفك ولا يستعمل اظهر واعتم من الظهر و
العتمة استعمال اصبح الاول كان وهي اي كلمة كان قد تكون زائدة ولا تقع في اول
الكلام بل في وسطه وقيل قد تكون في الآخر ايضا والزائد قسمان قسم لا يفيد معنى اصلا
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا فانها زائدة غير مفيدة للمعنى والا
فاين الاعجاز وصبيا حال مؤكدة وجعل هذا القسم زائدا ظاهر وقسم يفيد الزمان
فقط لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا لخلوه عن معنى الكون الذي يقتضيهما ويكون بمنزلة
الظرف الدال على الزمان فقط مثل قولك ان من افضلهم كان زيدا فيما مضى من
الزمان ولا يجوز ان يجعل زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان على ما توهم
لامتناع تقديم خبر ان على اسمها الا اذا كان ظرفا وانما سمي هذا القسم زائدة لان كان
حينئذ لا تعمل رفعا ولا نصبا كما في القسم الاول فتشبه به في عدم العمل وسمي باسمه
والا فهذا ليس بزائد حقيقة لافادته معنى الزمان ولما كان في زيادته خفاء

الكنى المص بمثال هذا القسم واشار الى وجه تسميته بالزائدة بقوله وحينئذ
لا تعمل وقد يكون غير زائدة لفظ قد ههنا لمجرد الايجاب الجزئي وهي
اي غير الزائدة تجيئ كائنة على معنيين تكون باحدهما ناقصة وبالآخر تامة
فقوله ناقصة وتامة بدل من متعلق الظرف وهو حال من ضمير تجيئ او خبر له على
ان تجيئ فعل ناقص على نحو قولهم جاء البر قفيزين وصاعين فان مجيئ جاء ناقصا
لا يقتصر على الموارد التي استعملها العرب فيها على ما اختاره الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
واستحسنه الرضي والناقصة تجيئ على معنيين الاستعلاء حكمي تخييل ان اللفظ
يركب المعنى ومن سمى المتحدان معنى بالمترادفين كانه ركب احدهما خلف الآخر
احدهما ان يثبت خبرها لاسمها في الزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل
المشتق من الكون وهو الماضي في كان والحال والاستقبال في يكون وانما خص
الماضي بالذكر لان الكلام في كان وحكم يكون يعلم بالمقايسة وسيذكر ان حكم
مشتقات هذه الافعال كحكم هذه الافعال وذهب بعضهم الى ان كان يدل
على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمان الماضي لحكم بترادفه بلم يزل ومثبته قوله
تعالى وكان الله سميعا بصيرا وقياس ما قال ان يكون يكون ايضا للاستمرار
الاستقبالي بمثل لا يزال وزعم بعضهم ان كان يقتضي الانقطاع فاشار المص
الى ردهما بان معنى كان ومدلوله بحسب الوضع ليس الا الثبوت سواء كان ذلك
الثبوت ممكن الانقطاع في الزمان الماضي بحسب نفس الامر مثل كان زيد قائما
نصف ساعة فقعد او ممتنع الانقطاع في الزمان الماضي بل في جميع الازمنة مثل كان
الله عليما حكيما فالانقطاع وعدمه ليس مدلول كان بل ذلك يؤخذ من الخارج
بواسطة القرائن وثانيهما وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول ان يكون كان بمعنى
صار وسيجيئ بيانه ولا يخفى ما في العبارة من المسامحة اذ ليس المعنى الثاني كونه بمعنى
صار اللهم الا ان يجعل ان يكون مصدرا حينئذ اي المعنى الثاني حاصل في وقت كونه
بمعنى صار مثل كان الفقير غنيا اي صار الفقير غنيا ولو اريد به ان الفقير كان
غنيا قبل فقره كان كان بالمعنى الاول وعلامة كان التامة ان تتم بفاعلها كالافعال

تاما ولا يطلب خبرا لان معناه ثبوت الشيء فى نفسه لا ثبوت الشيء للشيء فلا يحتاج فى
الافادة الى الخبر والفرق بين الكون الناقص والتام ما هو بين الوجود الرابطى والمحمولى
فلا يكون كان حينئذ ناقصة الاخصر ترك هذه العبارة وحينئذ اى حين ما اذا كانت
تامة غير محتاجة الى الخبر تكون بمعنى ثبت والمتبادر من ثبت ثبت فى نفسه والا فكان
الناقصة ايضا بمعنى ثبت اى ثبت خبرها الاسمها مثل كان زيدا اى ثبت زيد ومنه قوله
تعالى كن فيكون اعلم انهم ذكروا ان كان على اربعة اوجه ناقصة وتامة وزائدة وشانية
وهى التى يكون اسمها ضمير الشان ولقد احسن المص حيث ترك ذكر الشانية فانها ليست قسما
براسه بل هى داخلة فى الناقص بلا معنيها فى شرح اللباب والتى فيها ضمير الشان هى الناقصة
بعينها فانك اذا قلت كان زيد قائم اى كان الشان فهى بعينها كان الناقصة فان اسمه
ضمير الشان والخبر ما بعده لكنه خص بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جملة فهو احد
قسمى الناقصة اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا وقد يكون جملة والثانى صار وهو يجئ
على وجهين ناقصة ناقصة وهو الاكثر وتامة والفرق بينهما على ما فى بعض الكتب واشار اليه
المص انها تكون ناقصة اذا كانت للانتقال اى لانتقال الاسم من حقيقة الى حقيقة اخرى
شخصيتين او نوعيتين نحو صار الطين اے گل خزفا بفتحتين سفال فان الحقيقة الطينية غير
الحقيقة الخزفية وكقولك صار الماء هواء فى القدر المنصوب على النار فان الماء والهواء نوعان
مختلفان او من صفة الى صفة اخرى من غير ان تتبدل حقيقة نحو صار زيد غنيا فان معناه
انه انتقل من صفة الفقر الى صفة الغنى وقد تكون تامة اذا كانت بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات والسر فى ان الانتقالين الاولين يقتضيان النقصان والثانيين
التمام ان الاولين يستلزمان حصول الصفة الثانية والحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم
بدون ذكر الصفة والحقيقة فلهذا صار بهذا المعنى ناقصا واما الثانيان فلا يستدعيان حصول
المكان والذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود
من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة فان
المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل والاحسن فى الفرق ان يقال ان صار
فى الاصل بمعنى انتقل وحقها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو الآن مصدر بخبرها بالى نحو
صار الى الغنى لكنه ضمن معنى كان بعد ان لم يكن فاذا استعمل متضمنا معنى كان بعد ان لم يكن
يكون ناقصة فمعنى صار الطين خزفا كان الطين خزفا بعد ما لم يكن كذلك ومعنى صار زيد غنيا

كان زيد غنيا بعد ما لم يكن غنيا واذا استعمل على اصل وضعها وهو قليل تكون تامة وحينئذ
يتعدى بالى ومن ظاهرتين او مقدرتين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لايفهم
من دون المنتقل منه والمنتقل اليه سواء كان للانتقال المكانى نحو صار زيد من بلد الى بلد
اى انتقل منه وذهب اليه اوللانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد من بكر الى عمرو وجعله
الفاضل المصرى داخلا فى الانتقال المكانى اى انتقل من مكانه الى مكان عمرو او للانتقال من صفة
الى صفة اخرى قال الشاعر فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا والثالث اصبح والرابع اضحى والخامس
امسى فهذه الافعال الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة تجيئ للمعنيين احدهما ان تكون
بمعنى كان فى الصباح وكان فى الضحى وكان فى المساء كذا وكذا فتكون هذه الافعال حينئذ لاقتران
مضمون الجملة التى دخلت هى عليها وقد عرفت معنى مضمون الجملة فى الحروف المشبهة باوقاتها
اى بالاوقات التى دلت عليها هذه الافعال بموادها وهى الصباح والضحى بالضم والقصر
چاشتگاه والمساء بالمد شبانگاه وبصورها وهيأتها التصريفية اعنى الماضى فى الصيغ المذكورة
والحال والاستقبال فى مضارعاتها ولم يذكرها لعدم الخفاء فيها لا لانها لاتدل عليها فانه
خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمان الماضى ومعنى
يصبح زيد قائما ان قيامه مقترن بالصبح فى الحال والاستقبال نص عليه فى الرضى نحو اصبح
زيد غنيا معناه حصل غناه بالكسر والقصر فى وقت الصباح ونحو اضحى زيد حاكما معناه
حصل الحكومة ولم يقل حكومته اشارة الى ان الاضافة المعتبرة فى مضمون الجملة هو
الاضافة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فى وقت الضحى ونحو امسى زيد قائما معناه حصل
قراءته فى وقت المساء وهذه الثلثة قد تكون بمعنى صار من غير اعتبار الازمنة التى كانت
تدل عليها بموادها واما التى دلت عليها بصورها وصيغها فهى معتبرة البتة وهذا هو
المعنى الثانى للناقصة مثل اصبح الفقير غنيا اى صار متصفا بصفة الغنى من غير ان يقيد بوقت
الصبح او غيره وامسى زيد كاتبا اى صار واضحى المظلم منيرا الاظلام والانارة جاء لازمين و
متعديين وقد تكون هذه الافعال الثلثة تامة غير مقتضية للخبر فلا تكون حينئذ بمعنى كان
فى الصبح والضحى والمساء كذا بل تكون بمعنى دخل فى تلك الاوقات او وصل اليها كقولك اصبحنا والحمد
لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما ومنه قوله تعالى فسبحان

الله حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ مثل اصبح زيد بامداد كرد زيد اى دخل زيد في
الصباح وامسى عمرو اى دخل عمرو في المساء واضحى بكر اى دخل بكر في الضحى وتكون
هذه الافعال حينئذ جارية مجرى اظهر واعتم اى دخل في الظهر والعتمة وفي
شرح التسهيل تكون هذه الثلثة ايضاً بمعنى اقام في الاوقات المذكورة و
السادس ظل من باب علم تصريفه ظل يظل ظلولا والسابع بات مصدره البيتوتة
والبيت والبيات ومضارعه يبيت وبات كباع يبيع وهاب يهاب وهما
لم تستعملا الا ناقصتين على ما هو المشهور ولهذا فصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة ومما وقع في عبارة المصباح من ان كان يجيئ تامة وكذا اصبح واخواته
اذا اريد بها الدخول في الاوقات الثلثة فقد قال شارحه ان المراد باخواته
هو اضحى وامسى لا ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه او اخواه الا
انه تسامح في العبارة وكانه اعتمد على قوله في الاوقات الثلثة وقيل قد يجيئ ظل
وبات تامتين ايضاً نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتاً طيباً وقال ابن مالك ظل يكون
يكون تامة بمعنى طال ودام وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهاراً وقال بعضهم وبات يكون
تامة يقول بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعدياً بنفسه وبالباء
وفي الرضي ويجيئ تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سر
وبت واذا كانتا ناقصتين فالاكثر ان يكون لاقتران مضمون الجملة بالنهار والليل
ويقترن ايضاً بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضي والحال والاستقبال
نحو ظل زيد كاتباً اى حصل كتابته في النهار اى كان في جميع النهار كذلك نص عليه الرضي
وغيره وبات زيد نائماً اى حصل نومه في الليل اى كان في جميع الليل كذلك وقد يكونان
بمعنى صار مجردين عن معنى الليل والنهار مثل ظل الصبي بالغاً ومنه قوله تعالى وَإِذَا بُشِّرَ
أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا اى صار اذ ليس المراد انه يتصف بالسواد في النهار
وبات الشاب شيخاً ومنه قوله عليه الصلوة والسلام اين باتت يده لان غسل
اليدين بعد الاستيقاظ يؤمر به من نام نهاراً او ليلاً وقيل الانسان في بطن امه
جنين ثم طفل ما دام يرضع ثم صبي ما لم يبلغ ثم شاب الى اربعين سنة ثم كهل الى ستين

ثم شيء والثامن مادام وهي لا يكون الا ناقصة لتوقيت اى لتعيين وقت شئ بمدة ثبوت
خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظه ما مصدرية حينية والمدة
مقدرة قبلها ولذا يسمى ما المدة وفى القاموس المدة الزمان الطويل فما دام يقتضى امتداد
ثبوت الخبر للاسم واذا كان ظرفا كان فضلة غير مستقلة بالافادة فلا بد هناك من ان
يكون قبلها جملة سواء كانت فعلية او اسمية لفظا او تقديرا نحو اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فوقت جلوس مخاطبك بمدة جلوس زيد او كذا فى قولك
اجلس ما دام زيد جالسا ابوه وقت بمدة ثبوت جلوس الاب لزيد الا ان الخبر فى الاول حالة
قائمة به وفى الثانى صفة اعتبارية حصلت له بسبب متعلقه فلا يرد انه كان على المص ان
يقول لاسمها او لمتعلقه لئلا يرد المثال الثانى وزيد قائم ما دام عمرو قائما الاول نظير الجملة
الفعلية وهذا للاسمية والظاهر ان ما دام مجرد عن الزمان الماضى ولذا صح تقييد اجلس به
وكذا تقييد زيد قائم المتبادر منه معنى الحالية والتاسع ما زال اجوف واوى مضارعه
ما يزال كخاف يخاف ولا يستعمل الا ناقصا على ما قيل اما زال يزول كقال يقول فلا يستعمل
ناقصا فلا يقال ما زلت اميرا بضم الزاء ولا ما ازول اميرا وكذا زال يزيل كباع يبيع بمعنى
فرقه لانه ايضا لا يستعمل ناقصا والعاشر ما برح بكسر الراء بمعنى زال عن مكانه يستعمل
ناقصا وتاما يتعدى بنفسه وبمن مع النفى وبدونه نحو برحت بابك ومن بابك وما برح
من موضعه ولن ابرح الارض والحادى عشر ما انفك بمعنى انفصل يستعمل ناقصا وتاما
يتعدى بمن فيقال ما انفك من هذا الامر والثانى عشر ما فتئ بكسر التاء والهمزة من
باب علم بمعنى برح لكنه لا يستعمل الا ناقصا وقيل بالياء لكنه لم يوجد فى كتب النحو واللغة
المشهورة ولذا قال فى الغاية بالهمزة دون الياء وقد يقال ما فتئ بفتح التاء والهمزة
وفى القاموس انه مثلث التاء وما افتأ بالهمزة من باب الافعال وكل واحد من هذه الافعال
الاربعة اذا استعملت ناقصة لدوام ثبوت خبرها لاسمها او متعلقه ليشمل نحو ما زال
زيد قائما ابوه وقد عرفت لعذره وجه افادة هذه الافعال للدوام ان النفى ماخوذ فى
معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار
الثبوت فمعنى هذه الافعال كان دائما وليس كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف النفى بمعنى كان
دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل ما فارق زيد ضاربا بل يقال ما انفصل

من الضرب وما فارق من الضرب مذ قبله مذ اسم بمعنى ابتداء المدة و
قيل فعل ماض من باب علم من القبول بالفتح بمعنى بيش آمدن ويذيرفتن والزمان
المضاف الى الفعل محذوف وهو خبر لمذ فان كان القبول بالمعنى الاول
فتقدير الكلام ابتداء مدة دوام ثبوت الخبر للاسم زمان اقبال الاسم على الخبر
والمراد باقباله عليه امكان اتصافه به فقولك مازال زيد اميرا معناه
استمرت الامارة ودامت لزيد من وقت امكن اتصافه بها هو وقت البلوغ
الذي يمكن قيامه بما فيها الا قبل ذلك وان كان بالمعنى الثاني فالمعنى ابتداء
تلك المدة زمان اخذ الاسم للخبر والمراد بالاخذ صلاحية الاخذ والتهيأ
له على ما اشار اليه الرضي لا الاخذ والاتصاف بالفعل فلا يقال كلام الذي
اخذ الامارة بعد البلوغ بسنين مازال اميرا ثم اعتبار هذا القيد في هذه
الافعال ليست لدخوله في مفهومات هذه الافعال اذ لا يدل عليه النفي ولا
مدخوله ودلالة المركبات على معانيها ليست بوضعية سوى وضع المفردات بل
هو ماخوذ من الخارج بالقرائن العقلية ويلزمها اي يلزم هذه الافعال الاربعة
اذا استعملت ناقصة بخلاف ما اذا استعملت تامة نحو برح عن مكانه وانفك
عنه النفي بدخول ادواته عليها لفظا مثل مازال زيد عالما وما برح زيد صائما
وما فتئ عمرو فاضلا وما انفك بكر غنيا قلاه او تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ والمراد بالنفي ما يعم النهي صرح به في التسهيل فنقول لا تزل
قائما والثالث عشر ليس اصله ليس كهيب خفف كما يقال علم في علم وهو فعل غير
متصرف الا عند الكوفيين وابي علي في احد قوليه انه حرف والحاق الضمائر
به في لست واستمالة التشبه بالفعل لكونه على ثلثة احرف وبمعنى ما كان وكونه
رافعا وناصبا وهي اي كلمة ليس عند جمهور النحاة لنفي مضمون الجملة في زمان الحال
فمعنى ليس زيد قائما انتفى قيامه الآن وقال بعضهم اي سيبويه ومن تبعه
ان ليس لنفي مضمون الجملة في كل زمان فيستعمل تارة في نفي الماضي كقولك ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة في نفي الحال مثل ليس زيد قائما الآن وتارة في نفي الاستقبال

نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهو للنفي مطلقا وخصوصية الحالية والماضوية والاستقبالية يفهم من القرائن فالمراد بقوله في كل زمان الاطلاق لا الدوام كما قد يتوهم من ظاهر العبارة فانه لم يذهب اليه احد وقد يقال في الجمع بين القولين ان معنى القول الاول انها لنفي الحال عند عدم القرينة ومعنى الثاني انها يكون لنفي غير الحال ايضا عند وجود القرينة والى هذا اشار ابن هشام حيث قال في مغني اللبيب ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة

واعلم ان تقديم اخبار جميع هذه الافعال على اسمائها اي اسماء هذه الافعال بان يتوسط الاخبار بين الاسماء وافعالها جائز بابقاء عملها يعني ليس في انفس هذه الافعال مانع من جواز التقديم كما في نفسها مانع من تقديم اخبارها عليها على ما سيجيئ وذلك لانه ليس في تقديم الاخبار على الاسماء الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل نعم لو عرض مانع خارجي عن جواز تقديم الاخبار على الاسماء فذلك امر خارج عما نحن فيه فلا يرد انه قد يمتنع التقديم اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر والقرينة نحو كان هذا ذاك حذرا عن الالتباس او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما كان زيد الا قائما واما ما ذكره ابن معطي ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين اسمه فقد قيل انه غلط لمخالفته للنص والقياس والاجماع وايضا مصدر ايضا اذا رجع قد بين حكم تقديم الاخبار بالنسبة الى الاسماء والآن يشرع في بيان حكمه بالنسبة الى الافعال فكانه يقول وارجع الى الاخبار عن حكم تقديم الاخبار على الافعال رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا وقد يقال المصدر بمعنى اسم الفاعل وقع حالا والعامل محذوف والتقدير واقول حال كوني راجعا من الاخبار الى اخبار وقيل ايضا مفعول مطلق وفعله آض محذوف وضميره راجع الى الجواز اي عاد الجواز عودا كما تقول جاء زيد وعمرو ايضا اي عاد المجيئ عودا تقديم اخبارها اي اخبار هذه الافعال على انفسها اي على انفس هذه الافعال جائز لكونها افعالا قوية على العمل فيما قبلها الا اذا عرض ما يوجب تاخير الخبر عن الاسم وذلك اذا تاخر مرفوع الخبر عن الاسم نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي سوى ليس فان المبرد والكوفيين وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز تقديم خبره عليه نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما النافية على ان مذهب الكوفيين انه حرف كما مر وسوى الافعال التي في اوائلها ما اما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها لان ما مصدرية لا تنفصل عن مدخولها

فلا يتقدم الخبر على ما الا ان ما في حيز الموصولات الحرفية لا يتقدم عليها ولا يقع بين ما ومدخولها
لامتناع الفصل واما غير ما دام من الافعال الدالة على الدوام فالجمهور على امتناع التقديم فيها
لان ما نافية لازمة لهذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يتقدم الخبر على ما لامتناع تقديم
ما في حيزها عليها لاقتضائها الصدارة ولا يقع بينها وبين مدخولها لامتناع الفصل فلا يجوز
ما قائما زال زيد كما يجوز ما قائما كان زيد وهكذا الحال في ان النافية لانها ايضا مقتضية
للتصدر واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا نفي بها الافعال المذكورة لم يجز توسط
الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا من صيرورتها كالجزء ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها
ليست كما في طلب التصدر فالمراد بقوله في اوائلها ما ما في اوائلها ما او ما في حكمها من ان
النافية وقال بعضهم تقديم الاخبار على هذه الافعال التي استثناها ايضا جائز اما في ليس على
ما هو المذهب اكثر النحاة فلانه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه واما في الافعال التي في
اوائلها ما سوى ما دام على ما هو مذهب الكوفيين غير الفراء ووافقهم ابن كيسان من البصريين
فلان ادوات النفي لما دخلت الافعال التي فيها معنى النفي افادت الثبوت فصارت بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى واما في ما دام فقد عرفت انه لا خلاف فيه
نص عليه الرضي وقيل ان الكوفيين يجوزون التقديم في كل ما في اوله ما والله اعلم
مثل قائما كان زيد وما قائما كان زيد او قائما كان زيد واما تقديم اسمائها عليها اي على
نفس هذه الافعال فغير جائز لامتناع تقديم الفاعل على الفعل ولم يرد بذلك انه لا يصح ان
يقال في كان زيد قائما زيد كان قائما فانه مما لا اشك في جوازه بل اراد انه لا يتقدم اسماؤها
باقية على اسميتها وفي المثال المذكور صار مبتدأ وقياس ما ذكره صاحب التسهيل وغيره
ان الكوفيين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل دون البصريين يقتضي ان يجوز تقديم
اسمائها عليها عندهم وان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل
لا يرفع ما قبله بالاتفاق من جميع النحاة واعلم ان حكم مشتقات هذه الافعال ان كان ما يشتق
من هذه الافعال من المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر فلا يصح الا على مذهب من قال
باشتقاق هذه الامور من الماضي وان كان المراد المشتقات التي تشاركت هذه الافعال في الاشتقاق
من مبدأ واحد على ان يكون الاضافة لادنى مناسبة ليصح على المذهب المشهور ولا يشمل المصدر

اذ لم يشتق من شئ لحكم هذه الافعال فى العمل وفى المعانى المذكورة لهذه الافعال

واعلم ان جميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولا يستعمل لما زال واخواتها

مصدر ولا اسم فاعل الا تامين كذا فى الرضى النوع الحادى عشر من العوامل السماعية

عدة افعال موضوعة لانشاء المدح والذم سماها النحويون افعال المدح والذم

وهى اى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب اربعة واما فعُل المحول من فعَل

او فعِل نحو قضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد فهو وان كان للمدح اذ المعنى نعم القاضى

ونعم العالم لكنهم لا يعدونه من افعال المدح والذم وان كان يشاركها فى الاحكام والشرائط

على ما فى شرح التسهيل فهو من ملحقات تلك الافعال الاول نعم بكسر النون وسكون

العين اصله بفتح الفاء وكسر العين فيه لطافة ثم كسرت الفاء اتباعا لفعال او فعال

للعين فانه يورث الخفة فى الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كانت الفتحة فى نفسها

اخف من الكسرة ثم اسكنت العين للتخفيف لثقل الكسرة على الحرف الحلقى وقد

اطرد فى لغة بنى تميم فى فعِل اذا كان فاؤه مفتوحة وعينه حلقية اربع لغات

احديها فعِل بفتح فكسر وهو الاصل والثانية فعْل بفتح فسكون والثالثة فِعْل بكسر فسكون

والرابعة فِعِل بكسرتين والاكثر فى نعم وبئس عند بنى تميم اللغة الثالثة ولذا اكتفى المص

بها قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم وذكر الشيخ ابن الحاجب

ان جريان اللغات الاربع فيهما انما هو قبل نقلهما الى معنى الانشاء اذ لم يسمع نعِم الرجل

زيد فان قيل جاء نعِمَ فى نِعِمَّا هى التى للانشاء فالجواب انه عرض ثمة عارض اوجب

تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول الى الاصل فى الموضع الذى تعذر

فيه اللفظ المنتقل اليه العدول الى الاصل فى الموضع الذى لا تعذر فيه فعلى هذا

وجه الاكتفاء بهذه اللغة اظهر ثم توجيه هذه اللغة على وجهين احدهما ما ذكره

المص والثانى انه نقلت حركة العين الى النون للتخفيف وهذا اخصر وهو فعل

بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة نحو نعمتْ ولحوق الضمائر البارزة فى بعض اللغات

اذ حكى نعِمَا ونعِمُوا مدح اى لانشاء مدح عام من غير تعيين خصلة اما كونه لانشاء

المدح فلانك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ

وليس المدح موجودا في الخارج مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه بل تقصد مدحه على
جودته الحاصلة في الخارج نقول الاعرابي حين بشر بمولودة وقيل نعم المولودة ما هي بنعم
الولد ليس تكن بباله في المدح بل اخبارا بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست
بحاصلة فهو انشاء يتضمن خبرا واما كونه للمدح العام فلما ذكره السيد الشريف في
شرح المفتاح ان نعم وبئس يفيدان شيوعا يناسب المقام حذرا من الترجيح من غير مرجح
فيفيد نعم الرجل زيد كونه محمودا في جميع خصال حمد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو
كونه مذموما في خلاف جميع تلك الخصال وكذا نعم الامير وبئس الامير يفيدان العموم
في جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس وفاعله قد يكون اسم جنس وهو ما
وضع لشيء وشبهه المشارك له في الحقيقة ذهنا كالشمس او ذهنا وخارجا كالاسد
والفرق بينه وبين النكرة ان الاسم انما يكون نكرة باعتبار عدم تعيين مدلوله وانما يكون
اسم جنس باعتبار اطلاقه على المشتركين في الحقيقة وهذان الاعتباران مختلفان كذا
في شرح الوافي ثم انه صرح فيه بان الموصول ليس باسم جنس مع انه يقع فاعلا لنعم وان
كان قليلا على ما في الرضي فلعل ذلك مبني على تأويله باسم الجنس المعرف باللام معرف باللام الظاهر
معرفا بالنصب كما في بعض النسخ الا ان يقال ان الجر للجوار كما في ماء شن بارد ومن ملك ذا
رحم محرم او يقال ان الجنس قد يطلق على اسم الجنس واضافة الاسم اليه بيانية كما في علم
الفقه ثم انه ذكر العلامة التفتازاني ان اللام فيه ليس بمعنى كل فرد اذ لا خفاء انه ليس
المعنى عليه ولا يسبق الفهم اليه ولا بمعنى نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى التعدد
اذ لا خفاء في ان الحكم عليه بالممدوحية والمذمومية وانه زيد وعمرو لا يصح بالنسبة اليه ولا
للاشارة الى ما ذكر لاحقا بان يكون الرجل اشارة الى زيد لانه بعيد خارج عن القانون مفوت
لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فالمراد به البعض من الحقيقة باعتبار عهديته
في الذهن من غير تعيين بعض الافراد وهو المسمى بالعهد الذهني وقال بعض المحققين يصح
حمل هذه اللام على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس كما في قولك
انت الرجل كل الرجل وعلى الجنس بادعاء انه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا وعلى
الجنس في ضمن فرد ما هو باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد

الا هو فاى فرد فرض فهو هو وقد يقال هذه اللام لمجرد التعريف اللفظى مثل نعم الرجل زيد
ووقوع فاعله نكرة نحو نعم رجل زيد ونعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم
فالرجل اى اذا عرفت هذا فاعلم ان الرجل مرفوع بانه فاعل نعم اذ لا وجه لرفعه سوى ذلك
فظهر بذلك ضعف ما زعم الفراء من كون نعم وبئس اسمين اذ لو كان كذلك لم يكن للرفع
وجه الا بتكلف وزيد مخصوص بالمدح خصوص اثبات لا خصوص ثبوت اذ ليس فى الكلام ما يدل
على نفى ممادحة غير زيد مرفوع بانه مبتدأ ونعم الرجل خبره فاما ان يقال ان اتحاد الفرد
الغير المعين او الجنس او جميع الافراد على ما عرفت من الاحتمالات بالمبتدأ كاف فى الارتباط
او يقال ان الجملة بتقدير المفرد فان معنى نعم الرجل رجل جيد فالفعل مع الفاعل بعد
ما كان جملة مستقلة صار فى حكم المفرد ولهذا يحل ما اورد على فعليته من دخول حرف الجر كما
فى قول الاعرابى + والله ما هى بنعم المولودة + وحرف النداء كما فى يا نعم المولى وكذا ما قيل
انه يدخل لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت مع
انهما لا تدخلان الماضى دون قد وهذه الامور هى التى غرت الفراء على الحكم باسميتهما مقدم
عليه ليحصل الابهام ثم التفسير اذ له فى النفس وقع اى وقع ثم هذا التقديم اكثرى والا فقد
صرحوا بجواز تاخيره نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف وهو
مختار كثير من النحويين منهم الشيخ ابن الحاجب والاول مختار المحققين منهم كالرضى وغيره
وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ محذوف الخبر اى زيد ممدوح
ويمكن ان يقال انه عطف بيان للرجل اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا اخر المخصوص اما اذا قدم
فتعين الوجه الاول على ما فى المغنى وكذا فيما اذا اخر ودخلته النواسخ نحو ع يمينا لنعم السيدان
وجدتما + ونعم الرجل كنت فظهر ان الوجه الاول اولى لاطراده الا ان يقال ان المخصوص
بالمدح محذوف فى تلك الامثلة وهو اى المبتدأ المحذوف الضمير العائد الى الفاعل تقديره انه لما
قال نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فهو جملة مستانفة فيكون هذا الكلام
على التقدير الاول وهو كون زيد مبتدأ جملة واحدة احد جزئيها مفرد والجزء الاخر جملة وعلى
التقدير الثانى وهو كون زيد خبر جملتين احديهما فعلية والاخرى اسمية محذوفة الصدر والمقام
لكونه للمدح العام والذم العام يناسبه الاطناب بتكثير الجمل وفى بعض النسخ على تقدير الاول

وعلى تقدير الثانى بالاضافة فالموصوف محذوف اى التوجيه الاول والثانى او
المذهب والثانى وقد يكون فاعله اى فاعل نعم اسما مضافا الى اسم الجنس المعرف
باللام بلا واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب
الرجل زيد ونعم فرس غلام صاحب الحمار زيد وهلم جرا قال ابو علی سمع نحو نعم عبد
الله زيد وبئس عبد الله انا فی الرضی ان كان كذا فهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف
الى المعرف الجنسی وقد يكون فاعل نعم ضميرا وهو على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين البصريين فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة
الا على قلة والتانيث اهون من التثنية والجمع والى هذا اشار المص بقوله مستترا فانه لو
لو ثنى او جمع يكون بارزا مميزا يعنى التزم تمييزه وقل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله
عليه الصلوة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فهو بالخصلة الحسنة
ونعمت خصلة هى بنكرة صرح بذلك مع ان التمييز لا يكون الا كذلك دفعا التوهم
جواز دخول اللام كما اجازوا فى نحو الاحد عشر الدرهم على قبح وهو قياس عند بعض
الكوفيين وانما قال منصوبة اذ التمييز قد يكون مجرورا بمن نحو لله دره من فارس
ثم النصب اما لفظى مثل نعم رجلا زيدا وتقديرى نحو نعم فتى زيدا ومحلى نحو فنعما هى
فان ما بمعنى شئ منصوب المحل وفى ما هذه اختلافات اعلم انه ذهب الجزولى
ومن تبعه الى لزوم افراد التمييز وقد صرح ابن مالك وابن الحاجب بمطابقته لما
قصد فيقال نعم رجلين ورجالا قال الرضى وهو الحق المتفق عليه بين البصريين و
ههنا بحث وهو ان الضمير المستتر فى قولنا نعم رجلا زيد ضمير غائب فلا بد له من مرجع
تقدم ذكره فهو اما ان يرجع الى زيد لكونه متقدما رتبة فانه مبتدأ على المذهب
المختار او الى رجلا او الى شئ آخر لا سبيل الى الاول والا لوجب ان يقال نعما
رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود من وضع الباب
ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ ولا الى الثانى لعدم سبق ذكره
ولانه يستلزم ان يقال نعما ونعموا كما فى الوجه الاول ولا الى الثالث لعدم الذكر
فضلا عن سبقه ويمكن الجواب باختيار الشقوق اما اولا فبان هذا الباب قد

الفرد بخواص فيجوزان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز الضمير
سواء كان لمفرد اولمثنى اولمجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف ثم الابهام ثم التفسير
حاصل من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة واما ثانيا
فبان التميز وان لم يكن سابقا فى الذكر حقيقة لكنه سابق حكما لمقتضى وضع الضمير الغائب
فانه وضعه الواضع لما تقدم عليه فاذا ذكرته متقدما على مرجعه فوضعه يطلب تقدم
المرجع فهو متقدم بحكم الوضع ولذا قيل فى تعريفه تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما والنكتة
فيه جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما ثم تفسيره بعد شوق السامع ليكون بلوغه
اليه بعد طلب وانتظار كما هو شان العظائم فى البلوغ اليهم وهذا الضمير نكرة عند الرضى ومعرفة
عند النحاة وانما حكموا بتعريفه لانه حصل جبر ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واما ثالثا فانه
عائد الى متعقل معهود ذهنى اى معلوم فى الذهن قبل ذكر الضمير من عهدت فلانا اذا
ادركته مبهم باعتبار الوجود التزم تفسيره بنكرة لتبيين جنس المتعقل المعلوم فان الاجناس
المتعقلة المعلومة كثيرة اى نعم الجنس المتعقل فى الذهن الذى هو جنس الرجل والحضور الذهنى
وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر فالتمحل فى هذا الجواب ليس الا فى جعل العهد فى حكم الذكر
واما السبق فهو حقيقى لا حاجة فيه الى التمحل بخلاف ما اذا جعل الضمير راجعا الى المفسر الذى بعده
حكما فى الجواب الثانى فانه احتيج فيه الى تمحل فى التقدم بان يقال انه متقدم بحكم الوضع واقتضا
فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع ويحمل كلام المص على الجواب الثانى وجه وفى قوله معهود ذهنى
اشارة الى توجيه كون هذا الضمير معرفة كما اختار الجمهور ولبيانه مقام آخر وقد يحذف المخصوص
بالمدح وذلك اذا دل عليه اى على تعيينه قرينة حالية اومقالية مثل قوله تعالى واذكر عبدنا
ايوب اذ نادى ربه الى ان قال انا وجدناه صابرا نعم العبد هو وهو على الوجه الثانى خبر مبتدأ
محذوف اى هو هو وليس ذلك من نحو انا انا وشعرى شعرى وانما ذلك من نحو زيد اخوك فان الضمير
الاول يعود الى العبد الموضوع مبهما والثانى يعود الى ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب كما فى
الايضاح فيقول المص ايوب اما تقدير للاسم الظاهر او بيان للمراد من الضمير المقدر دفعا لتوهم كونه
من نحو انا انا والقرينة الدالة فى الاية على تعيين المحذوف ما قبل هذه الاية فانها فى قصة ايوب

على نبينا وعليه الصلوة والسلام واما ما بعد هذه الاية فهي قصة اخرى لا ذكر فيها

لايوب فقوله سياق الاية ان كان بالباء الموحدة بمعنى ما قبل الشئ نظام وان كان بالياء

المنقوطة بنقطتين من تحت على ما هو المكتوب في النسخ فهو وان كان بمعنى ما بعد الشئ في

اكثر مواضع استعماله لكن يحمل ههنا على ما يعم القبيلتين فانه يستعمل بهذا المعنى ايضا على

ما في الكشف الكبير وشرط المخصوص بالمدح يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا ان يكون مطابقا

للفاعل المعرف باللام الجنسي والاضافة واما الفاعل المضمر فلا يشترط المطابقة معه لما عرفت

من وجوب استتاره المستلزم لافراده نعم يجب مطابقة المخصوص بتميزه على ما عرفت فيمكن

ان يراد بالفاعل ما هو فاعل حقيقة او حكما والتميز فاعل حكما لانه لما فسر الفاعل المستتر به

فكانه هو هو واليه يشير كلام المفصل في التعريف اي في جنس المعرف باللام او الاضافة

لانه في المعنى تفسير له فيجب ان يطابقه في الجنس بان يكون من افراده حقيقة كالمثال المذكور

او تاويلا كما في قولك نعم الاسد زيد واما قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا فانه وان

امكن فيه تحقق المطابقة في الجنس تاويلا بان يقال جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة

في اتصافهم بالمثل اي الحالة العجيبة الشان لكنه لا يتحقق الشرط المشار اليه المذكور بقوله

والتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فلهذا اوله بتقدير مثل الذين كذبوا وبجعل

الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء وليس

المراد بالمطابقة في التعريف كون المخصوص معرفة مثل الفاعل فانه ليس بشرط نعم يشترط في المخصوص

ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يتصفه بما يرفع الجهالة

الا ان يجعل التخصيص الرافع للجهالة بمنزلة التعريف حكما ثم اعلم ان ظاهر كلام المصنف يدل على

عدم صحة نعمت الانسان هند بتذكير الانسان وتانيث هند مع ان الرضي وغيره صرح

بجوازه فلا بد من العناية في كلامه والاحسن في الضابطة ان يقال ان شرط المخصوص ان يصلح اطلاق

الفاعل عليه مثل نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان قالوا اذا ثني العلم او جمع يزول التعريف

العلمي فيجب جبر ذلك التعريف الفائت بالتعريف اللامي فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين

باللام العهدية ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ويجوز ان يقال نعم المراة هند لانه

لما كان غير متصرف اشبه الحرف فلم يجب الحاق العلامة به ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء

الهندات جمع امرأة من غير لفظها والثانی من افعال المدح والذم بئس بکسر البا وسکون الهمزة
وهو فعل ذم اصله بئس بفتح الباء وکسرة الهمزة من باب علم فکسرت الفا لتبعیة العین
ثم اسکنت العین تخفیفا او نقلت کسرة العین الی الفاء وفاعله ایضا یکون احد الامور
الثلثة المذکورة فی نعم من اسم الجنس المعرف باللام او المضاف الیه بواسطة او بلا واسطة
او الضمیر المستتر الممیز بنکرة منصوبة وحکم المخصوص بالذم کحکم المخصوص بالمدح فی
جمیع الاحکام المذکورة من احتمال وجهی الاعراب وجواز الحذف عند القرینة واشتراط المطابقة
مع الفاعل مثل بئس الرجل زید وبئس صاحب الرجل زید وبئس غلام صاحب الرجل زید وبئس
رجلا زید وبئست امراة هند وبئس امراة هند وبئس الرجلان الزیدان وبئس الرجال
الزیدون وبئست المراة هند وبئس المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء
الهندات ولا ترافق الشیطان بئس الرفیق ای هو علی حذف المخصوص والثالث من افعال المدح
والذم ساء المستعمل لانشاء الذم وانما قیدناه به لشیوع استعماله فی الاخبار فلا یکون من
هذا الباب ووزنها فعل کظرف قلبت الواو الفا وهو مرادف بئس فانهما لانشاء الذم وان کان
بئس اعرف منه لانه لا یستعمل الا فیه بخلاف ساء ولهذا عده صاحب التسهیل من ملحقات
نعم وبئس کما عد منها فعل اصلیا کحسن الرجل زیدا او محولا من فعل وفعل کقضو الرجل زید
وعلم الرجل زید بمعنی نعم القاضی ونعم العالم وموافق له فی جمیع وجوه الاستعمال من کون
الفاعل احد الامور الثلثة واحتمال الوجهین فی المخصوص وجواز حذفه ووجوب مطابقة
الفاعل والامثلة غیر خافیة والرابع من افعال المدح والذم حب المستعمل لانشاء المدح واذا دخل
علیه لا یوافق بئس معنی بفتح الفاء او ضمها یعنی ان فیه لغتین والمفهوم من ظاهر هذا الکلام
ان حب الانشائی المعدود من افعال المدح والذم فیه لغتان لکن ذکر الشیخ ابن الحاجب ان حب
قبل النقل الی معنی الانشاء یجوز فیه الفتح والضم جمیعا وبعد النقل التزم الفتح ولم یجز الضم
اصله حبب بفتح الفاء وضم العین بمعنی صار محبوبا جدا فسکنت من التسکین الباء الاولی
وادغمت الباء المسکنة فی الباء الثانیة علی اللغة الاولی وهی فتح الفاء او نقلت ضمتها الی
الحاء بعد سلب حرکتها وادغمت الباء فی الباء علی اللغة الثانیة وهی ضم الحاء وحب المستعمل للانشاء
لا ینفصل عن ذا فی الاستعمال الا فی استعمال العرب الموثوق بعربیتهم واما اذا لم یستعمل لانشاء

المدح بل للاخبار عن محبوبيته مجاز انفصاله عن ذا ولهذا اى لكون حب المستعمل للانشاء
المعدود من افعال المدح والذم غير منفصل عن ذا يقال فى تقرير الافعال اى افعال المدح
والذم حبذا فيقال افعال المدح والذم اربعة نعم وبئس وساء وحبذا مع ان حبذا ليس من
الافعال وذلك للاشارة الى ان حب المعدود من هذا الباب هو حب الذى فى حبذا لا مطلق
حب ومن ههنا توهم بعضهم ان حبذا بمجموعه فعل والمخصوص بالمدح فاعل له والتقرير
قرار دادن اى عندما يقررون هذه الافعال ويعدونها وفى بعض النسخ تعديد
الافعال والتعديد يعد الشئ مرة بعد اخرى اى كلما عدوا هذه الافعال ذكروا فيها
حبذا بمجموعه يعنى ان هذا عادة مستمرة لهم وهو اى حب مرادف لنعم يعنى انها
لانشاء المدح وان كان هو اعرف منه فيه ومن ثم قيل ليست حبذا للمدح بالوضع
انما وضعه للمبالغة فى تمكن الحب لكن بعد النقل صار مثل نعم معنى ولكنه يفترق
منه بوجوه منها ان فاعل نعم يكون احد الامور الثلثة وحبذا لا يكون فاعله الا
كلمة ذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلا يقال حبذان ولا حب اولاء ولا حبذه لانه
مبهم كالضمير فى نعم فالتزم الافراد مثله فقوله ذا المراد به هذا اللفظ او هو
اشارة الى لفظ ذا المذكور سابقا وفى هذا الكلام اشارة الى رد من قال ان تركيب حب مع ذا
ازال فعلية حب فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد او اسمية ذا فحبذا فعل
والمخصوص فاعله ومن قال ان ذا زائدة كما عرفت فيما ذا صنعت والمخصوص فاعل حب
ومنها ان مخصوص نعم يجوز تقديمه على نعم ودخول النواسخ عليه بخلاف المخصوص بالمدح
بحبذا فانه مذكور بعده اى بعد حبذا او بعد فاعله بعدية دائمة بحيث لا يجوز تقدمه
على حبذا راسا ولا تعمل فيه النواسخ اصلا ومنها ان مخصوص نعم فى رفعه وجهان على ما
عرفت وفى مخصوص حبذا هذان مع وجوه اخر اشرنا اليها آنفا لكنها وجوه ضعيفة
كما ترى والاولى ان يقال ان اعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم فى
الوجهين المذكورين من كونه مبتدأ مقدم الخبر وخبر المحذوف المبتدأ ليكون الباب على
نسق واحد لكنه اى مخصوص حبذا لا يطابق فاعله اى لا يجب مطابقته مع فاعله
فى الوجوه المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلا يثنى ولا يجمع و

ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير مثل حبذا
زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات فعاملوا
معه معاملة الضمير في نعم رجلا في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح ومنها ان ذكر
التميز مقدما على المخصوص واجب في نعم رجلا لا يجوز تركه ولا تاخيره عن المخصوص اختيارا
بخلاف حبذا وذلك لتفصيل الضمير والى هذا اشار المص بقوله يجوز ان يكون قبله اي
قبل مخصوص حبذا او بعده اسم موافق له اي للمخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
منصوبا وفي بعض النسخ منصوب بالرفع على التميز والعامل فيه ما في حبذا من الفعلية وكذا في
نعم رجلا فيكون تميزا عن النسبة مثل طاب زيد نفسا او ذا كالضمير المبهم فيكون تميزا عن الذات
المذكورة كما في ربه رجلا ولهذا مثلا او منصوبا على الحال من فاعل حبذا على
كلا التقديرين لا عن المخصوص لان المخصوص يجيء بعد تمام المدح والركوب من تمامه
مثل حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا هند امراة او راكبة وحبذا
راكبة او امراة هند في المغني اختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي حال
مطلقا وابو عمرو تميز مطلقا وقيل الجامد تميز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله ع
ماحبذا المال مبذ ولا بلا سرف فحال والا فتميز وبالجملة فرق بين مدح الشخص بالركوب
ومدحه حال الركوب بغيره من الصفات واعلم انه لا يجوز التصرف في هذه الافعال باشتقاق
المضارع والامر واسم الفاعل وغيرها غير الحاق التاء لا دلالة في هذه العبارة على جواز لحوق التاء
في جميع هذه الافعال حتى يعترض بحبذا ولهذا سميت هذه الافعال افعالا غير متصرفة
اراد بالتسمية الاطلاق لا التسمية المتعارفة كما لا يخفى

النوع الثاني عشر

من انواع العوامل السماعية افعال المقاربة وهي كالافعال الناقصة في العمل عند الجمهور لكن العلماء
جرت بافرادها بباب على حدة لاختصاصها بما ليس ثابتا للافعال الناقصة من وجوب كون خبرها
مضارعا مقترنا بان او غير مقترن وبامتناع تقديم اخبارها عليها وانما سميت هذه الافعال
بهذا الاسم لانها على ثلثة اقسام بعضها لانشاء الطمع والرجاء اي رجاء حصول خبره لاسمه
نحو عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلعم ان يشفع لي مما ليس فيه معنى القرب اذ ليس

فيه تقرب حصول الخبر لان الطمع انما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من
حصوله فكيف يحكم بقرب ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ايضا ان يقال معناه رجاء
قرب الخبر كما يفهم من كلام بعضهم اى الطامع يطمع فى قرب مضمون خبره اذ
ليس مدلوله الا طمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد
مدة مديدة كما فى المثالين المذكورين ولا ان يقال قرب رجاء الخبر لان الرجاء
حاصل بالفعل والقرب ما لم يحصل بعد وبعضها للشروع والاخذ نحو طفق زيد
ان يخرج اى شرع فى الخروج وتلبس باول اجزائه او بما يفضى اليه فليس فيه معنى
القرب ايضا اذ لا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان القرب
قلة المسافة وبعضها لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل نحو كاد زيد يخرج فانه يدل
على قرب حصول الخروج لزيد هكذا ذكر بعض المحققين من النحاة فتسمية هذه
الافعال بافعال المقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده كما ذكره شارح
التسهيل فمعنى قول المص تدل على المقاربة ان الدلالة على المقاربة متحققة فى هذه
الافعال ولو فى بعضها لا ان كل واحد منها يدل على المقاربة حتى يرد انه خلاف
الواقع وهذا القدر كاف لوجه التسمية وللاشارة الى هذه الدقيقة احال
كيفية هذه الدلالة على المطولات فقال كما تبين ذلك فى المبسوطات من
كتب النحو وهو اما فعل ماض معلوم من باب التفعل يقال تبين الشئ اى ظهر
او مجهول من تبينته اى علمته وفى بعض النسخ كما بين على صيغة الماضى المجهول من بينته
اى اظهرته وان ابيت عن هذا فعليك ان تدعى ان جميعها تدل على المقاربة دلالة
ما اما القسم الثالث فظاهر واما القسم الثانى فلان الشروع فى الشئ يكون بعد القرب
منه او يستلزم القرب من تمامه فان من شرع فى الشئ قرب تمام ذلك الشئ على
يده واما القسم الاول فان الرجاء ينبئ عن القرب فان ما يستبعد وقوعه عقلا
لا يرجى كما عرفت فى الفرق بين التمنى والترجى او يقال ان عسى فى الاصل بمعنى القرب
ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل لانشاء الطمع وذكر فى الايضاح حين شبه الزمخشرى
الاستعمال الاول لعسى بقارب زيد الخروج وانما شبهها فى هذا الاستعمال به تحقيقا

لقضية الاعراب والا فليس فى قارب زيد الخروج معنى رجاء ولا انشاء وانما بنوا تمثيل تقرير تحقق الاعراب كان اصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشاء والرجاء كما يقال فى ما احسن زيدا ان معناه الاصلى شئ احسن زيدا ثم تغير لافادة انشاء التعجب انتهى وعلى هذا وجه الاحالة اظهر وهى اى هذه الافعال عملها الدائم الذى لا ينفك عنها ولا يختلف فيه ان ترفع الاسم الواحد واما نصبها للخبر فقد ينفك عنها كما فى النوع الثانى من عملى عسى واما النوع الاول من عمليه فقد اختلف فيه فقال الجمهور انه منصوب على الخبرية وهو مختار المص وستعرف ما له وما عليه وقيل انه منصوب بالمفعولية وان عسى فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا ونسب ذلك الى سيبويه والمبرد وقال الكوفيون انه بدل اشتمال من فاعله واستحسنه الرضى فقال فعلى مذهبهم اذا حذفت ان فى الخبر مع قلته ذلك قلنا انها مقدرة كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وهى اى افعال المقاربة على ما ذكره الشيخ اربعة الاول عسى على وزن رمى معناه الترجى فى المحبوب والاشفاق فى المكروه وقد اجتمعا فى قوله تعالى عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وهو فعل مطلقا خلافا لابن السراج والزجاج ولا حين يتصل الضمير المنصوب نحو عساك خلافا لسيبويه على ما حكى عنه لدخول تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المرفوعة فيه مثل عسى عسيا عسوا عست عستا عسين عسيتَ عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما عسيتن عسيتُ عسينا بفتح السين فى الجميع وقد يكسر السين اذا لحقه ضمير المتكلم نحو عسيتُ عسينا او ضمير المخاطب نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وغير متصرف لتضمنها معنى انشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها وليس معنى ذلك انه غير متصرف فى نفسه فانه يجيئ منه صيغ الماضى المعلوم كلها بل ما اشار اليه المص بقوله اذ لا يشتق منه مضارع معلوما ولا مجهولا واسما فاعل ومفعول ليس اسم الفاعل واسم المفعول علمين حتى يلزم حذف شطر او تثنيته او جمعه بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافى الى معنى مخصوص وقد تراعى فيه حالته السابقة وهو كونه كلمتين فيقال اسم

الفاعل والمفعول بالافراد ويحذف المضاف من الثاني بقرينة الاول ويقال اسما الفاعل
والمفعول بالتثنية على مثل غلاما زيد وعمرو ويقال اسماء الفاعلين واسماء المفعولين
ولا مضايقة في شئ من هذه العبارات وامر ونهي مثلا وكذا لا يشتق منه الظرف
والالة وافعل التفضيل والصفة المشبهة وعمله اى عمل عسى اذا لم يجر مجرى لعل على
نوعين فاذا جرت مجريها تنصب الاسم وترفع الخبر كما اجريت لعل مجريها في اقتران
خبرها بان نحو عساك ان تخرج وقيل هذا داخل في النوع الاول لكن استعير الضمير
المنصوب مقام المرفوع كاستعارة المرفوع للمجرور في ما ان كانت وقيل انه محمول على
قلب الاعراب اعطى اعراب الخبر للاسم واعراب الاسم للخبر النوع الاول من عمليه ان
يرفع الاسم وهو فاعله وينصب الخبر لفظا او محلا مثال المحلي ما سيذكره المص ومثال
اللفظي المثال المشهور عسى الغوير ابؤسا واصله ان قوما اخذتهم السماء اى ماؤها
الى جبل فيه فانهار عليهم والغوير تصغير غار والابؤس جمع البأس وهو الشدة وقيل
التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا ويكون خبره في الاغلب فعلا مضارعا مع ان
الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال وقد يجيئ
مضارعا مجردا او مقرونا بالسين واسما مفردا نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم
وعسى زيد قائما والاول قليل والثالث اقل والثالث نادر جدا على ما في المغنى وحينئذ
اى حين اذا عمل عسى هذا العمل اى رفع الاسم ونصب الخبر تحذف الجملة وعوض عنها
التنوين كما مر في بحث حروف الجر يكون بمعنى قارب اى بمنزلته في رفع اسم ونصب
آخر وان كان فرق بينهما من حيث ان نصب قارب على المفعولية ونصب عسى على الخبرية
هكذا ينبغي ان يفهم معنى هذا الكلام لا ما يفهم من ظاهره ويتبادر منه حتى يرد انه يخالف
قوله فزيد مرفوع نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسمه وفاعله وان يخرج في محل
النصب بدليل ظهوره في المثال المشهور بانه خبره فان المناسب حينئذ ان يقول بانه مفعول
كما لا يخفى فان قلت كيف يصح الخبرية والحدث لا يكون عين الذات اجيب بتقدير مضاف اما
قبل الاسم اى عسى امر زيد ان يخرج او قبل الخبر اى عسى زيد صاحب ان يخرج او بجعله من باب
زيد عدل او بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او بالحمل على زيادة ان بمعنى قارب زيد الخروج ينبغي

ان يراد به مثل ما اريد به سابقا لئلا ينافي سياق الكلام سباقه فان قيل هل يمكن ان يحمل
كلام المص على ما ذكره في الفوائد الضيائية ناقلا عن بعضهم حيث قال قيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو
مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول هذا كلامه قلت
سيصرح المصنف بان عسى على الوجه الاول ناقص وعلى الثاني تام وقد صرح صاحب
الفوائد قدس سره بان عسى على قول صاحب القيل تامة الا ان يراد بالنقصان مجرد عدم
التمام بالمرفوع لا الاحتياج الى الخبر الحقيقي وبالخبرية الخبرية بحسب الصورة ويجب ان
يكون خبره وهو الفعل المضارع مطابقا لاسمه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وذلك لانه قد تعين في اخبار جميع هذه الافعال على ما ذكره الرضي ان يكون فاعل اخبارها
ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال كاد زيد يخرج غلامه وللضمير مطابقة مع المرجع في الامور
المذكورة نعم قد يكون خبرها مسندا سببيا في معنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد
زيد ان يخرج نفسه بمعنى ان يموت فمراد المص بالمطابقة هذه اعم من الحقيقية والحكمية
ففي المثال مطابقة حكمية هذا لكن الذي قال ابن هشام ان مرفوع خبر كاد واخواتها لابد
ان يكون ضميرا عائدا الى الاسم الا عسى وحدها تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه
ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعها للاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم
عمرو عنده نحو عسى زيد ان يقوم عسى الزيدان ان يقوما عسى الزيدون ان يقوموا عست
هند ان تقوم عست الهندان ان تقوما عست الهندات ان يقمن اعلم انه اذا قيل زيد
عسى ان يقوم بتقديم زيد على عسى فذكر في المغني انه يحتمل الوجهين نقصان عسى على
تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واما اذا ثني او جمع فيقال الزيدان عسى
ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فذكر الرضي انه يتعين هنالك الاحتمال الثاني
واشار المص الى انه يجوز ان يحمل على الاحتمال الاول ايضا كما في صورة الافراد بان يعتبر في
عسى ضمير راجع الى الزيدان والزيدون ويعتذر عن عدم مطابقة المرجع بمشابهة لعل
مع امن الالتباس عن مطابقة الخبر للفاعل الواجب رعايتها بخصوص جولها بما سوى

ذلك فقال مشيرا الى هذا الاعتبار وهذا اى كون الخبر مطابقا للفاعل اذا كان الفاعل
اسما ظاهرا اما اذا كان مضمرا فليست المطابقة بينهما شرطا ولا يخفى عليك ان هذا تكلف
بارد عن ارتكابه غنية ومع ذلك يجب ان يقيد المضمر بالمستتر فانه اذا لحقه الضمير البارز
نحو عسيت عسيتما اه او عساك عساكما فالمطابقة واجبة هناك النوع الثانى من النوعين
المذكورين ليس فى هذا التقييد كثير نفع الا ايضاح الواضح ان يرفع الاسم وحده رفعا محليا
وذلك العمل انما يتحقق اذا كان اسمه فعلا مضارعا مع ان فيكون الفعل المضارع مع ان
المؤول بالمصدر فى محل الرفع بانه اسمه الاولى بانه فاعله فان اطلاق الاسم على الفاعل غير
الشائع انما هو فيما اذا احتاج فعله الى خبر ولا خبر هناك فعسى فى هذا الوجه فعل تام هذا
هو المشهور فى كلامهم وقال ابن مالك عندى انها ناقصة ابدا لكن سدت ان وصلتها فى
هذه الحالة مسد الجزئين كما فى قوله تعالى حَسِبَ النَّاسُ اَنْ يُتْرَكُوا اذ لم يقل احد بان حسب
خرجت فى ذلك عن اصلها والعجب عن ابن مالك انه اختار فى الوجه الاول ان ان مع صلتها
بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وحكم بان عسى ناقص كما يقول الجمهور وان هذا البدل
سد مسد الجزئين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اَنَّمَا نُمْلِى
لَهُمْ خَيْرًا ابا الخطاب فحكم بدوام نقصان عسى وبدوام سده مسد الجزئين ويكون عسى
حينئذ بمعنى قرب اى بمنزلته فى عدم الاحتياج الى غير الفاعل كما ان النوع الاول بمنزلة
قارب فى الاحتياج الى المنصوب فلا يرد ما قيل انه لم يثبت فى عسى معنى القرب لا وضعا ولا
استعمالا وانما هو لمجرد الطمع والرجاء مثل عسى ان يخرج زيد اى قرب خروجه فلا يحتاج
فى هذا الوجه لانه يتم بالمرفوع كلاما والسر فيه اشتمال ذلك على المسند والمسند اليه
بخلاف الوجه الاول لانه لا يتم المقصود فيه بدون الخبر فيكون الاول ناقصا والثانى تاما
وقيل الاول ايضا تام فان عسى زيد ان يخرج بمنزلة قرب زيد من ان يخرج حذف الجار توسعا
وقيل الثانى ايضا ناقص فالمثال المذكور محمول على التنازع بين عسى ويخرج فى زيد واضمار الفاعل
فى احدهما والثانى من افعال المقاربة كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يات منه
الا الماضى والمضارع يائى فى الاشهر تقول كاد يكاد كيدا ومكاودة كهاب يهاب وحكى الاصمعى
كودا فيكون كخاف يخاف خوفا وندر مجيئ اسم الفاعل ويقال عند لحوق الضمائر كدت وقد ضمها

بعضهم وليس بقوى كذا فى الايضاح وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ولا يعمل عملاً الا خبره
فى الاغلب فعل مضارع بغير ان فان المضارع يدل على الحال باعتبار احد معنييه فيراد به
قربه منها مبالغة فيناسب معنى كاد فانه وضع للخبر عن قرب حصول خبرها لفاعلها الا
ان التى هى علم الاستقبال ومن ثم قالوا ان كاد يدل على شدة القرب واذا دخلت عليه
النفى يدل على شدة نفى القرب لانفى شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على
دوام النفى لانفى دوامه وقد يكون خبر كاد اسما مفردا نحو فابت الى فهم وما كدت آئبا
او فعلا مضارعا مع ان تشبيها له بعسى كما شبه عسى به فى حذف ان من خبره فهما
يتعارضان فى ثبوت ان وحذفها والتعارض فى كلامهم كثير كتعارض الا وغيره فى الاستثناء
والصفة واعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن الالتباس كقولهم خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر واعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب وعكسه فى الجر
مثل كاد زيد يجيئ فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويجيئ فى محل النصب بدليل ظهوره اذا وقع
موقعه الاسم بانه خبره معناه اى معنى هذا المثال قرب مجيئ زيد يعنى ان كاد ليس فيه
معنى جاء ولا انشاء بل هو خبر محض لقرب خبرها ولذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال
كذا فى الايضاح وقد يجيئ كاد بمعنى قرب الشبه بشئ نحو كاد العروس يكون اميرا اى قرب
شبهه بالامير وحكم باقى المشتقات من مصدره من صيغ الماضى والمضارع والنفى والجحد
كحكم كاد فيما ذكر من كيفية عمله مثل لم يكد زيد يجيئ ولا يكاد زيد يجيئ وان دخل على كاد
كائنا على هيئته او مغيرا الى مستقبل القبلة وانما اردنا ذلك ليصح جعله مورد الخلاف
بالنسبة الى المذهب الثالث ايضا حرف النفى من لم ولا ولن وغيرها ففيه خلاف قال بعضهم
وهو جمهور النحاة وهو الاحرى بالقبول ان حرف النفى فيه مطلقا سواء دخل على الماضى
او المستقبل يفيد معنى النفى اى نفى الكود اى القرب من مضمون الخبر كما هو قياس سائر
الافعال ويلزم من ذلك نفى مضمون ايضا على طريق المبالغة فان نفى القرب من الفعل ابلغ
فى انتفاء ذلك من نفيه بعينه فان ما قربت من الضرب ابلغ فى النفى من ما ضربت لكن قد
يقوم قرينة خارجية تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
فى ذلك لاختلاف الوقتين فيقال فى هذا المقام ما كاد زيد يفعل كذا ويكون مراده ان وقوع

هذا الفعل من زيد كان بعسرة لا بسهولة ومن ذلك الباب قوله تعالى فذبحوها وما
كادوا يفعلون معناه ان بني اسرائيل قبل الذبح كانوا لا يقاربون هذا الفعل فضلا
عن ان يفعلوا الظاهر من تعنتهم واستفسارهم في امر ظاهر لا يحتاج الى استفسار وهو
داب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل لكن الالتجاء ابتدا ذلك الى فعله وفعلهم بعد ذلك
لا ينافي عدم مقاربتهم الفعل قبله فثبوت الفعل بعد الالتجاء مما افادته القرينة الخارجية
ونفي المقاربة السابقة مفهوم من نفي كاد ومن لم يفهم ذلك قال ان نفي كاد مفيد لثبوت
الفعل وقال بعضهم انه اي حرف النفي لا يفيده اي لا يفيد معنى نفي القرب بل يفيد
اثبات ما دخل عليه كاد وهو مضمون الخبر في الماضي والمستقبل اما في الماضي فلقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فانه يفيد اثبات الفعل ولا يخالف قوله تعالى فذبحوها وقد عرفت
جوابه على انه لو كان معناه انهم فعلوا الذبح لكان مستدركا اذ قد فهم ذلك من قوله
تعالى فذبحوها واما في المستقبل فلما روي ان ذا الرمة لما قدم كوفة وانشد للناس قصيدته
الحائية فلما بلغ هذا البيت + اذا غير الهجر المحبين لم يكد + رسيس الهوى من حب مية يبرح
والرسيس الشيء الثابت وابتداء الحب ومية اسم حبيبة ويبرح بمعنى يزول ومن حب
مية بيان للهوى او متعلق بيبرح يصف نفسه ويقول ان الفراق عن المحبوبة غير
المحبين عما كانوا عليه من الحب ولم يقرب الشيء الثابت الذي هو حب مية من الزوال
فاتي يزول اولم يقرب ابتداء حبه من الزوال يعني ان حبه الراسخ ليس كابتداء حبه فما
ظنك بانتهائه اولم يقرب رسيس الهوى وراسخه يريد به نفسه يزول من حبها ويفارقه
ناداه ابن شبرمة وقال اقررت بزوال الحب وليس ذلك الاقرار الا في قوله لم يكد يبرح فلولا
ان معنى النفي اثبات الخبر لم يكن لاخذه عليه معنى وسلم ذو الرمة تخطئته وغير قوله لم يكد الى
لم اجد والجواب ان هذا غير مروي عمن يروى بوجه صحيح على ما في الايضاح ولو سلم صحة الرواية
فهو معارض بما حكي عن عنبسة انه قال اني حدثت بذلك ابي فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها
لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقرب منها وقال بعضهم في ذي الرمة
اصابت بداهة اخطات رويته اذا عرفت هذا فقوله بل الاثبات باق على حاله ان اراد به

به ان اثبات الكود باق على حاله فليس بشئ اذ ليس مذهب هذا البعض ان ما كادوا يفعلون
في معنى كادوا يفعلون بل انه في معنى انهم فعلوا كيف وقد صرح هذا البعض ان نفي كاد اثبات
واثباته نفي وتمسك في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج منه غير حاصل اذ لو حصل
منه الفعل لكان آخذا في الفعل لا قريبا منه وفي النفي بالاية وتخطية ابن شبرمة وقد اشتهر
هذا القول حتى نظمه المعري لغزا فقال ؛ أنحويّ هذا العصر ما هي لفظة ، جرت في لساني
جرهم وثمود ؛ اذا نفيت والله اعلم اثبتت ، وان اثبتت قامت مقام جحود ؛ فلو كان معنى ما
كادوا يفعلون لاقتضى نفي الفعل فيقع فيما فر منه وان اراد ان اثبات مضمون الخبر باق بحاله
ففيه انه يوهم ان قبل دخول حرف النفي كان المعنى على اثباته وبعد دخوله بقي على حاله وليس كذلك
ولعل مقصوده انه لو اتى بمضمون الخبر بدل كادوا والنفي معا وقيل فعلوا مثلا افادت الاثبات
فبعد ايراد كادوا وادخال النفي عليه هذا الاثبات باق بحاله وقال بعضهم انه لا يفيد
النفي في الماضي لما تلونا من اية الذبح وفي المستقبل يفيده لقوله تعالى ظلمات بعضها فوق
بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها ولا تلتفت الى تخطئة من خطأ ذا الرمة وهذا مسلم لكن لا يثبت دعواه
بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
كرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب هذا اصله واذا
استعملت استعمال افعال المقاربة يكون بمعنى الشروع في الفعل والاخذ فيه على ما ذكره الشيخ
ابن الحاجب وهو يستعمل استعمال كاد لا عسى لعدم تضمنه معنى الرجاء والاستقبال وهو يرفع
الاسم وينصب الخبر لكن حاليته اكثر من حالية خبر كاد لحصول الشروع فيما اخبرت به وليس
في كاد شروع فاذا كان استعمال كاد مجردا عن ان كان استعماله مجردا اكثر لكرب جدير ومن ثم لم يجز
الاتيان بان ههنا على وجه بخلاف كاد لان في كاد يصح تقديره مستقبلا في الجملة فيصح دخول
ان لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه قد تحقق فيه معنى الحال فلم
يكن لدخول ان وجه وخبره من ثم يجيء فعلا مضارعا دائما بغير ان قال الشاعر ؛ كرب القلب
من هواه يذوب ، حين قال الوشاة هند غضوب ؛ ومع ذلك لم يجزموه مطلقا من دخول
ان قال قال ع وقد كربت اعناقها ان تقطعا ، اي ان تقطع والرابع اوشك ومعناه في الاصل
اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير واذا استعمل في المقاربة يكون بمعنى الاخذ

والشروع على ما ذكره الشيخ ابن الحاجب ويستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال
المذكورة في هذا الباب وندر مجيئ اسم الفاعل منهما والقياس ان لا يستعمل استعمال كاد كما في
كرب لكنهم استعملوا استعمال عسى وكاد لمشاركته لهما في اصل الباب وهو اسمه
اوشك يستعمل على ثلثة اوجه الاول ان يرفع الفاعل وحده نحو اوشك ان يجيئ كالوجه
الثاني من عمل عسى والثاني والثالث ان يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره فعل
مضارع مع ان او بغير ان والاقتران اغلب من التجريد مثل اوشك زيد ان يجيئ
نظهران في كلام المصـ قصورا حيث يوهم الحصر في الاستعمالين وليس كذلك
قال بعضهم كالشيخ ابن الحاجب صاحب اللباب وغيرهما ان افعال المقاربة سبعة هذه
الاربعة المذكورة فيما سبق وثلثة اخرى وهي جعل نحو جعل زيد يفعل كذا اى اخذ و
شرع في الفعل كانه ماخوذ من جعل بمعنى اوجد لان الشروع في الفعل ايجاد له ومن ثم قد
يستعمل انشا استعماله فيقال انشا زيد يفعل كذا وطفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كضرب يضرب قال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما واخذ بمعنى شرع كقوله
شعر فاخذت اسأل والرسوم تجيبني ⁂ وبالاعتبار اجابة وسؤال يعني ليس هناك
سوال وجواب حقيقة بل بالاعتبار وهذه الثلثة مرادفة لكرب في افادة معنى
الشروع والاخذ وكان الاحسن ان يبين اولا معنى كرب فان ظاهر معنى كلام النحاة
ان كرب ككاد للقرب الحصولي وكذا اوشك وكلام الشيخ في الكافية صريح في انه للقرب
الشروعي وهذه الثلثة للقرب الشروعي بلا ريبة فيه لذلك وموافقة له في
الاستعمال ايضـ في وجوب تجريد خبره عن ان

النوع الثالث عشر افعال القلوب

قد عد مطلق الفعل من العوامل القياسية وهو قد يكون لازما وقد يكون متعديا
الى واحد والى اثنين او الى ثلثة وافعال القلوب ليس في عملها زيادة تقتضي افرادها
من مطلق الفعل كما في الافعال الناقصة من نصب الخبر لكنها لما كانت مختصة من بين
الافعال بخصائص كامتناع الاقتصار على احد مفعوليه وجواز اتحاد ضميري الفاعل
المفعول وجواز الالغاء والتعليق ذكروها في باب على حدة وانما سميت هذه الافعال
بها اى بافعال القلوب لان صدورها اى صدور معانيها من القلب وحده ولا دخل

فيه اى فى ذلك الصدور للجوارح اصلا بخلاف الافعال الأخر فانها وان كانت صادرة
من القلب ايضا اذ هو المصدر لجميع الافعال الاختيارية لكن للجوارح دخل فيها
والجوارح اندامهاے مردم كه بدان كار كنند يقال جرح واجترح اى اكتسب وتسمى هذه
الافعال افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها للشك وبعضها لليقين و
بعضها مشترك بينهما ويمكن درجه فى كل منهما وليس المراد بالشك ههنا المعنى
المشهور المقتضى تساوى الطرفين اذ ليس شئ من هذه الافعال لهذا المعنى
بل ما يراد به خلاف اليقين على ما فى القاموس فيصح اطلاقه على الظن ايضا وكذا
المراد باليقين ليس الاعتقاد الجازم المطابق بل الاعم من المطابق وغيره لانه
سيصرح بان رايت لليقين وهو يستعمل فى المطابق وغيره قال الله تعالى
يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وهو غير مطابق وَنَرَاهُ قَرِيبًا وهو مطابق وهى اى هذه الافعال
تدخل على المبتدأ والخبر وقد تدخل على الجملة المصدرة بان المشبهة بالفعل
نحو علمت اَنَّ زيدا قائم فذهب سيبويه الى اَنَّ اَنَّ مع صلتها مفعول ولا مفعول
لها آخر وقال الاخفش المفعول الثانى مقدر اى علمت ان زيدا قائم حاصلا
اى قيام زيد حاصلا وقال بعضهم اِنَّ اَنَّ مع صلتها ساد مسد مفعولى علمت
وتنصبهما معا بان يكونا مفعولين لها ومفعولها الحقيقى انما هو مصدر الجزء
الثانى المضاف الى الجزء الاول او ما هو بمنزلة المصدر منه وانما اجرى الاعراب
عليهما نفيا للتحكم فانهما معا متضمنان للمفعول الحقيقى وهى اى افعال المسماة
فى اصطلاحهم بهذا الاسم لا كل ما يصدر من القلب سبعة ثلثة منها للشك
اى غالب استعمالها ذلك والا فظننت قد يجيئ فى بعض المواضع لليقين ايضا
قال الله تعالى اِنِّى ظَنَنْتُ اَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ وكذا حسبت دخلتا ايضا وكذا المراد
من قوله وثلثة منها لليقين ان الغالب فيها ذلك والا فقد جوز فى التسهيل
كون رايت للظن ايضا وفى المنهل العلم ايضا تمسكا بقوله تعالى فَاِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ
مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ الآية وواحد منها مشترك بينهما واما ان هذا الاشتراك

هل هو لفظي او معنوي لم اجد في ذلك تصريحا في كلامهم وجعله التسهيل للظن فقط
والرضي للقول ثم قال وقد يستعمل في التحقيق اما الثلثة الاول بضم الهمزة وفتح الواو
جمع الاولى فحسبت احسب حسبانا من باب علم يعلم وقد يكسر العين فيهما وهو
شاذ وظننت وخلت اخال بكسر الهمزة وفتحها خيلولة من باب علم ثم في الكلام
مسامحة لان الثلثة الاول من افعال القلوب هي الافعال التي هي اجزاء من قولنا حسبت
وظننت وخلت وليس المراد الاخبار من حيث خصوص الماضوية بل مجرد كونها
فعلا ليدخل ما يجيء منها بصيغة المضارع والامر والنكتة في تعبير هذه الافعال
بصيغ المتكلم دون الافعال الناقصة وافعال المقاربة ان المرء بافعال قلبه اعرف منه
بفعل قلب غيره ولا كذلك في غير فعل القلب كما لا يخفى مثل حسبت زيدا فاضلا وظننت
بكرا نائما وخلت خالدا قائما وحسبت اذا كان بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره
شقرة لا يقتضي مفعولا اصلا وظننت اذا كان من الظنة بكسر الظاء بمعنى التهمة لم
يقتض المفعول الثاني مثل ظننته بالخيانة اي اتهمته بها والاتهام جعل الشخص موضع
الظن السيء افتعال من الوهم اي همت في حقه الخيانة وخلت اذا كان بمعنى صرت
ذا خيلاء كان فعلا لازما والخيلاء التكبر واما الثلثة الثانية وهي التي لليقين فعلمت
ورايت ووجدت اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة مثل علمت زيدا امينا ورايت
عمروا فاضلا ووجدت البيت رهنا اي مرهونا واما اذا كان علمت من العلم بالفتح بمعنى
صرت مشقوق الشفة العليا ووجدت بمعنى استغنيت او غضبت وحزنت فلا
يكون من هذا الباب وكذا اذا كانت بالمعاني التي اشار اليها المص بقوله وعلمت قد يجيء
بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اي عرفته في نفسه لا باعتبار كونه على صفة كما في علمت
زيدا امينا ورايت قد يكون بمعنى ابصرت ماخوذا من الرؤية التي هي بمعنى رؤية
البصر لا رؤية القلب نحو رايت الهلال اي ابصرته وقد يكون بمعنى تفكرت ماخوذا
من الراي بمعنى التفكر والمشاورة كقوله تعالى حاكيا عن ابراهيم حين شاور مع ابنه

ما حصل في امر الذبح صلوات الله عليهما وعلى نبينا يبني اني ارى في المنام اني اذبحك فانظر ماذا ترى
اي ما مشورتك في هذا الخطب واية مصلحة لك وانما شاوره فيه وهو حتم عليه ليعلم
ما عنده فيما نزل من بلاء الله تعالى فيثبت قدمه ان جزع ويامن عليه ان سلم هذا او
حمل ترى في الآية على رؤية البصر كما يفهم من كلام المصـ باسقاط مثال رؤية البصر او معنى
الرأي والظاهر ان في عبارة المتن ههنا وقع سهو من قلم الناسخ والله اعلم بالصواب ووجدت
قد يكون بمعنى اصبت اي صادفت مثل قولك وجدت الضالة والضالة گم شده يستوي
فيه المذكر والمؤنث اي اصبتها في نفسها لا بمعنى اصبت الشيء على صفة كما في وجدت
البيت رضيا وهذه الافعال حين كانت بهذه المعاني لم يتعد الى المفعولين كما رايته فان
الشك امر معنوي يثبت تعدد متعلقه وافراده على حسب معنى وكل واحد من هذه المعاني
لا يقتضي الا متعلقا واحدا فان الاتهام انما يقتضي متهما وكذلك العلم اذا اريد به معرفة
الشيء في نفسه وكذا الابصار واصابة الشيء في نفسه فلا يتعدى الفعل الذي يكون بواحد
من هذه المعاني الا الى مفعول واحد كما عرفت فقوله فان كل واحد من هذه المعاني اه دليل
لما يفهم في ضمن ايراد امثلة من ان هذه الافعال بتلك المعاني لا يتعدى الا الى مفعول واحد
وقوله فلا يتعدى اه نتيجة ان الدليل وهو عين الدعوى الضمنية فلا يرد ان الظاهر
ايراد الواو بدل قوله فان تامل والواحد المشترك بينهما اي بين اليقين والشك و
هو زعمت ترك ذكرا ماههنا كما في تسميته تفننا في العبارة مع حصول المقصود
مثل زعمت الله غفورا فهو في هذا المثال لليقين وزعمت الشيطان شكورا فهو في
هذا المثال للشك الشكور اندک پذير اي ظننت ان الشيطان يرضى مني باداء معصية
وقليل نسق ولم يكن كذلك فانه لا يرضى من الانسان الا باكبر الكبائر اعاذنا الله
وجميع المسلمين من شره فانه لنا عدو مبين وقد يجيء زعمت بمعنى كفلت فلا
يكون من هذا الباب فان قيل ما السر في اقتصار المصـ على ذكر بعض المعاني الخارجية
من هذا الباب لبعض الافعال قيل وجهه ان المعاني المذكورة في المتن قريبة من
المعاني المتعدية هي بها الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم
والظن والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي الى المفعولين بمعنى الاصابة على

على صفة وههنا بمعنى اصابة نفس الشئ وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة
المقصودة به تنبيه على ان هذه الافعال متعدية الى مفعولين بمعنى والى مفعول
واحد بمعنى آخر لئلا يتحير المبتدى في التعدية الى مفعولين تارة والى مفعول تارة
مع ظن وحدة المعنى بسبب القرب وفي هذه الافعال لا يجوز الاقتصار على
احد المفعولين بان يذكر احد ويحذف الآخر واما حذفهما معا فان كان بقرينة
دالة عليه فلا خلاف لاحد في الجواز كما في المثال المشهور من يسمع يخل اي يخل
مسموعه حقا وان كان على طريق النسيان وتنزيل المتعدي منزلة اللازم كما
في فلان يعطي ويكسو فمنعه الرضي وابن مالك مدعيا انه مذهب سيبويه
والمحققين لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن بخلاف يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله الفائدة بدون المفعولين وجوزه كثيرون قياسا على
يعطي ويكسو وحديث عدم الفائدة مدفوع بان الفائدة لا ينحصر في ذكر المفعولين
بل يصح بان تحصل فائدة معتدة بها بقيد آخر بان يقول علمت علما نافعا او ظننت
ظن السوء اعلم انهم يسمون الحذف لدليل اختصارا ولغيره اقتصارا فان حملنا كلام
المص على هذا المصطلح كان المعنى انه اذا لم يقم دليل على الحذف امتنع حذف احدهما
بدون الآخر بان يعتبر بالنسبة اليه منزلا منزلة اللازم كما يفعل ذلك في مثل
يعطي فيقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقير من غير ذكر المعطى
وهذا مما لا خلاف لاحد فيه وذلك لانهما كاسم واحد لان مضمونهما معا مفعول
به في الحقيقة وهو اي المضمون مصدر المفعول الثاني او ما هو بمنزلة المصدر
منه ليشتمل نحو علمته زيدا اي زيديته وقد مر ما ينفعك في هذا المقام في الحروف
المشبهة فتذكر المضاف الى المفعول الاول فان معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل
زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد الى ذلك المفعول الحقيقي ولهذا اذا دخل
علمت على هذا المضمون لا يقتضي مفعولا آخر نحو علمت قيام زيد فلو حذف
احدهما اي احد المفعولين كان هذا الحذف كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
وحذفه في غير المواضع المخصوصة كالترخيم ونحوه غير جايز وان حملنا كلامه على المطلق المراد

بالاقتصار الحذف بدون الآخر ففيه خلاف واختار الزمخشري في المفصل
والشيخ ابن الحاجب في كافيته عدم الجواز وتبعه المصنف متمسكا بالدليل المذكور
وفي الكشاف حكم بجواز الحذف في قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا
آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم على قراءة من قرأ بياء الغيبة وجعل الذين
فاعلا له اى بخلهم هو خيرا لهم واذا توسطت اى وقعت هذه الافعال
بين مفعوليها او تاخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومعنى فان الفعل الملغى في
معنى الظرف كما ستعرف بخلاف ما اذا تقدمت هذه الافعال على المفعولين
فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء حينئذ لان الفعل عامل قوي وقوله ع اني وجدت
ملاك الشيم الادب * مؤول بتقدير ضمير الشأن بعد الفعل لتكون الجملة
مفعوله الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى ففي صورة التوسط
والتاخر انما جاز الالغاء لان الجزئين مستقلان كلاما من غير ضم الفعل اليهما
فيمتنعان عن التاثير عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما مثل
زيد ظننت قائم اى زيد قائم في ظني فالجملة الملغى عنها لا محل لها من الاعراب
وزيدا ظننت قائما بالاعمال نظرا الى قوة عمل الفعل في نفسه وزيد قائم
ظننت بلا عامل وزيدا قائما ظننت بالاعمال ثم انه وقع في بعض الشروح
للهداية ان الاعمال والالغاء وان جاز على كل تقدير اى التوسط والتاخر لكن الاعمال
اولى من الالغاء على التقدير الاول ترجيحا للعامل اللفظي على المعنوي وهو الابتداء مع كونه
قريبا من مركزه الاصلي وهو ما قبل المعمولين والابطال اولى من الاعمال على التقدير
الثاني لزوال العامل اللفظي عن الرتبة التي كان يتايد بالحلول فيها او في اقرب
موضع منها وفي بعض الشروح للهداية ان الابطال والاعمال متساويان على التقدير
الاول لان الفعل لم يقع قبل المعمولين ولا بعدهما بل تقدم على احدهما وتاخر عن
الآخر فكان بين بين والابطال اولى على التقدير الثاني لما مر سابقا وههنا احتمال
ثالث وهو تساوي الامرين على كلا التقديرين ولم يوجد فيما رأينا من كتب النحو
وما رأيته صريحة في ذلك الا ما توهمه عبارة الصراح حيث قال ظننت

واخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فان ابتدأت بها اعملت وان توسطت او اخرت
فلك الخيار بين الاعمال والالغاء فالمصنف اختار هذا الاحتمال الثالث كما هو الظاهر
فمعنى كلامه فعلها وابطالها متساويان على كل من التقديرين وقال بعضهم ان
اعمالها اولى على تقدير التوسط وابطالها اولى على تقدير التاخر وهو الاحتمال الاول
فعلى هذا يكون الواو في قوله وابطالها اولى من المحكي لا من كلام الحاكي ويكون ذكر
الاحتمال الثاني متروكا في بيان المتن وان كان مختاره الاحتمال الثاني الذي اختاره الرضي
فتوجيه كلامه ان يجعل قوله على تقدير التوسط قيدا لكل من التساوي واولوية الاعمال
على سبيل التنازع ويكون حاصل المعنى انه على تقدير التوسط الامران متساويان عندنا
والاعمال اولى عند البعض وعند التاخر الابطال اولى بلا خلاف بيننا وبينه فيكون
الواو من كلام الحاكي والله اعلم بالصواب واذا زيدت الهمزة في علمت ورايت ونقلتا
الى باب الافعال صار متعديين الى ثلثة مفاعيل نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا و
ارايت عمروا خالدا عالما لم يجز ذلك بالتضعيف بالنقل الى باب التفعيل فلا تقول
علمتك زيدا قائما بل يجعل مضمون المفعولين الاخيرين مفعولا له فتقول علمتك انطلاق
زيد وعلمتك الانطلاق فزيد على صيغة الماضي المجهول من الزيادة المتعدية وفي بعض
النسخ فيزيد على صيغة المضارع من الزيادة اللازمة فيهما اي في علمت ورايت بسبب
الهمزة مفعول اخر غير المفعولين اللذين كانا لهما قبل دخال الهمزة موضعه الطبيعي قبل
ذينك المفعولين وذلك لان الهمزة للتعدية يكون للتصيير اي لحمل الشيء على اصل
الفعل وجعله متصفا به كما يقال حفرت البير واحفرت زيدا البير اي حملته على
حفرها فمعنى المثال الاول حملت زيدا برانگیختم على ان يعلم عمروا فاضلا ومعنى المثال
الثاني حملت عمروا على ان يعلم خالدا عالما فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق
اصل الفعل الذي هو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول والذات
مقدمة على المعنى وذلك اي دخول الهمزة للتعدية مخصوص بهذين الفعلين دون
اخواتهما من افعال القلوب وذلك لان نقل الثلاثي الى الابواب المنشعبة امر موكول
على السماع من العرب وهذا اي دخول الهمزة في الفعلين مسموع عن العرب دون

غيرهما ولا يجري القياس في اللغة الا بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر خلافا للاخفش
متعلق بقوله مخصوص لا بقوله مسموع كما لا يخفى والتقدير خالف الاخفش هذا القول
خلافا فحذف الفعل ونقل الفاعل بعد ادخال اللام الى المفعول المطلق فجعله صفة له
اى خلافا ثابتا للاخفش وهذا كما نقل المفعول به في قولك حمدا له والتقدير حمدته حمدا
فانه اجاز زيادة الهمزة في جميع هذه الافعال اى الافعال التي سوى هذين الفعلين وانما
خصصنا بذلك ليصح تعليله بقوله قياسا على علمت ورايت نحو اظننت واحسنت واخلت
وازعمت زيدا عمروا فاضلا ورد بانه لو جاز القياس في هذا الجاز في غير افعال القلوب نحو
اكسوتك عمروا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها
ولم يجئ اتفاقا كذا في الرضي وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث هذه الافعال يتعدى
الى مفعول بلا واسطة والى آخر بواسطة حرف الجر نحو انبأت زيدا بكذا قال الله تعالى
انبئوني باسماء هؤلاء لكن لما كان في ضمن كل منهما معنى الاعلام اذ الانباء بالشيء يكون
اعلاما به فحقت في بعض استعمالاته باعلم المتعدى الى ثلثة مفاعيل فهي ايضا يتعدى
الى ثلثة مفاعيل فيقال انبأت زيدا عمروا فاضلا وكذا غيره فليس شيء منها من قبيل اعلم
ولكن جعلت مثلها بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام فعلم انها ليست متعدية الى
ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمن فهي ملحقات بالمتعدى الى ثلثة وقال
الشيخ ابن الحاجب انها متعدية الى واحد والمفعولان الآخران موضوعان موضع
المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما في معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص وهذه
مغلطة نشأت من ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما لا يخفى علم
ان المفاعيل الثلث اولها كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي
اعطيت فكما يجوز في اعطيت حذفهما معا والاقتصار على احدهما فكذا ههنا جاز لك ان
لا تذكر مفعولا اصلا وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكرهما دون الاول
واما حال المفعول الثاني مع الثالث فكحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول
هو الذي زاد بسبب الهمزة كما عرفت هذا مذهب في ظن مذهب سيبويه انه
لا يجوز ذكرا ولهما وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ذكرا ولها وترك الثاني و

والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجز الاقتصار على الاول وقال السيرافى اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا وما ذكره المصنف انه لا يجوز حذف المفعول الاول من المفاعيل الثلثة لكن يجوز حذف المفعولين الاخيرين معا فمما لم اقف عليه لغيره ولعله سهو من قلم الناسخ ولا يجوز حذف احدهما اى احد المفعولين الاخيرين بدون الآخر الا مع الدليل فى مفعولى علمت فتذكر **اما العوامل القياسية فسبعة** عوامل اتى بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان قوله فى اول الكتاب وتتنوع السماعية على ثلثة عشر نوعا عديل له معنى كانه قال اما السماعية فثلثة عشر نوعا ثم ان كونها سبعة وان كان قد علم فى اول الكتاب لكن المقصود بالافادة ههنا هو التقييد بقوله الاول منها الفعل قدمه لانه الاصل فى العمل من بينها بل من جميعها ولكونه من جملة العوامل القياسية قدمه صاحب المفتاح على العوامل السماعية مخالفا الترتيب الشيخ والمص اقتفى آثاره مطلقا حال من الفعل لكونه فاعلا من حيث المعنى اى يعمل الفعل حال كونه مطلقا قيل اراد به الاطلاق من القيود المعتبرة فى سائر العوامل القياسية كالاقتران و الاعتماد فى اسم الفاعل مثلا والاظهر انه اراد ما يعم ذلك وغيره مما اشار اليه بقوله سواء كان لازما او متعديا الى واحد واثنين او ثلثة ماضيا كان او مضارعا معلوما كان او مجهولا منفيا كان او مثبتا امرا كان او نهيا ثلاثيا كان او رباعيا مجردا كان او مزيدا متصرفا كان او غير متصرف وسواء كان غير مكفوف نحو ان من افضلهم كان زيدا او مكفوفا بما نحو قلما وطالما فانهما فعلان كفا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على الفعل يقال قلما يفعل وطالما يعمل كذا وقيل ما مصدرية والفعل المؤل بالمصدر فاعل يرفع الفاعل لفظا نحو قام زيد وضرب زيدا وتقديرا نحو ضرب موسى او محلا فى المعرب نحو كفى بالله حسيبا حيث يجوز الرفع فى المعطوف عليه فيقال كفى بالله وملائكته برفع الملئكة او فى المبنى نحو قام هذا وتفسير الرفع المحلى بكون الاسم فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا مختص بالقسم الاخير من المحلى واراد بالفاعل ما يتناول مفعول ما لم يسم فاعله فانه داخل فى حد الفاعل عند بعض النحاة ثم انه ربما لوا كل فعل لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى

ثُمَّ بَدَى لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَاَوُا الْاٰيَاتِ فاول بان التقدير بدى لهم اى ظهر لهم راىٌ
ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين دار او تسلسل فانه بمعنى دار الدور وتَسَلْسَلَ
التَّسَلْسُلُ اى وقعا كذا ذكره بعض المحققين فاَن قيل يشكل بقوله قد سالمت الحياتِ
منه القدما بكسر التاء حيث نصب الحياتِ مع كونه فاعلا فكيف يصح الكلية قيل
هو شاذ واَنما نصبه نظرا الى كونه مفعولا فى المعنى والتقدير سالمت القدم الحيّات
وسالمت الحياتُ القدم وقيل القدما فاعل سالمت واصله القدمان حذفت النون
لضرورة الشعر والحيات منصوبة به واما اذا كان الفعل متعديا بنصب المفعول
قد وقع حذف الفاء فى جواب اما فى عبارات المصنفين كثيرا ايضا اى كما يرفع
الفاعل واراد بالمفعول المفعول به اذ هو المتبادر عند ذكر المتعدى فان غيره يعم
المتعدى واللازم ثم مطلق المفعول ينصرف الى المفعول به بلا واسطة حرف الجر فان
المفعول به بالواسطة لا يختص بالمتعدى فان كل جار ومجرور تعلق بفعل فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر منصوب المحل على المفعولية ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب
ومن ذلك قوله تعالى وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَاَرْجُلَكُمْ بالنصب على قول من قال بمسح الارجل
ثم المفعول للفعل المتعدى ان كان محذوفا منويا فلا اشكال اذ المقدر كالملفوظ وان
كان مَنْسِيا فهو منزل بمنزلة اللازم فكانه ليس بمتعد مع انه لم يرد اللزوم مثل
ضربت زيدا ذهب بعضهم الى ان العامل فى المفعول به مجموع الفعل والفاعل وليس
بوجه اذ العمل انما هو بالاقتضاء والضرب هو المقتضى للفاعل والمفعول فيكون
عاملا فيهما ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل والزمخشري مطعون فى جعله عنه فاعلا
لمسئول فى قوله تعالى اُولٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُوْلًا اللهم الا على مذهب الكوفيين المجوزين
لتقديم الفاعل بخلاف المفعول فان تقديمه عليه جائز بل واجب فيما تضمن ماله
صدر الكلام نحو من ضربت وفيما وقع بين اما وفائه نحو واما اليتيم فلا تقهر
وقد تمنع تقديمه كما اذا اكد عامله بالنون الثقيلة او الخفيفة نحو اضربن زيدا
وتفصيل مواضع الوجوب والامتناع يطلب من المطولات ولا يجوز حذف الفاعل عند
الجمهور وان اجازه الكسائى فى باب التنازع بخلاف حذف المفعول فان حذفه

جائز بنقض هذه المسئلة بقولك اضربنّ واضربِنّ واضربى القوم وكقوله تعالى
اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ فان بهم فاعل عند سيبويه وذلك الامام فى النحو
بمثل قولك ما ضرب واكرم الا انا حيث اطبق الكل على ان قطع التنازع فى هذا
المثال بحذف الفاعل قال ع وما اصاب قلبى واسباه وتيمه + الا الكواعب من دخل
ابن شيبانا + اى ما نزل فى قلبى وما اماله الى الصبا وما استعبده الا الكواعب
من هذه القبيلة يقال جارية كعب ثديها اى نهد الثانى المصدر هو اسم حدث اشتق

تم شرح الشرح لمولانا محمد مسعود الملتانى غفرله و

يتلوه التكملة لمحمد عبد الرحيم الغفور عفى عنه

يعنى بالحدث معنى قائما بالغير صدر عنه كالضرب والنصر اولا كالطول والقصر
وانما سمى مصدرا لصدور الفعل واشتقاقه عنه فيكون محلا وظرفا له اى للصدور
قال البصريون بكسر الباء فانهم لما نسبوا الى البصرة علم الحجارة بالفتح على الاصل نسبوا
الى البصرة بمعنى البلدة بالكسر فرقا بينهما ان المصدر اصل و الفعل فرع له لاستقلاله
بنفسه وعدم احتياجه الى الفعل فى الدلالة على معناه بخلاف الفعل فانه غير مستقل
بنفسه ومحتاج الى الاسم والمحتاج اليه اصل بالنظر الى المحتاج وقال الكوفيون ان
الفعل اصل و المصدر فرع له لاعلال المصدر اى لكون المصدر معللا باعلاله وكذا
معنى قوله وصحته بصحته نحو قام قياما و قاوم قواما واشار الى ان المثال الاول للاعلال
والثانى للصحة بقوله اعل قياما بقلب الواو فيه ياء بلا داع اليه لقلب الواو الفا
فى قام اذ اصله قوم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وصح قواما مع ان مقتضى
الكسرة قلب الواو الا فيه ياء لصحة قاوم بوقوع الواو فيه بعد الالف ولا شك ان
ان دليل البصريين يدل على اصالة المصدر للفعل مطلق اى من جميع الوجوه
ودليل الكوفيين يدل على اصالة الفعل فى الاعلال فقط ولا تلزم منه اصالته
مطلقا اذ الاصالة بوجه لا يستلزم الاصالة من كل وجه فلا يتم التقريب كيف اللزوم
المذكور ولو كان هذا القدر اى الاصالة بوجه الاعلال يقتضى الاصالة من كل وجه

يلزم ان يكون نحو يعد بالياء مما حذف فيه الواو لوقوعها بين الياء وكسرة لازمية
ومثل أكرِمُ متكلما بالهمزة مما حذف فيه احدى الهمزتين لاجل التخفيف اسلا وباقى الامثلة
من صيغ المتكلم فى الاول وصيغ المخاطب فى الثانى وصيغ الغائب فى الثالث منهما فرعا له ولا قائل به احد فبطل لانه اظهر من ان
يخفى اعلم ان المصدر يعمل عمل فعله المشتق منه اى يعمل مثله فى حالتى التعدى واللزوم و
بنفسه وبواسطة ولعمله عدة شروط نظمه بعض الافاضل هكذا ÷ اعمل كفعل مصدرا بشرط ان
يكون فردا ظاهرا مكبرا ÷ وغير محدود ومتبوع ولا ÷ يكون محذوفا ولا مؤخرا ÷ وغير منفصل
وكذا حلول ان ÷ اوما وفعل فى محله اذكرا ÷ وقال فى التسهيل هذا غالب فاحفظه يا
صاحبى لتنصرا ثم المصدر انما يعمل مثل فعله لانه يناسبه معنى من حيث ان معناه وهو
الحدث جزء معنى الفعل ولما كانت تلك المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من
غير اشتراط بخلاف اسم الفاعل كما سياتى ان قلت الفعل لا يقتضى الفاعل والمفعول الا من
حيث التجدد وهو بعينه معنى المصدر فلم لم يكن المصدر اصلا فى العمل مثل الفعل قلت الفعل اعتبر
فيه الحدث مع النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل
فلما طرأ عليه ما يزيله من مقتضاه العقلى صار فرعا للفعل فى العمل فان كان فعله لازما فيرفع
الفاعل فقط اى فاتته عن ان تنصب به المفعول به ايضا بقرينة ما بعده فلا يرد نصبه سائر
المفاعيل مثل اعجبنى قيام زيد قياما يوم الجمعة تعظيما الاستاذ وان كان فعله متعديا
فيرفع الفاعل وينصب المفعول اى المفعول به لانه المتبادر من اطلاق المفعول فيصح المقابلة
والمثال وهو نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا واعلم انهم قالوا اعمال المصدر منونا اولى لانه حينئذ
اقوى مناسبة للفعل لكونه نكرة مثله وذهب الشيخ الرضى الى ان اعماله مضافا الى الفاعل اولى
اذ حينئذ يكون الفاعل كالجزء منه كما يكون جزء من الفعل فيكون اشد شبها بالفعل فقول
المص فزيد فى المثالين المذكورين مجرور لفظا لاضافة المصدر اليه ومرفوع معنى اى محلا لانه
فى المعنى فاعل للمصدر مبنى على ما ذهب اليه الشيخ وهو اى المصدر باعتبار اضافته الى فاعله او مفعوله
بقرينة السياق وانما خصه بالذكر لكثرة استعماله على خمسة انواع فلا يرد ان المصدر قد يعمل منونا
بلا اضافة الى معموله كما فى قوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الاية بل هو اولى على ما قالوا
وانه قد يضاف الى الظرف وحينئذ فقد يعمل فيما بعده نحو اعجبنى ضرب اليوم زيد عمرا وقد لا يعمل
مثل اعجبنى ضرب اليوم وانه قد يضاف الى الفاعل ويذكر بعده الظرف منصوبا نحو اعجبنى ضرب

زيد اليوم احدها وهو الاكثر استعمالا ان يكون مضافا الى الفاعل ويذكر المفعول به منصوبا
كالمثال المذكور قريبا وثانيها ان يكون مضافا الى الفاعل ولم يذكر المفعول بعدم الاحتياج
اليه بعدم تعلق الغرض به بخصوصه نحو عجبت من ضرب زيد اى عمروا مثلا وثالثها ان يكون
مضافا الى المفعول حال كونه مبنيا للمفعول القائم مقام الفاعل والمبنى للفاعل منه
صفة قائمة بالفاعل فلا يمكن ان يضاف الى المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان
يضرب زيد على صيغة المبنى للمفعول ورابعها ان يكون مضافا الى المفعول كما سبق
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص بكسر فتشديد دزد الجلاد مرفوع على
الفاعلية وهو بفتح وتشديد پوست كشنده وخامسها ان يكون مضافا الى المفعول كما
مر ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى لا يسأم الانسان
من دعائه الخير اعلم ان هذه الصور الخمس جارية فى مصدر اشتق منه الفعل المتعدى
واما فى مصدر اشتق منه الفعل اللازم فصورة واحدة من هذه الخمس فلا يرد ما
بازائها وروده وهى ان يضاف المصدر الى الفاعل ولم يذكر المفعول به لعدم اقتضائه
اياه فهذه الصورة هى الصورة الثانية من الخمس المذكورة فتامل نحو اعجبنى قعود زيد
وفاعل المصدر لا يكون ضميرا مستترا فيه ويجوز ان يكون بارزا كما فى ضربى زيدا
حاصل وانما لا يضمر فيه لئلا يلزم اجتماع علامتى التثنية والجمع فيما اذا ثنى المصدر للعدد
او النوع او جمع احدهما علامة تثنيته وجمعه نفسه واخريهما علامة تثنية فاعله
وجمعيته وان حذفت احديهما لزم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر نفسه
او لتثنية فاعله وليس الفعل والصفات من هذا القبيل اذ تثنيتها وجمعها راجعان
فى الحقيقة الى الفاعل فليس لها فى نفسها تثنية وجمع مثل المصدر هذا ولا يتقدم معموله
اذا لم يكن ظرفا او شبهه فانه يجوز ان يتقدم على المصدر قال عز من قائل فلما بلغ معه السعى وقال
وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ وذلك لان الظرف وشبهه يكفيه رائحة من الفعل عليه اى على
المصدر لانه لضعف عمله لا يعمل فيما قبله وليس ما قالوه ان المصدر العامل فى تقدير ان
مع الفعل وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه بشئ اما اولا فلان التقدير المذكور ليس مدارا
لعمله حتى يمتنع عمله عند عدم صحته لما عرفت انه انما يعمل لمناسبته الفعل فى المعنى واما
ثانيا فلما قاله السيد السند انه ليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فيجوز ان يعمل

المصدر في المعمول المتقدم عليه وان لم يجز تقديم ما في حيزان عليه واما ثالثا فلان المصدر المضاف
يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وكذا يعمل
كثيرا مطردا اذا كان مقرونا بعلامة المضى مع امتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم في الاستقبال
فلا يجتمع مع علامة المضى قاله جمال بن نصير الثالث اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من فعل
اى اللغوى هو المصدر ويحتمل المعنى الاصطلاحى نظرا الى ان الاصطلاح جار على اشتقاق الصفات
من الفعل المشتق من المصدر كما قال به السيرافى لذات متعلق باشتق بتضمين معنى الوضع
اى موضوعا لذات من قبيل الاولى ما بدل من لان ما جهل امره وحاله يذكر بلفظ ما ولعله
قصد التغليب قام به الفعل الدال على الحدوث والتجدد كما هو المتبادر من لفظ الفعل فقوله
اسم اشتق جنس يشمل جميع الاسماء المشتقة وقوله لذات من قام به الفعل يخرج اسم المفعول
والزمان والآلة وهو ظاهر وكذا اسم التفضيل لعدم كونه موضوعا لذات من قام به الفعل
فقط بل لذات من قام به الفعل مع الزيادة ان قلت فيخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو
كارمني فكرمته فانا كارم قلت بل لا يخرج لانه موضوع للغلبة فى معنى المصدر لا لمعنى المصدر
والغلبة فان معنى كرم غلب فى الكرم ولا ضير فى خروج نحو ضراب ومضراب من صيغ المبالغة
عن الحد لان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة نوع آخر من اسم الفاعل المعرف ههنا كما ستعرفه
عنقريب وكذا يخرج الصفة المشبهة لان القيام فيها على سبيل الثبوت والاستمرار وهو
اى اسم الفاعل يعمل مفردا كان او مثنى او جمعا عمل فعله المشتق هو منه كالمصدر اى فى حالتى
التعدى واللزوم لكن بشرط ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لانه يشابه المضارع وزنا وهو ظاهر
ومعنى عند تحقق الشروط الآتية فى المتن والشرح فيه فان كان مشتقا من الفعل اللازم فيرفع
الفاعل فقط مثل زيد قائم ابوه فابوه مرفوع على الفاعلية لقائم ولا يجوز ان يكون مبتدأ قدم
عليه خبره وهو قائم والا لم يجز تاخيره كما فى زيد قام وان كان مشتقا من الفعل المتعدى الى
واحد او اثنين او ثلثة فيرفع الفاعل وينصب جنس المفعول به واحدا كان او اثنين او ثلثة
مثل زيد ضارب غلامه عمروا وخالد معط غلامه درهما وبكر معلم غلامه زيدا فاضلا و
شرط عمله فى المفعول به لا فى الظرف فانه يكفيه رائحة الفعل وكذا الحال لانه فى معنى الظرف
ولا فى المفعول المطلق لكون مدلوله مدلوله وكذا فى عمله فى الفاعل المضمر وفى المظهر خلاف

والاصح عدم الاشتراط قاله السجاعى تامل ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا بصفة لخروجه
بذلك عن مشابهة الفعل ويكون بمعنى الحال والاستقبال دون الماضى خلافا للكسائى
وتمسك بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ حيث عمل باسط النصب فى
ذراعيه مع كونه بمعنى الماضى وهو ظاهر وستعرف الجواب عن ذلك وانما اشترط عمله باحدهما
بل بالاعتماد ايضا ليكمل مشابهته بالفعل المضارع وانما قلنا ليكمل مشابهته ولم نقل
ليحصل مشابهته لانه لما كان مشابها بالفعل المضارع بحسب اللفظ فى عدد الحروف و
ترتيب الحركات والسكنات جمعه لموافقة الحركات فقد تحقق فيه المشابهة الناقصة
ولكن لما لم تكن تلك المشابهة كافية فى عمله احتيج الى تكميل مشابهته الناقصة بالاشتراطين كان
المصنف حين اذ كان بمعنى الحال والاستقبال بل تحقق فيه الاعتماد ايضا مشابها بالفعل
المضارع بحسب المعنى ايضا كما كان مشابها بحسب اللفظ ان قلت كيف عمل باسط فى الآية
المذكورة النصب فى ذراعيه وهو بمعنى الماضى قلت ان باسط بمعنى الحال التقديرى بمعنى ان المتكلم
قدر نفسه كانه موجود فى الزمان الماضى او قدر الزمان الماضى كانه موجود الآن قال الاندلسى
ويشترط فى عمله ايضا اى مثل الاشتراط المذكور لتكميل المشابهة اعتماده على المبتدأ فيكون
خبرا عنه وهو المعنى بالاعتماد على المبتدأ مثل المثال المذكور نحو زيد قائم ابوه او على الموصول
فيكون صلة له نحو الضارب عمروا فى الدار اى الذى هو ضارب عمروا فى الدار قصد بهذا تفسير
ال الموصول انه بمعنى الذى ولم يقصد بيان معنى اسم الفاعل فلا يرد ان اسم الفاعل المحلى بال
الموصول يؤل اصطلاحا بالفعل تامل او على الموصوف المذكور او المنوى نحو يا طالعا جبلا
اى يا رجلا فيكون صفة له حقيقية او مجازية مثل مررت برجل ضارب غلاما او ضارب
ابنه جارية او على ذى الحال فيكون حالا عنه مثل مررت بزيد راكبا ابوه او على حرف النفى
ما ولا وان او حرف الاستفهام همزة كانت او غيرها سواء كانا ملفوظين مثل ما قائم وكذا ان
قائم ولا قائم ابوه وا قائم وكذا هل قائم ابوه او مقدرين مثل انما قائم الزيدان اى ما قائم الا
الزيدان وقائم الزيدان ام قاعد اى اقائم وان فقد فى اسم الفاعل احد الشرطين المذكورين
سواء انتفى الشرط الآخر ايضا او تحقق بان كان بمعنى الماضى مطابقة او فى ضمن الاستمرار ولم يعتمد
او كان بمعنى الحال او الاستقبال ولم يعتمد او كان بمعنى الماضى واعتمد لكن لا على الموصول لما سيأتى

ان يعمل حينئذ فلا يعمل في المفعول اصلا اي في وقت من الاوقات لضعف مشابهته بالفعل
حينئذ بل يكون حينئذ اذ فقد فيه احد الشرطين مضافا الى ما اي مفعول معنوي واقع
بعده ولا ينصب الا الظرف نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيه رائحة الفعل
وتفسيرنا كلمة ما بالمفعول من حيث المعنى لانه لا يضاف الى ما هو فاعله من حيث المعنى
بل قد قيل انه يرفعه حينئذ ايضا ثم هذه الاضافة معنوية عند الجمهور ولفظية عند
الكسائي لان ما اضيف اليه اسم الفاعل بمعنى الماضي معمول عنده لا عندهم كما عرفت مثل
مررت بضارب زيد امس وآمنت بخالق الارض والسموات ومررت بضارب زيد
الآن او غدا ومررت بزيد ضارب عمرو امس وان كان اسم الفاعل معرفا من حيث الصورة
باللام الموصوله يعمل فيما بعده في كل حال من الاحوال المبينة بقوله سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال وسواء كان مكبرا او مصغرا او مكسرا منعوتا اولا والعموم المستفاد بقوله وسواء كان
معتمدا على احد الامور الستة المذكورة او غير معتمد مما لا معنى له لتحقق الاعتماد على الموصول
ههنا تامل مثل الضارب عمرو الآن او امس او غدا هو زيد وانما يعمل حينئذ على جميع الاحوال
لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغته الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه ان قلت
هذه اللام اسمي ليس للتعريف حتى يمتنع دخوله على الفعل قلت هب لكنها تشبه صورة باللام
الحرفي فلا تدخل على ما هو جملة لفظا ومعنى اعلم ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة وهو وصول
الشيء الى حد كماله كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعلامة وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثل النوع المذكور من اسم الفاعل وهو اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في
العمل الا ان عمل الثلثة الاول اتفاقي وعمل الاخيرين انما هو عند سيبويه لا غير ولم اظفر بحال الرابع
والظاهر كونه مثل رفيقه وان زالت المشابهة اللفظية التي كانت في اسم الفاعل الغير الموضوع للمبالغة
وهي مدار العمل وجودا وعدما بالفعل لكنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى الحدثي الذي يعمل لاجله وقوته
قائما مقام ما زال من المشابهة اللفظية بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة مع المعنى
الحدثي وبضمها معه لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لا يعمل الا نادرا وثانيهما اسم المفعول اي المفعول
به على الحذف والايصال وعلى ان الذهن يتبادر من المفعول الى المفعول به وانما فسرنا بذلك لان
المفعول هو الحدث واسم الحدث ليس مشتقا لمن وقع عليه الفعل وهو كل اسم اشتق من المصدر

موضوعا لذات من وقع عليه الفعل اللغوى وهو الحدث وهو يعمل عمل فعله المشتق هو منه وهو المضارع المجهول لمناسبة بينهما فيرفع اسما واحدا بانه قائم مقام فاعله ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه به ان كان على شرط عمله والا فبفعل مقدر نحو زيد معطى غلامه درهما ويحتاج كاسم الفاعل فى عمله الى تكميل مشابهته بالفعل فلذا قال وشرط عمله كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على احد امور ستة المبتدأ كما مر فى اسم الفاعل مثل زيد مضروب غلامه الآن او غدا او الموصول فيكون صلة له نحو المضروب غلامه زيد والموصوف فيكون صفة له مثل جاءنى رجل مضروب غلامه او ذى الحال فيكون حالا عنه نحو جاءنى زيد مضروبا غلامه او حرف النفى او حرف الاستفهام مثل ما مضروب وكذا ان مضروب ولا مضروب غلامه وامضروب وكذا هل مضروب غلامه واذا انتفى فيه اى فى اسم المفعول احد الشرطين سواء انتفى الشرط الآخر ايضا او تحقق ينتفى عمله المشروط بتحققهما فيه وحين اذ انتفى عمله يلزم اضافته الى ما بعده اضافة معنوية كما علمت فى اسم الفاعل واذا دخل عليه الالف واللام الموصول يكون مستغنيا عن الشروط فى العمل لكونه بمعنى فعله المجهول حينئذ مثل جاءنى المضروب غلامه الآن او غدا او امس وخامسها الصفة المشبهة وهى مشابهة باسم الفاعل فى التصريف اى من حيث انها تثنى وتجمع مثل اسم الفاعل بعد اشتراكهما فى كون كل منهما لمن قام به ثم الاولى تاخير بيان التشبيه باسم الفاعل عن التعريف ولعله قدمه لتوقف الوصف لعنوانى للمعرف عليه تامل وكذا تشابه اسم الفاعل فى كون كل منهما صفة دالة على حدث قائم بالموصوف وان اختلف جهة القيام مثل حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات على قياس ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات وهى مشتقة من الفعل اللازم سواء كان لازما ابتداء كحسن او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم كعلم بعد نقله الى رحم ككشرف بمعنى صار الرحم طبيعة له دالة على ثبوت مصدرها لفاعلها على سبيل الاستمرار والدوام لا على سبيل التجدد والحدوث بحسب الوضع فيخرج عنه ضامر وطالق لانهما وان استعملا فى معنى الثبوت لكنهما بحسب اصل الوضع للتجدد والحدوث وتعمل عمل فعلها المشتقة هى منه لمشابهتها باسم الفاعل كما عرفت من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال لانها لا تستلزم زمان التجدد الذى ينافى فى الثبوت والدوام ان قلت فيلزم مزيتها على اصلها الذى هو اسم الفاعل قلت انما يلزم ذلك لو تضمن مفعولا بلا اشتراط وليس كذلك او نقول الضرورات تبيح المحظورات واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها بل لا بد منه

لعملها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها وذلك لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول اتفاقا
وذلك لبعدها من الفعل بعدم الدلالة على الحدوث والزمان وقد يكون معمولها منصوبا على
التشبيه اى تشبيه معمولها المنصوب بالمفعول اى بمفعول اسم الفاعل لكمال مشابهتها فى المعمول المعرفة
ضرورة عدم صحة وقوعها تميزا وعلى التميز فى المعمول النكرة لعدم الضرورة الداعية الى التشبيه بالمفعول
وقد يكون معمولها مجرورا على الاضافة اى اضافتها اليه لفظا والامثلة غير خافية وتكون صيغة اسم
الفاعل قياسية فانها من الثلاثى المجرد على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه على صيغة المضارع المعلوم مع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وصيغها سماعية
اى مقصورة على السماع من العرب لا تتجاوز عنه مثل حسن وصعب وشديد فى مقدمة التصريف
لابن الحاجب ان الصفة تجئ من الالوان والعيوب قياسا على افعل كاسود وابيض واعمى واعور وغير ذلك
وايضا فيها وتجئ من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان مثل جوعان وعطشان وشبعان
وريان فتامل وسادسها المضاف وهو كل اسم اضيف اى اميل الى اسم آخر فيجر الاسم الاول الممال ويسمى
مضافا الثانى الممال اليه ويسمى مضافا اليه يعنى ان المراد بالاضافة اضافة وامالة تكون سببا لجر الاول
فى الثانى فصح التعريف منعا ثم الكلام مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى وتبعه من تبعه ان العامل فى المضاف اليه
هو المضاف لنائب مناب حرف الجر المحذوف نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف و
التخصيص وقال البعض ان العامل هو الجار المقدر لانه لو وقع المضاف موقعه كانه ليس بمحذوف هذا والبسط
فى المبسوطات اعلم ان المضاف ان كان صفة مضافة الى معمولها فالاضافة لفظية والا فمعنوية ويشترط فى المعنوية
ان يكون المضاف مجردا عن اللام اى لام التعريف لان المعرف بها اما يكتسب باضافته التعريف وهو تحصيل الحاصل
او التخصيص وهو طلب الادنى مع حصول الاعلى ولا ثالث لهما فيمتنع الاضافة قيل الاولى ان يقال مجردا عن
التعريف ليشمل العلم فانه عند الاضافة يجرد عن العلمية واجيب بان تجريد العلم عن العلمية يعلم من
دليل التجريد عن اللام والحق ان العلم يضاف مع بقاء علميته صرح به الشيخ الرضى فيقال زيد صدق ومضر
الحمراء وقد مر هذا باكمل تحقيق فتذكر ويشترط فى الاضافة مطلقا ان يكون المضاف مجردا عن التنوين وما
يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع لاقتضائهما الانفصال والتمام المنافى لما تقتضيه الاضافة من الاتصال
وعدم التمام لاجل الاضافة فلا يجوز الضارب زيد لان سقوط التنوين فيه ليس لاجل الاضافة بل للام
ان قلت الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما يقوم مقامه للاضافة قلت اصل الحسن الوجه الحسن وجهه

على ان وجهه فاعل الصفة وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه
يحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نوني
التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه ان قلت فما بال الحسن الوجه لم
يجز واصله الحسن وجهه فعومل معاملة الحسن الوجه قلت ليس امتناعه من حيث ان الاضافة فيه
غير مفيد للتخفيف بل لان المضاف فيه معرفة والمضاف اليه نكرة وهذه صورة تشبه عكس المعهود وهو
اضافة النكرة الى المعرفة والاضافة المعنوية لا اللفظية نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا ابقائلين
بتقدير حرف الجر في اللفظية لانه لا معنى لاعتبار الحرف في الحسن الوجه لان هو هو ولا في ضارب زيد
لانه متعد بنفسه ان قلت فلم يكن المضاف في الاضافة اللفظية نائبا عن الجار فكيف يعمل قلت يعمل
تشبيها له بالمضاف في الاضافة المعنوية في تجرده عن التنوين وما يحذف وحذفه لاجل الاضافة
اما بمعنى اللام المقدر ان لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفا له اعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي فيه افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه كما ترى مثل غلام زيد فان زيدا ليس بجنس للغلام
ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد ونعني بكونه بمعنى غلام لزيد انه مثله في
افادة الاختصاص والا فبينهما فرق من حيث ان الاول يطلق على المعين بنوع تعيين بخلاف الثاني
واما بمعنى من ان كان المضاف اليه من جنسه اي من جنس المضاف بان يكون صادقا عليه وعلى غيره وشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وغيره مثل خاتم فضة فان الفضة تصدق على الخاتم وغيره كما
ان الخاتم يصدق على الفضة وغيرها واما بمعنى في ان كان المضاف اليه ظرفا له نحو ضرب اليوم فان اليوم زمان
الضرب في ضابطته في شرح الجامي قدس سره وسابعها الاسم التام كل اسم تم وفي قوله فاستغنى عن الاضافة
بها السببية اشارة الى ان المراد من التامية هو التامية التي تكون سببا للاستغناء عن الاضافة الى شئ آخر
لا التامية المطلقة التي هي مبدأ للتام حتى يدل الحد وفسره لمكان الخفاء فيه بقوله بان يكون في آخره تنوين
او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع ونون الجمع اعم من ان يكون صورة فقط كما في مثال المتن او معنى ايضا
نحو عندي الاشعرون نسبا او يكون في آخره اسم هو مضاف اليه لان الاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع وكذا مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا من حيث اللفظ وقولهم كل فرد فرد بتقدير حرف العطف
اي وفرد كما قيل وهو ينصب النكرة وذلك لان الاسم اذا تم بهذه الاشياء شابه الفعل الذي تم بفاعله

فيشبه الاسم الواقع بعده بالمفعول فينصبه هذا الاسم على انه تميز له فيرتفع منه الابهام كما هو شان التميز مثل عندي رطل زيتا مثال للاسم التام بالتنوين ومنوان سمنا مثال للاسم التام بنون التثنية وعشرون درهما مثال للاسم التام بنون الجمع من حيث الصورة ولي ملؤه عسلا مثال للاسم التام بالاضافة واما العوامل المعنوية فمنها صفة لقوله عددان عند سيبويه ثلثة عند الاخفش ثالثهما عامل الصفة وعند سيبويه عاملها عامل الموصوف ان قلت قد علم في صدر الكتاب بان المعنوية عددان فكيف جعله محط الفائدة قلت لبعد العهد او نقول ان محط الفائدة قوله العامل في المبتدأ والخبر والعامل في المضارع على انه بدل من عددان او عطف بيان له بتقديم العطف على الربط وليس المراد بالعامل المعنوي ما يفهم من فحوى الكلام وسياقه بنفسه او بمعونة المقام كما في قولهم هذا زيد قائما والنون زائدة اي اشير زيدا قائما وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة فانه غير منحصر بل المراد من العامل المعنوي ابتدائية اتصالية اي المتصل به ما يعرف بالقلب اي يدرك بالقوة المركوزة فيه المستعدة للاكتساب وليس هو ما لا يكون للسان حظ ونصيب فيه فيتلفظ به احدهما العامل في كل من المبتدأ والخبر وهما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية احدهما مسند اليه ويسمى مبتدأ والآخر مسند ويسمى خبرا وقد يطلق المبتدأ على صفة واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر غير مستتر فيها وذلك العامل هو الابتداء وانما فسره بقوله اي خلو الاسم وتجرده عن العوامل اللفظية ردا على من فسره بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء آخر لان الابتداء بهذا المعنى يصير امرا اعتباريا لا يصح ان يكون مؤثرا ان قلت التجرد والخلو امر عدمي فكيف يؤثر قلت العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدمي الخاص يجوز ان يكون علامة بخلاف الاعتباري فافهم وهو المراد العامل اللفظي المؤثر لفظا ومعنى بناء على ان اللام قد ابطلت معنى الجمعية وان العامل حقيقة هو هذا فلا يرد نحو ان زيدا قائم وبحسبك زيد نحو زيد منطلق وما قائم زيد واقائم زيد وثانيهما العامل في الفعل المضارع الرافع له وهو صحة وقوع الفعل المضارع موقع الاسم اي اسم الفاعل ان قلت ليس المضارع في مثل سيقوم وسوف يقوم واقعا موقع اسم الفاعل وهو ظاهر فيم يرفع قلت لما وقع في مثل زيد يضرب بدل ضارب وصح رفعه هناك حملنا ما في الصور عليه اطرادا وانما يرتفع بوقوعه موقع الاسم لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطي بعد ما كان معربا بمشابهته اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع لكونه اعراب اسبق معمولاته واعراب العمدة من سائرها يعني الفاعل مثل زيد يعلم فيعلم مرفوع لصحة وقوعه وامكانا لا بجامع الفعل موقع الاسم انما جعل في المثال المذكور بعد زيد موقع الاسم لانه موقع الخبر والاصل فيه الافراد وهو الاسم ليس الا اذ يصح ان يقال بالنظر الى اصل المعنى والا فليس في عالم تقوى الحكم ولا الدلالة على التجدد كما ترى في يعلم موقع يعلم اي بدله عالم فيقال زيد عالم والضمير في قوله فعامله معنوي لكل من المبتدأ والخبر والفعل المضارع يعني اذا وجدت الامور الثلثة مرفوعة بدون عامل لفظي والاثر لا يوجد بدون مؤثر فقد علمت ان عامله معنوي عند جمهور البصريين وعند بعض البصريين واكثر الكوفيين اذ الكسائي منهم يجعل رافعه حروف المضارعة ان عامل الفعل المضارع تجرده عن الناصب والجازم لا صحة وقوعه موقع الاسم لعدم جريانه في مثل سيقوم وسوف يقوم وكاد زيد يخرج وقد عرفت جوابه وهناك جواب ذكره الجامي قدس سره ان ذكره خوف الاملال وهو مختار ابن مالك وظاهر كلام ابن الحاجب في كافيته وبه جزم ابن هشام في مغنيه هذا ما اردنا تحريره لتكميله

اشتهار

چونکہ این کتاب حسب قانون بستم ۱۸۶۷ء رجسٹری گردیدہ بنابران حق کاپی رائٹ ملحوظ داشتہ بلا اجازت بندہ کسی قصد طبع و سے نکند فقط المشتهر محمد اکبر لیتھ دہرہ